الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية

المظاهر والإنعكاسات

مذكرة مكملة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص:تاريخ المغرب العربي الحديث

الطـالب :

بلعباس إبراهيم

تحت إشراف:

أ.جلول بوقراف

الموسم الجامعي:

1443-1442هـ/ 2022-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع

فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله نتقدم بأحر الشكر إلى من سهروا الليالي من أجلي إلى والديا

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل كما لا يفوتنا أن

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل جلول بوقراف

نظيرة المجهودات

المبذولة من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من فتح الأبواب في وجهي ومهد لي سبيل النجاح

ووضع أقدامي في مسلك العلم وازدهار مستقبلي بجوده وعطاءه وكرمه

إلى"أبي" حفظه الله ورعاه وأطال في عمره

إلى من سهرت الليالي دون عناء إلى من سقتني حنانها وآوتني بجناحها

إلى من تحملت أوجاعي وفرحت لي أفراحا إلى من شجعتني

لكي نخطو بخطوة إلى الأمام دون تراجع

إلى "أمي"حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها

إلى زوجتي الكريمة التي شجعتني في إكمال المشوار الدراسي

إلى البورعمين الصغيرين ضياءالدين وأميرة ريتاج

وإلى إخوتي كل بإسمه حفضهما الله

إلى رفقاء الدرب ومن عشنا معهم أحلى اللحظات

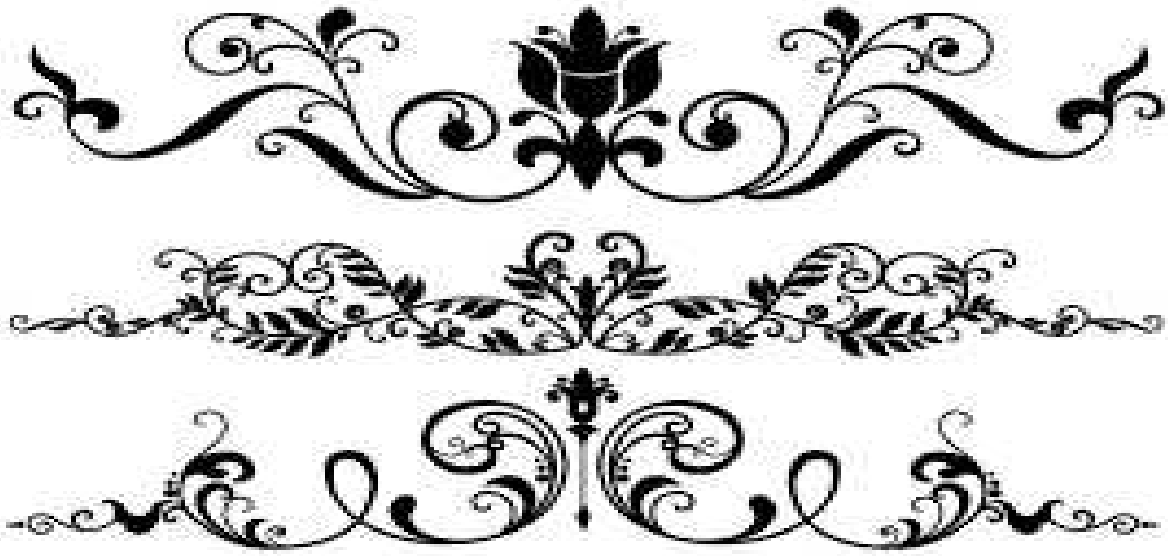

مقـــدمـــة

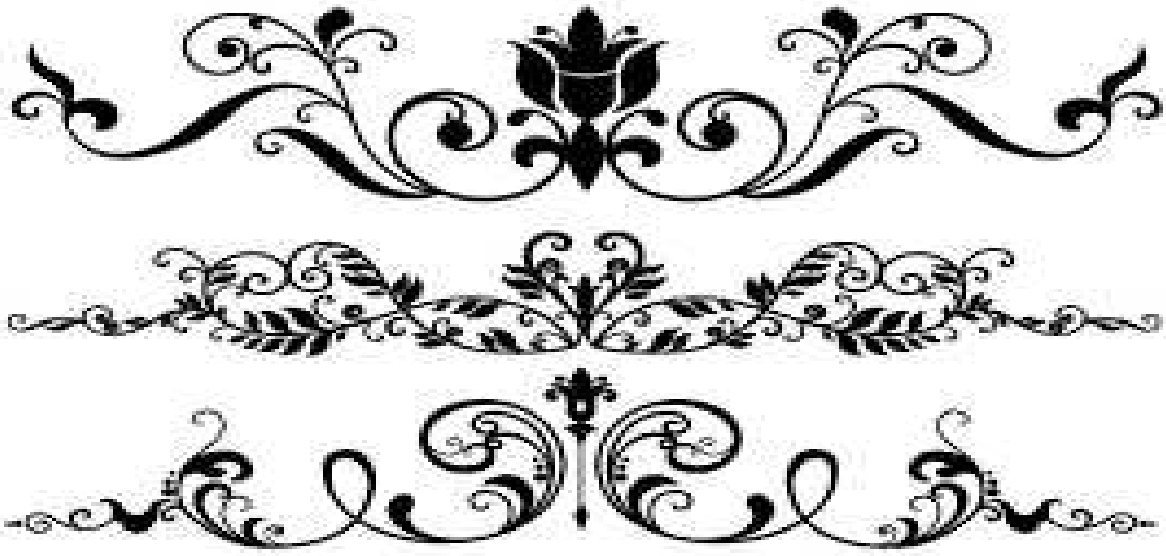

مقدمة

إن المتأمل في مسار الحركة المذهبية في الجزائر قبل عهد حكم العثمانيين باسم المغرب الأوسط يخلص إلى التسليم بمدى تمسك أهلها بالمذهب المالكي رغم تغلغل مذاهب أخرى زاحمته إلا أنها عجزت في منافسته كالمذهب الحنفي الذي كان له السبق في دخول البلاد لكن لم يكتب له الاستمرار فاندثر كغيره من المذاهب ومع مجيء العثمانيين للجزائر عاد المذهب الحنفي مستنداً على السلطة السياسية التي كانت تتخذه مذهبها.

غير أن هذا لا يعني أن المذهب المالكي قد تعرض للتهميش أو المضايقة من طرف العثمانيين بل العكس من ذلك فقد بقي سكان الجزائر الأصليين على مذهبهم المالكي في معاملتهم اليومية والفقهية والاجتماعية وبرز التعايش والتوافق المذهبي لا سيما في مجال القضاء والإفتاء والأوقاف الذي تميز بالازدواجية في هيئته ما بين الحنفية و المالكية وكذلك في مجال التعليم هذا فضلاً على علاقة التعاون والتنسيق التي كانت تتم بين المذهبين في كثير من القضايا العامة لكن لا نستثني بعضاً من مظاهر الصراع والتنافس فيما بينهما وكذا القطيعة والتوتر الذي حصل مع السلطة الحاكمة.

أما **موضوع الدراسة** يخص الجانب المشرق الذي ساد بين المذهبين المالكي والحنفي في مدينة الجزائر من خلال جسر التواصل والتفاهم وتعايش سكان الجزائر مع العثمانيين في كثير من القضايا التي تخص الجانب الديني على وجه الخصوص وهذا مالمسته في الوثائق والسجلات الأرشيفية التي كتبت في ذلك الزمن خاصة في مجال الوقف والإفتاء والقضاء وغيره من الأمور اليومية فيما بين المذهبين ,لكن هذا التعايش شابه نوع من الصراع والتوتر في فترات معينة

أما **موضوع إشكالية** هذه الدراسة حول مدى التوافق والتعايش الذي عرفه المذهبان المالكي والحنفي وذلك من خلال الولوج إلى مسألته وهي:

ما هي مظاهر و انعكاسات التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر العثمانية؟

وهي الإشكالية التي تنطوي تحتها جملة من التساؤلات أبرزها ما يلي:

- ما هي جذور المذهب الحنفي وكيف وصل إلى الجزائر؟

- ما هي مكانة المذهب الحنفي والمذهب المالكي في الجزائر العثمانية؟

- ما هو الدور الذي لعبه أعلام المذهبين في الجزائر العثمانية؟

- أين تجسد الدور المؤسساتي الديني لهذا التعايش المذهبي؟

- فيما تكمن أهمية الوقف والتحبيس لكلا المذهبين وما هي العلاقة بينهما؟

- ما هو واقع التعايش المذهبي و إنعكاساته الايجابية والسلبية على الفقهاء والعلماء وكذا السلطة الحاكمة؟

- ما هي مظاهر التقارب والتعاون وكذا القطيعة والتوتر الحاصل بين العلماء والسلطة العثمانية؟

من أجل الإجابة على مثل هذه الأسئلة والتساؤلات تم اختيار موضوع مذكرتي "التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية (المظاهر والانعكاسات) بين المذهبين المالكي والحنفي والذي يمكننا أن نحدد مجاله الزماني والمكاني ، أما المجال المكاني والجغرافي للبحث فهو مدينة الجزائر(الجزائر خلال العهد العثماني وهنا يقصد المراكز الساحلية(دار السلطان) والمناطق التي تحت السيطرة والنفوذ العثماني ، أما في ما يخص المجال الزماني يمكن أن نحدده ببداية دخول العثمانيين الأتراك إلى الجزائر حتى دخول احتلال الفرنسي أرض الوطن أي منذ (1518-1830)

الهدف من الدراسة :

إتضح في خاتمة الدراسة أن مسار الحركة الفقهية في الجزائر تميز بالإزدواجية بين الحنفية والمالكية طيلة الحكم العثماني وأصبح التعايش المذهبي تبعا لذلك واضحا في الجزائر التي صارت فيها المذهب الحنفي إلى جانب المذهب المالكي الذي كان سائدا في البلاد قبل مجيء العثمانيين

إن الباحث و المؤرخ الذي يريد أن يبحث في موضوع معين كان ولا بد أن له ميولات و دوافع لمعالجته الموضوع من عدة جوانب وأسس معينة ومن جملة العوامل التي دفعتني لاختيار الموضوع دون غيره ومن أبرزها .

1)ميولي الشخصي لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية ورغبتي في البحث وقراءةكل ما كتب حول تلك الفترة وخاصة في جانبها الديني والذي يتعلق بالمذاهب الفقهية

– إزالة اللبس والغموض الذي كان يعتري ذلك التعايش المذهبي بين المالكية والحنفية وإعطاء الصورة الحقيقية لهذا التعايش.

– قلة البحوث والدراسات الأكاديمية حول موضوع التعايش المذهبي في تلك الفترة.

– تسليط الضوء على الدراسة التاريخية للموضوع لأنه لديه جانب إسلامي أكثر منه تاريخي.

– السعي للوصول لأهم مظاهر وإنعكاسات ذلك التعايش المذهبي على المجتمع والسلطة الحاكمة له .

– تزويد المكتبة الجزائرية ولو بجزء ضئيل حول هذا الموضوع .

إن لكل بحثٍ تاريخي مناهج متعددة ومتنوعة فعلى سبيل المثال المنهج التاريخي الوصفي الذي استعملته في ذكر الأحداث و الوقائع المتعلقة بدراسة المذاهب الفقهية ودراسة التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية ومن المناهج التي اتبعتها المنهج التحليلي حيث تم تحليل ونقد بعض القضايا والمسائل التي تتطرق لها المذهبين في العهد العثماني ، واعتمدت على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين الفقهاء و العلماء للمكانة التي حضي بهما في مواقف ومظاهر معينة تشير إلى التوافق و التعايش بينهما وكذا التوتر والصراع وأوجه التشابه والاختلاف بينهما .

لقد اعتمدت في انجاز هذه الدراسة على عدة مصادر ومراجع تتفاوت من حيث الأهمية ونذكر منها ما يلي:

–كتاب ابن المفتي حسن بن رجب شاوش بعنوان"تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها "

والذي قد أفادني كثيراً في معرفة المفتون من كلا المذهبين وفترات توليهم منصب الفتوى.

-كتاب "المرأة " لحمدان بن عثمان خوجة ، الذي قدم لي الكثير حول الفترة العثمانية باعتباره أحد المقربين من الهيئة الحاكمة وتقديم معلومات عن الحالة العلمية في الجزائر خلال العهد العثماني .

- كتاب جلال الدين السيوطي "بعنوان:تضليل الصحيفة بمناقب أبي حنيفة " حيث قدم لي الكثير حول مناقب الإمام حنيفة الذي يرجع له المذهب الحنفي .

- وكذلك محمد بن ميمون الجزائري بعنوان:"التحفة المرضية في الدولة االبكداشية في بلاد الجزائر المحمية" حيث قرب لي الصورة الحقيقية لعلماء وفقهاء المذهبين من خلال وقائع و أحداث عاصرها هذا الكاتب بالإضافة لمصدر مهم وصاحبه "عبد الكريم الفكون" تحت عنوان"منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" ومن خلال شخصية هذا العالم اتضحت معالم التعايش بين علماء المذهبين والقائمة طويلة ولعلى أبرزها كتب الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني لصاحبه "ابن سحنون الراشدي " الذي عاصر حكام وسلاطين الدولة العثمانية حيث قدم لنا الكثير حول العلاقة بين علماء المذهبين والسلطة الحاكمة وأخير كتاب "فريدة مسينة " في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلاءهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة لصاحبه :محمد الصالح بن العنتري" وهو كتاب مهم يرسم لنا الحقيقة التاريخية لواقع الأتراك في الجزائر ومدى تعاملهم مع المذهبين .

أما المراجع فقد كانت متنوعة ومتعددة حيث اخترت منها الأهم على سبيل المثال كتاب تاريخ الجزائر الثقافي بجزأيه الأول والثاني لصاحبه"الدكتور الراحل المؤرخ أبو القاسم سعد الله " والذي قدم لي الكثير في التعريف بالفقهاء و القضايا التي أفتوا فيها و كذلك علاقتهم بالسلطة و كتاب الجزائر في العهد العثماني للدكتور :ناصر الدين سعيدوني والتصحيح المهدي بو عبدلي حيث قدم جوانب مشرقة عن تاريخ الحياة الثقافية للجزائر في العهد العثماني ودور علماء المذهب في مجال التعايش المذهبي في مجال العلم .

وكتاب عائشة غطاس رحمة الله عليها بعنوان الحرف والحرفيين في مدينة الجزائر 1700- 1830 والذي أفادني في طرح بعض قضايا التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية .

أما فيما يخص **الرسائل الجامعية** وهي كثيرة ومتعددة و التي عالجت الموضوع من عدة جوانب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: رسالة الدكتوراه للدكتور: أوجرتني بعنوان:"الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1520-1830" ورسالة الدكتوراه لوافية نفطي بعنوان:"الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19م" أما رسائل الماجستير فقد أخترت رسالة لحمصي لطيفة بعنوان:"المجتمع والسلطة القضائية :المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1710-1830م نموذجاً" وبوخالفة وفاء التعايش المذهبي (المذهب المالكي والمذهب الحنفي) في الجزائر خلال العهد العثماني , مذكرة لنيل شهادة الماستر . ورسالة ماستر لرشيدة شدري معمر بعنوان العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1820-1971م)"

أما المجلات والمقالات التاريخية التي تتطرق للموضوع فهي كثيرة منها ، عبد الحفيظ موسم بعنوان: "التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني" ومقال بلقاسم جغيبل ولخميسي فريج بعنوان:"التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء" وكذلك صالح بوبشيش بعنوان: "المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني"

ومن خلال توفر المادة العلمي من كتب ومقالات ورسائل جامعية كان لازاماً تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ففي الفصل الأول : فقد جاء بعنوان "المذهب الحنفي والمالكي واوقعهما في الجزائر خلال العهد العثماني والذي بدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول كان عنوانه نبذة تاريخية عن المذهب الحنفي وواقعه قبل وبعد مجيء العثمانيين حيث تم التفصيل فيه حول سيرة الإمام أبي حنفية النعمان وأصول مذهبه وكذا جذور المذهب الحنفي وكيف دخل إلى الجزائر أما المبحث الثاني فكان بعنوان نبذة تاريخية عن المذهب المالكي وواقعه قبل وبعد مجيء العثمانيين حيث تم التطرق فيه والتوصل إلى واقع المذهب المالكي وجذوره في الجزائر ومكانته في الجزائر العثمانية بينما خصصت في المبحث الثالث حول أعلام وعلماء المذهبين ودورهما في الجزائر العثمانية .

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان مظاهر التعايش بين المذهبين الحنفي والمالكي والذي إنضوى تحته ثلاث مباحث فكان عنوان المبحث الأول: التعايش المذهبي من خلال مؤسسة القضاء والإفتاء ودور المحكمتين

في الفصل بينهما في القضايا العامة أما المبحث الثاني: فكان عنوانه: مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف والتحبيس بحيث كان للتحبيس و الوقف دور كبير في التوافق بين المذهبين ولكل واحد منهما طريقته الخاصة في مجال الوقف،أما المبحث الثالث: فكان يخص مجال التعليم و المدارس الفقهية و الذي جاء تحت عنوان التعايش في مجال التعليم والمدارس الفقهية فقد فصلت فيه بأوجه التشابه والاختلاف بين التعليم عند الحنفية والمالكية في الجزائر العثمانية.

أما الفصل الثالث : جاء بعنوان: إنعكاسات التعايش المذهبي بين العلماء والفقهاء والسلطة العثمانية حيث تضمن مبحثين فالمبحث الأول بعنوان: طبيعة العلاقة بين علماء وفقهاء المذهبين الحنفي والمالكي من تفاهم وتعاون وكذا الصراع والتنافس أما المبحث الثاني جاء بعنوان التقارب والقطعية بين السلطة العثمانية وعلماء المذهبين المالكي والحنفي.

إن الباحث والمؤرخ تعترضه في طريقه عدة عقبات وصعوبات لا بد من مواجهتها وذلك من أجل إنجاز هذا البحث

ومن أهمها:

- قلة المصادر والمراجع المتخصصة والتي كانت جل كتاباتها عامة ، لم تتوغل أكثر في أعماق التعايش المذهبي في تلك الفترة .

- صعوبة ضبط الخطة وإخراجها في قالب علمي وتاريخي يدرس موضوع البحث .

- التداخل بين المعلومات وإعادة كتابتها في أغلب الكتب التي تناولت مظاهر هذا التعايش ولم تأتي إلا بالقليل والجديد حول الموضوع أي تكرار المعلومات وعدم تقديم الأفضل حول الحقيقة التاريخية.

- عدم إعطاء الفرصة في اختيار الموضوع من طرف الطلبة وميولاتهم الشخصية الموضوعية لتناول أي موضوع يكون جديد في الساحة التاريخية والعلمية .

– الوضع الصحي الذي تم به البلاد جراء إنتشار فيروس كورونا والذي فرض سيطرته في التحصيل العلمي الضئيل .

– جل المصادر والمراجع التي بحثت فيها كانت بصيغةpdf و التي تأثر على عقلية الباحث في البحث عن المعلومة لأنها توجد في أمهات الكتب .

– بعد المسافة مع ارتباطات العمل وكيفية التنسيق مع المشرف زماننا ومكاننا

– صعوبة تنسيق الأفكار والمعلومات وترتيبها لإخراجها في أحلى حلة لتسهل على القارئ و الباحث والاستفادة منها.

وفي الأخير أكون قد ساهمت ولو بجزء ضئيل في إثراء البحث التاريخي والعلمي لعلى وعسى أن يكون بادرة خير في دعم المكتبة التاريخية الجزائرية كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذنا المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته واستفادته الايجابية لإخراج هذا العمل في أحلى وأبهى حلةعلمية.

الفصـل الأول

المذهب الحنفي و المالكي و واقعهما في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن المذهب الحنفي قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : سيرة الإمام أبي حنيفة ومراحل تطور مذهبه

المطلب الثاني : أصول المذهب الحنفي وحدوده الجغرافية

المطلب الثالث : جذور المذهب الحنفي وكيفية دخوله إلى الجزائر

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن المذهب المالكي وواقعه قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : سيرة الإمام مالك ومراحل تطور مذهبه

المطلب الثاني : جذور المذهب المالكي في الجزائر

المطلب الثالث : مكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية

المبحث الثالث : أعلام المذهب الحنفي والمالكي ودورهما في الجزائر العثمانية

المطلب الأول :سيرة ودور بعض علماء المذهب الحنفي

المطلب الثاني : سيرة ودور بعض علماء المذهب المالكي

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن المذهب الحنفي قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : سيرة الإمام أبي حنيفة ومراحل تطور مذهبه

أولا : أبو حنيفة

1-مولده ونسبه :

ذكر الأكثرون على أنه ولد سنة ثمانين بالكوفة في خلافة عبد المالك ابن مروان. [1]

وهناك رواية أخرى تقول أنه ولد سنة 61هـ .[2] ولكن لا مؤيد لهذه الرواية وهي لا تتفق مع نهاية حياته , إذ أن المتفق عليه أنه لم يمت قبل سنة 150هـ والأكثرون يقولون أنه مات بعد ما أنزل المنصور به المحنة .[3]

ويقال أن أبا حنيفة مولى لبني تيم الله ثعلبة . [4] وهو الإمام فقيه الملة عالم العراق "أبو حنيفة بن ثابت " "بن زوطي التيمي الكوفي " , يقال أنه من أبناء الفرس . [5] ينتسب إلى أسرة شريفة في قومه أصله من كابل (عاصمة أفغانستان اليوم) أسلم جده أيام عمر رضي الله عنه وتحول إلى الكوفة واتخذها سكنا له .[6]

---

[1] شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المكي (ت 972هـ) الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ,مطبعة السعادة ,مصر ,1324, ص:22

[2] شمس الدين محمد عبد اللطيف, أبو حنيفة النعمان وآراؤه وفقهه الكلامية , مذكرة لنيل درجة ماجيستر في الفلسفة الإسلامية , جامعة الإسكندرية قسم فلسفة , 1999 , ص: 8.

[3] محمد أبو زهرة , أبو حنيفة وعصره وآراؤه وفقهه , دار الفكر العربي ط:2 ,1947 , ص:14

[4] روابح شهرة , الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة (184-296هـ) , مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط , جامعة 08 ماي 1945 شعبة التاريخ 2017-2018 , ص:61.

[5] شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ) سير أعلام النبلاء , تحقيق : شعيب الأرنؤوط حسين الأسد , ج6 , مؤسسة الرسالة , بيروت , ط:11 ,1996 , ص:390

[6] وهبي سليمان غاوجي , أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء , دار القلم دمشق ط6 , 1999 ,ص:47

2-نشأته وطلبه للعلم :

نشأ أبو حنيفة بالكوفة , وعاش أكثر حياته فيها , واتجه في أول حياته إلى حفظ القرآن الكريم , كان أكثر الناس تلاوة للقرآن الكريم ثم اطلع على السنن التي يصحح بها دينه , نشأ في بيت من بيوت التجارة ,[1] حيث كان والده خزار يبيع الأثواب فخلف أبا حنيفة أباه [2]

وقد اشتغل بالبيع والشراء إلى أن قيض الله له الإمام الشعبي فأيقظه إلى النظر إلى العلم ومجالسة العلماء لما رأى فيه من اليقظة والنجابة .[3] وقد أدرك أبا حنيفة أربعة من الصحابة وهم "أنس بن مالك" و "وعبد الله بن عوف" في الكوفة و" سهل بن يعد الساعدي " في المدينة و"أبو طفيل" "عامر بن وائلة في مكة " [4]

[4]

وكان أول ما اتجه إليه العلوم علم أصول الدين ومناقشة أهل الإلحاد والظلال وقد جادل الملاحدة حتى أقرهم على الشريعة وناظر المعتزلة والخوارج فألزمهم الحجة وجادل غلاة الشيعة فأقنعهم .[5]

عرف أبو حنيفة بأنه إمام أهل الرأي لكثرة اجتهاده وعلمه بالقياس فيما لا نص ثابت لديه. [6] , وقد ثقف أبو حنيفة بكل الثقافة الإسلامية التي كانت في عصره وحفظ القرآن الكريم وقد عرف قدرا من الحديث والنحو والأدب والشعر فجادل الفرق المختلفة في مسائل الاعتقاد وما يتصل به ثم انصرف إلى الفقه والجدل في أصول العقائد وصارت له طريقة في فهم أصول الدين .[7]

---

[1] روابح شهرة , المرجع السابق ,ص:62

[2] وهبي سليمان غاوجي , المرجع السابق ,ص:49

[3] شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المكي (ت 972هـ) , المرجع السابق ,ص:27 .

[4] سعد رستم , الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات النشأة –التاريخ–العقيدة– التوزيع الجغرافي , الأوائل للنشر والتوزيع , سورية , دمشق , ط:3 ,2005 .ص:46

[5] وهبي سليمان غاوجي , المرجع السابق ,ص:50.

[6] شمس الدين محمد عبد اللطيف,المرجع السابق ,ص:32.

[7] محمد أبو زهرة ,أبو حنيفة حياته وعصره, آراؤه وفقهه ,ص:27

عاش أبو حنيفة اثنتين وخمسين سنة من حياته في العصر الأموي وثماني عشر سنة من حياته في العصر العباسي فهو أدرك دولتين من دول الإسلام . [1]

وهو الرجل الذي هيأ المسلمين من وسائل الحرية و التسامح والاجتهاد بأدوات صالحة لنشر الشريعة [2]

وقد كان أبو حنيفة أول من دون علم الشريعة لأن الصحابة والتابعين لم يضعوا في علم الشريعة أبوابا مبوبة وإنما اعتمدوا على قوة فهمهم [3]

وقد لازم أبي حنيفة شيخه "حماد ابن سليمان" الذي علمه الفقه وأدبه معه وجعله حماد في صدر حلقته واستمر ثماني عشرة سنة من ملازمته حتى مات حماد رحمه الله واتفق أصحاب حلقة الدرس على أن يخلفه أبو حنيفة [4]

رغم غزارة علمه إلا أنه لم يكن من المعتنين بالتصنيف والتدوين وذلك راجع إلى تصدره للفتوى و انشغاله واقباله على التدريس ومناظرته لأهل البدع ومع ذالك كانت له بعض المصنفات و الرسائل منها كتابه :

(الفقه الأكبر في العقيدة وكتاب العالم العلم) [5]

---

[1] محمد أبو زهرة , نفس المرجع ,ص:36

[2] عبد الحليم الجندي , أئمة الفقه الإسلامي أبو حنيفة –الشافعي–مالك–ابن حنبل , المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ,القاهرة , العدد138 ص:19

[3] جلا الدين بن أبي بكر السيوطي , تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة , تحقيق محمود محمد محمود حسن نضار , دار الكتب العلمية , بيروت, –لبنان ,ط:1 , 1990 , ص: 21

[4] وهبي سليمان غاوجي , المرجع السابق ,ص:55

[5] وحدة البحث العلمي بإدارة الافتاء , المذاهب الفقهية الأربعة –أئمتها –أطورها –أصولها –آثارها , راجعه أحمد الحجي الكردي وآخرون , ط1 ,2015 , ص:12

3-صفاته:

كان ابو حنيفة جميلا حسن الوجه حسن اللحية , حسن الثوب , ليس بالقصير ولا الطويل حسن الهيئة كثير التعطر يعرف بريح الطيب [1]

4-أشهر شيوخه وتلاميذه:

أ- **أشهر شيوخه** : تفقه على فقيه الكوفة في زمانه حماد بن أبي سليمان رحمه الله , وهو إلى جانب ذالك اتصل بكثير من الفقهاء والمحدثين في عصره وأخذ عنهم ما ورثوه من علم الصحابة و التابعين [2] , وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكة , وسمع من عطية العوفي وعبد الرحمان بن هرمز الأعرج وعكرمة ونافع وعدي بن ثابت وعمروا بن دينار و سلمة بن كهيل وقتاده بن دعامة وأبي الزبير و منصور **وأبي** جعفر محمد بن علي بن الحسين و عدد كثير من التابعين [3]

ب- **أشهر تلاميذه** : كانت حلقة أبو حنيفة تعج بأصحاب حماد وقاصدي فقهه حيث قصدها الناس من كل مكان حتى أصبحت اكبر حلقة بالمسجد , تخرج خلق لا يحصون , ولا شك أنه على رأس هؤلاء الصحب والتلاميذ الأعلام الكبار أمثال قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري و الفقيه الماهر زفر بن الهذيل العنبري التميمي والفقيه الفصيح محمد بن الحسن الشيباني واليقض الورع النزيه حسن بن زياد اللؤلؤي والفقيه الورع الزاهد عبد الله بن المبارك و وكيع بن الجراح وبن حماد بن أبي حنيفة وغيرهم كثيرا [4]

---

[1] روابح شهرة , المرجع السابق ,ص:62.

[2] أحمد بن محمد نصير الدين النقيب , المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته ضوابطه و مصطلحا ته خصائصه ومؤلفاته) ج1 , مكتبة الرشد الرياض , ط1 , 2001 ,ص:63.

[3] أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748 هـ) , مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف و محمد الحسن , تحقيق محمد زاهد الكوثري أبو الوفاء الأفغاني , لجنة إحياء المعارف النعمانية , بيروت – لبنان , ط:4 , ص: 19

[4] أحمد تيمور باشا, المذاهب الفقهية الأربعة , الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وانتشارها عند جمهور العلماء , دار الآفاق العربية , مصر ط :1 , 2001 , ص: 10-11

5–وفاته: توفي رحمه الله في سجن بغداد في شهر رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة وله سبعون سنة , وصلي عليه ست مرات من شدة الزحام , ودفن في مقابر الخيزران ببغداد [1]

ثانيا: مراحل المذهب وأطواره التاريخية

ترجع نشأة المذهب الحنفي إلى أوائل القرن الثاني هجري , وتحديدا سنة 120هـ وذالك منذ أن جلس أبو حنيفة رحمه الله على كرسي الإفتاء والتدريس خلفا لشيخه حماد بن أبي سليمان [2]

وهو أقدم المذاهب الأربعة وكان منشأ المذهب بالكوفة موطن الإمام ثم انتشر في سائر بلاد العراق ويقال لأصحابه أهل الرأي لأن الحديث كان قليلا بالعراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه [3]

ولقد شاع هذا المذهب في بلاد بعيدة و مدن عديدة كنواحي بغداد و مصر وبلاد فارس وبلخ وبخاري و فرغالة و أكثر بلاد الهند والسند وبعض بلاد اليمن وغيرها [4]

وقد ساعد على بزوغ فجر مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله إلى جانب ما كان يتمتع به من مواهب فقهية فائقة , فقد انصب اهتمامه على الاجتهاد والتفقيه , فسلك في اجتهاداته منهجا واضحا أسفر عن ظهور فقهه وآرائه وسار في تفقيه من إلتف حوله من الأصحاب والتلاميذ وقد كان له منهاجا واضحا في تفريغ المسائل واستنباطها . [5]

المرحلة الأولى : تأسيس المذهب ونشأته (120 هـ – 204هـ)

تبدأ هذه المرحلة من عهد الإمام أبي حنيفة حتى وفاة الحسن بن زياد اللؤلؤي أحد كبار تلامذته ويقصد بهذه المرحلة مرحلة تأسيس المذهب و قيامه و ضع أصوله إرساء قواعده والتي على أساسها يتم

[1] المرجع نفسه , ص:14

[2] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء , المرجع السابق , ص:15

[3] أحمد تيمور باشا , المرجع السابق , ص : 50-51

[4] المرجع نفسه , ص : 50-51

[5] أحمد بن محمد نصير الدين , المرجع السابق , ص: 92-93

استنباط الأحكام وتخريج الفروع وقد تم ذالك على يد الإمام نفسه مع مشاركة أكبر تلامذته حيث كان لأبي حنيفة رحمه الله طريقة فريدة في التدريس تقوم على المحاورة والمناظرة في المسائل الفقهية حتى يستقر الرأي على حكم وحينئذ يأمر أبا يوسف بتدوينه .[1]

وكان تلامذة أبو حنيفة مشاركين في تأسيس هذا البناء الفقهي ولم يكن أبو يوسف وحده يقوم بالتدوين بل كان يوجد في حلقة أبي حنيفة عشرة يقومون بالتدوين على رأسهم الأربعة الكبار

(أبو يوسف, محمد بن الحسن, زفر بن هذيل ,الحسن بن زياد) ولقد قام هؤلاء الأصحاب بعد وفاة شيخهم بجهود كبيرة في تطوير المذهب وتنقيحه .[2]

المرحلة الثانية : التوسع والنمو والانتشار (240 هـ – 710هـ)

تبدأ منذ وفاة الإمام الحسن بن زياد 204 هـ وتنتهي بوفاة الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 710 هـ , أي مع بدايات القرن الثالث هجري وحتى نهاية القرن السابع هجري وهي أغنى المراحل التي مر بها الفقه الحنفي من حيث التوسع والانتشار ومن حيث توسع اجتهاداته وتطور أرائه , وقد ظهر في بداية المرحلة كبار علماء المذهب الذين بذلوا جهودا كبيرة في تحرير المذهب وتحديد مصطلحاته وبيان أصول الترجيح والتخرج , كما نشطت حركة التأليف و التدوين وطرقت شتى الأبواب والمسائل الفقهية وتعرضت لبيان رأي المذهب فيما استجد من نوازل وقضايا في تلك المرحلة فظهرت المتون والمختصرات كما ظهرت الشروح والمطولات وظهرت كتب الفتوى والنوازل كنوازل السمرقندي .[3]

[1] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء , المرجع السابق , ص:18

[2] المرجع نفسه , ص:18 .

[3] المرجع نفسه , ص: 19-20

وظهر في هذه المرحلة أيضا نوع آخر من التأليف عند الحنفية وهو ما يعرف بتأصيل الحديث للمذهب وبرزت مدرستان أصوليتان عند الحنفية : مدرسة العراقيين وهي امتداد لطريقة أبي حنيفة و أصحابه الأوائل ومدرسة مشايخ سمرقند التي تميزت بربط مسائل الأصول بمسائل العقيدة . [1]

المرحلة الثالثة : مرحلة الاستقرار (710 هـ لوقتنا المعاصر)

تبدأ هذه المرحلة من وفاة الإمام النسفي 710هـ أو من بداية القرن الثامن هجري حتى وقتنا المعاصر , تميزت هذه المرحلة بغلبة الركود والجمود الفكري على عكس ما كانت عليه المرحلة السابقة , حيث اكتفى أصحاب هذه المرحلة بالاعتماد على ما خلفه الأولون من الآراء والأقوال الفقهية دون تجاوز إلا على سبيل الشرح أو التحشية أو التعليق أو الردود , فكانت جل مصنفات المرحلة وفقا لذالك . [2]

وقد ترتب على ذالك أن أشبعت مسائل المذهب وفروعه بحثا ومناقشة و إيضاحا وتأييدا مما جعل المذهب أو الرأي الراجح يظهر بصورة أكثر وضوحا , ولعل ما يصور لنا هذا الجمود هو أن هذا المجتهد الذي بلغ رتبة الاجتهاد لا يسعه الخروج عن أقوال المذهب إلا للضرورة وإن كان ما توصل إليه باجتهاده أقوى دليل من سائر أقوى المذاهب . [3]

المطلب الثاني : أصول المذهب الحنفي وحدوده الجغرافية

أولا: أصول المذهب الحنفي

للمذهب الحنفي أدلة و أصول بني عليها وهذه الأصول تشترك في الكثير منها مع المذاهب الأخرى , وتتميز عنها في بعضها خصوصا في مجال إعمال الرأي , وتميز المذهب الحنفي بمميزات يأتي في مقدمتها بعض الأصول التي اعتمدها الإمام أبو حنيفة وتلاميذه حيث كانت طريقته في الاستنباط ما قاله عن نفسه :[إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته فما لم أجد فيه أخذت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار

[1] المرجع نفسه , ص: 19-20

[2] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء, المرجع السابق, ص:21.

[3] المرجع نفسه, ص:21.

الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت , ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن .....إلخ , فلي أن أجتهد كما اجتهدوا] .[1]

وروى _الموفق ابن المكي في (المناقب)د عن عبد الكريم بن هلال عن أبيه قال : [سمعت أبا حنيف يقول] : [إذا وجدت الأمر في كتاب الله تعالى أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت به ولم أصرف عنه وإذا اختلف الصحابة اخترت من قولهم وإذا جاء من بعدهم أخذت وتركت] .[2]

وجاء في مناقب الإمام أبي حنيفة_رحمه الله للموفق المكي بسنده إلى سهل بن مزاحم :[كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة و فرار من القبح , يمضي الأمور في القياس فإذا قبح القياس أمضاها على الاستحسان مادام يمضي له فإذا لم يمضي له رجع إلى ما يتعامل به المسلمون] .[3]

وعلى هذا يكون المنهاج الذي رسمه أبو حنيفة لنفسه يقوم على أصول سبعة :

---

[1] زايدي حمزة شحطوط بلال , المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي (قرن 2 هـ - 5هـ /8م- 11م) , مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط , جامعة آكلي محمد أو لحاج , البويرة شعبة التاريخ , 2014-2015 , ص: 19

_ (**ابو حنيفة النعمان بن ثابت بن مرزبان الكوفي** 80 /150هـ/ 699/767م) فقيه وعالم مسلم وأول الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة وصاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي , إشتهر بعلمه الغزير وأخلاقه الحسنة حتى قال فيه الإمام الشافعي (من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة), كان أبو حنيفة يعتمد في فقهه علة ستة مصادر وهي القرآن الكريم , السنة النبوية والإجماع والقياس والإستحسان والعرف

_ **الموفق بن أحمد بن محمد المكي** خطيب خوارزم أستاذ ناصر بن عبد السيد صاحب المغرب أبو المؤيد المطرزي ولد سنة 484م وتوفي سنة 568م وأخذ علم العربية عن جار الله محمود الزمخشري رحمه الله تعالى (الجواهر المضية في طبقات الحنفية , مناقب الإمام الأعظم أبي حنفية

[2] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء , المرجع السابق , ص:26.

[3] بوزيان خديجة , المذهب الحنفي في المغرب الأدنى و الأندلس على العهد الوسيط , مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي , جامعة مولاي الطاهر , سعيدة شعبة التاريخ 2016-2017 , ص:17.

1-الكتاب : وهو عمود الشريعة وحبل الله المتين , ونور الشرع الساطع إلى يوم القيامة وهو كلي الشريعة إليه ترجع أحكامه وهو مصدر من المصادر وما من مصدر إلا يرجع إليه في أصل ثبوته .[1]

2-السنة : وهي المبينة لكتاب الله المفصلة لمجمله وهي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم لرسالة ربه .[2] و السنة هي الأصل الثاني بعد كتاب الله تعالى في استنباط الأحكام الشرعية , أما مدى اعتماد الإمام أبو حنيفة على السنة فتنبيه من خلال منهجه في الاستنباط وشروط قبول الأخبار عنده .[3]

3-أقوال الصحابة : لأنهم هم الذين بلغوا الرسالة وهم الذين عاينوا التنزيل و الذين يعرفون المناسبات المختلفة للآيات والأحاديث وهم الذين حملوا علم الرسول صلى الله عليه وسلم ولم تكن بالاجتهاد , وإن لم يروا الأقوال فإن أبا بكر وعمر و علي وغيرهم لم يروا أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد أنهم كانوا يفتون بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم ومن غير أن ينسبوها إليه خشية الكذب عليه صلى الله عليه وسلم .[4]

4-القياس: يأخذ به إذا لم يكن نص من القرآن أو السنة أو قول لصحابي , والقياس هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لعلة جامعة بينهما , فهو في حقيقته حمل على النص بأن تتعرف على الأسباب و الأوصاف المناسبة للحكم الذي نص عليه حتى إذا عرفت علته طبق لحكم في كل موضوع تنطبق فيه العلة ولقد سماه بعض العلماء تفسير للنصوص .[5] , و لقد أكثر أبو حنيفة من القياس لأنه في اجتهاده لم يقف عند بحث أحكام المساء التي تقع بل يعمل على التوسع في استنباطها ويبحث في المسائل التي لم تقع ويتوقع وقوعها .[6]

---

[1] سعد رستم , المرجع السابق , ص: 150

[2] محمد أبو زهرة , تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية , دار الفكر العربي , القاهرة , ص: 355 .

[3] سعد رستم , المرجع السابق , ص:153

[4] محمد أبو زهرة , تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية , ص: 355-356

[5] محمد أبو زهرة , المرجع السابق , ص: 355-356

[6] كان يعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية والإستحسان والقياس وأقوال الصحابة وهي أصول إعتمد عليها

5-الاستحسان: أكثر أبو حنيفة من الاستحسان حتى نازعه أصحابه القياس وطعن به الكثير من الفقهاء , والاستحسان أن يخرج عن مقتضى القياس الظاهر إلى حكم آخر يخالفه إما لأن القياس الظاهر قد تبين من الاختبار عدم صلاحيته في بعض الجزئيات , فيبحث عن علة أخرى ويسمى العمل بموجب هذه العلة القياس الخفي إما لأن القياس الظاهر قد عارضه نص فإنه يترك لأجل النص , لأن العمل بموجب القياس يكون إذا لم يكن نص , وإما لأن القياس يخالف الإجماع أو خالف العرف , فإنه يترك القياس ويؤخذ بما انعقد عليه الإجماع أو العرف .[1]

6-الإجماع: وهو في ذاته حجة ثم هو إجماع المجتهدين في عصر من العصور على حكم من الأحكام وقد اتفق العلماء على أنه حجة ولكن اختلفوا في وجوده بعد عصر الصحابة , وقد أنكره الإمام أحمد في غير عصر الصحابة لإمكان اجتماعهم واتفاقهم ولا يمكن اجتماع الفقهاء بعد عصر الصحابة .[2]

7-العرف: هو أن يكون عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن والسنة أو عمل الصحابة فإنه يكون حجة , والعرف قسمان : عرف صحيح وعرف فاسد , فالعرف الصحيح هو الذي لا يخالف نصا والعرف الفاسد لا يلتفت إليه , والعرف الصحيح حجة في ما وراء النص .[3]

ثانيا: جغرافية المذهب الحنفي

انتشر المذهب الحنفي أولا في العراق وساعد على ذالك أن أبا يوسف قد ولى القضاء لخلفاء بني العباس حتى جعله هارون الرشيد قاضي القضاة , فكان لا يولي قاضيا إلا إذا كان على مذهب أبي حنيفة , وكان لذالك أثر كبيرا في نشر المذهب الحنفي في أرجاء الدولة العباسية .[4]

---

[1] محمد أبو زهرة ,المرجع السابق , ص356

[2] المرجع نفسه , ص356

[3] سعد رستم , المرجع السابق , ص282

[4] هشام يسرى العربي , جغرافية المذاهب الفقهية , دراسة تحليلية لتاريخ المذاهب الفقهية الثمانية وأماكن انتشارها , دار البصائر القاهرة , ط1 , 2005 , ص5-15

ولذالك يعتبر الكثير من الفقهاء والمؤرخين لتاريخ الفقه الإسلامي أن المذهب الحنفي انتشر في بلاد المشرق بقوة السلطان , وقد انتشر في بلاد بعيدة ومدن عديدة فانتشر في بلاد الشام وفي صنعاء و صعدة واليمن وكان موجود في خراسان و كزخستان و ما وراء النهر و جرجان وبعض طبرستان من إقليم الديلم , وكان غالبا على دبيل من إقليم الرحاب كما كان غالبا على أهل القرى من إقليم الجبال و كثيرا في إقليم جرجان المسمى قديما الأهواز وكان بإقليم فارس وظل منتشرا في بلاد الهند بكثرة وهو السائد في تركيا منذ عهد الدولة العثمانية , وقد كان هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية ومختلف أرجاءه ومما ساعد على ذيوع المذهب الحنفي و انتشاره في عهد الدولة العثمانية أن أول محاولة في التأليف الفقهي على نمط الأسلوب القانوني في شكل مواد كانت من نصيبه , حيث أنه بدأ بتأسيس المحاكم النظامية في الدولة العثمانية و أصبحت هي المختصة بالنظر في أنواع من الدواعي كانت من قبل يرجع فيها إلى المحاكم الشرعية وقد استمر المذهب الحنفي مذهبا للدولة العثمانية نحو خمسمائة سنة , وكان انتشاره في مصر أوائل الدولة العباسية ولم يكن القضاء فيها محصورا على الحنفية بل زاحمه فيها مذهب مالك ومذهب الشافعي , ولما استولى فيها العثمانيون على مصر حصروا القضاء في الحنفية , كما انتشر في الأندلس على نحوا ما انتشر في إفريقيا إلى أن أخرج منها بقوة السلطان انتصر للمذهب المالكي . [1]

والمذهب الحنفي منتشر الآن في العراق وكذلك في سوريا و لبنان وهو كثير في مصر ويوجد بثلة في سائر بلاد المغرب وهو الغالب في تركيا و ألبانيا وبلاد البلقان و أرمينيا و الأقطار الإسلامية التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي , وكذلك في الهند و باكستان و أفغانستان وتركستان , وموجود في جزيرة سرنديب وله وجود كبير في البرازيل . [2]

المطلب الثالث: جذور المذهب الحنفي في الجزائر

كان الغالب على أهل بلاد المغرب عموما و الجزائر خصوصا الآثار و السنن حتى ذهب ابن فروخ أبو محمد الفاسي (172 هـ - 788 م)_ إلى المشرق قصد طلب العلم فأتى بمذهب أبي حنيفة , وقد ذكر

[1] هشام يسرى العربي , المرجع السابق , ص:5-15

[2] المرجع نفسه , ص: 18-37

ابن فرحون في الديباج أن المذهب الحنفي ظهرا ظهورا كثيرا بإفريقيا إلى قريب من سنة 400هـ [1] وذلك بعد تولي أسد بن فرات القضاء فيها , وقد كان المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العباسية فساهم القضاة ورجال الدولة في انتشاره من خلال تنفيذ أحكام القضاء ومختلف التشريعات الفقهية وفق المذهب [2] وهذا ضمن إستراتيجية الخلافة العباسية في خلق تبعية عقدين فعين هارون الرشيد الإمام أبو يوسف الحنفي قاضي القضاة للدولة في حين تمكن الفقهاء الأحناف من تكييف فتاويهم الدينية مع الظروف المحيطة بالاعتماد على الرأي و القياس [3]

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب الحنفي في بلاد المغرب هي البعثات العلمية التي كان يرسلها أمراء بني الأغلب إلى بغداد قصد تجديد الولاء للخلافة إلى جانب ذالك يتم اختيار علماء اختصاصيين في سائر العلوم لجلبهم وكذالك شراء الكتب . [4]

كما نجد أن الرحالة والجغرافيين والتجار من أصحاب المذهب الحنفي كان لهم نشاط مكثف خاصة في مجال التعليم في ما ساعد على انتشار المذهب , فكثر الدارسون والعلماء والأعلم , وهذا ما شجع المغاربة على التوجه إلى المشرق ضمن رحلات طلب العلم أو الحج للتفقه في المذهب . [5]

ويبدوا أن بعض الرحالة وخصوصا العلماء وتماشيا مع الظروف السياسية ينتقلون بين مذهب و آخر إذا وجدوا فيه ما يجيب عن تساؤلاتهم الشرعية والفكرية و المصلحية , فكان بعضهم يتمذهب بمذهب أبي حنيفة إرضاء للحكام وتقريبا منهم . [6]

---

[1] أحمد تيمور باشا, المرجع السابق , ص: 53

[2] بوزيان خديجة , المرجع السابق , ص:33

[3] زاير أبو الدهاج , العقيدة والدولة في المغرب الوسيط – فلسفة السلطة وحركة التاريخ – رسالة دكتورا , كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة , 2012-2013 , ص:41-42

[4] خالد أبو هند , المذهب الحنفي ورجاله في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتب طبقات التراجم , العدد 7 جامعة سيدي بلعباس , ص: 34-35

[5] المرجع نفسه , ص: 34-35

ومع تعاقب الأحداث التاريخية على بلاد المغرب خاصة الدولة الشيعية الإسماعيلية وسط قبيلة كتامة و صنهاجة والتي أسفرت بقيام الدولة الفاطمية الذين نكلوا بالمالكيين لسنة ومن غير المستبعد أنهم فعلو نفس الشيء مع الأحناف باعتبارهم من السنة , حتى تولى المعز بن باديس الحكم 407 هـ فحارب بقايا الشيعة وسهل عودة المذاهب السنية خاصة المذهب المالكي , ولكن بقي المذهب الحنفي موجودا لغاية ظهور الدولة الموحدية 524 هـ التي وحدت المغرب و مالت بالعمل بالكتاب والسنة و الأخذ بظاهريهما واستنباط الأحكام منهما مباشرة إلى غاية ذهابها وهو الأمر الذي لم يفسح المجال للمذهب الحنفي حتى ظهور الدولة العثمانية .[1]

- **دخول المذهب الحنفي إلى الجزائر :**

من المعلوم أن المذهب المالكي هو السائد في الجزائر في فترة طويلة إلى جانب المذهب الإباضي في أجزاء محدودة ومع مجيء العثمانيين إلى الجزائر مطلع القرن السادس عشر استقدموا معهم المذهب الحنفي الذي كانوا قد اتخذوه المذهب الرسمي للدولة العثمانية وهكذا أصبح يتمتع بالأسبقية و الأولوية , وما يبرهن على انتشار المذهب الحنفي في الجزائر بشكل واسع وجود ثمانية مساجد في مدينة الجزائر وحدها وهي (الجامع الجديد , الجامع السفير وزاويته , جامع دار القاضي , جامع كتشاوة , جامع الحاج شعبان خوجة , جامع الشبارلية , مسجد حسين داي بحصن القصبة , مسجد علي خوجة) .[2]

وتذكر المصادر أن علماء الشرق وخاصة الأحناف منهم كانوا يتوافدون على الجزائر بغرض تولي الوظائف الشرعية كالإفتاء والقضاء والتعليم والتدريس وغيرها , وظهر أن هنالك أسباب عديدة وراء ذالك أهمها السعي للكسب المادي وتحسين أوضاعهم المعيشية , ونجد أن بعضهم كانوا لا يتأخرون عن أخذ الرشوة من المتقاضين واللجوء إلى أحكام الزور .[3] , ومن هؤلاء القاضي الحنفي بقسنطينة عبد الله محمد بن المسبح الذي قال عنه ابن فكون : (كان عامي القلم لا يعرف ما يصلح به من وضوئه وصلاته فضلا

[1] خالد أبو هند , المرجع السابق , ص: 112-113

[2] محمد بوشنافي , علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10هـ - 13 هـ - , 16 م – 19 م) مجلة العصور الجديدة , العدد 16 -17 أفريل 1436 هـ , 2014-2015 م , ص: 221-222

[3] المرجع نفسه , ص: 221-222

عما وراء ذالك غير أنه اتخذ كتب الوثيقة صناعة على ما فيها من الفساد و الإفساد علما ورسما وضعف الدين وهو أول الغرامة على خطة النيابة و أعطى لبيعها مالا للقضاة العجم حتى ولوه إياها وربما أرشى الولاة يمينا وشمالا وكان موسوما بالرشوة وشهادة الزور , وكذالك مع أبي عمران موسى الملقب بالفكرين الذي كان يقال عنه : أن يده منطلقة بالأخذ من البادية طعاما وعينا وكثيرا ما يستشكل المسألة أو يحكم فيها بغير ما هي عليه) . [1]

ونجد أيضا أن من مظاهر انتشار المذهب استحداث منصب القاضي للفصل في الخصومات وأسندت مهمة القضاء إلى الفقهاء من المذهب الحنفي وتم وضع دار للفتوى يتولى إدارتها مفتي حنفي تقليدا لدار الخلافة باسطنبول , وكذلك تشجيع وتقريب الفقهاء أصحاب المذهب الحنفي من طرف رجال الدولة , فقد كان لهم مكانة عند الباشا الحاكم وممثليه في سائر الأقاليم مما يساهم في حضور المذهب. [2]

رغم ذالك لم يتسنى للمذهب الحنفي أن يناهض المذهب المالكي من حيث الانتشار في الجزائر فلم تتعدى وسط الجزائر وشرقها مع وجود محتشم في غربها , وتعتبر الجزائر العاصمة أهم مركز للمدرسة الحنفية إضافة إلى عنابة وقسنطينة وقد عمل أعلام هذه المدرسة على محاولة إثبات لها في ما زونة ووهران وقد تم لهم ذالك على نطاق ضيق . [3]

---

[1] عبد الكريم الفكون , منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية , تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله , دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى –بيروت لبنان , ص:90-93

[2] صالح بوبشيش , المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني , كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية , جامعة باتنة , الملتقى الوطني الأول (المذهب المالكي في الجزائر) 2-3 ربيع الأول الموافق لـ 21-22 أفريل 2004 م , ص: 154

[3] صالح بوبشيش , المرج السابق , ص: 154

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن المذهب المالكي وواقعه قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : سيرة الإمام مالك ومراحل تطور مذهبه

أولا : مالك بن أنس

1-مولده ونسبه:

هو إمام دار الهجرة وشيخ الإسلام وحجة الأمة أبو عبد الله مالك بن أنس بن عمرو بن الحارث ابن غيمان ابن خثيل ابن عمر و ابن الحارث , وفي نسب الإمام مالك اختلاف مع اتفاقهم أنه عربي أصبحي , ولم يختلف النسابون أن الأصباحيين من حمير وحمير من قحطان . [1]

وقد اختلف العلماء في السنة التي ولد فيها مالك رضي الله عنه فقيل انه ولد سنة تسعين وقيل سنة ثلاثة وتسعين وقيل سنة أربعة وتسعين وقيل سنة خمسة وتسعين وقيل سنة ستة وتسعين وقيل سنة ثمانية وتسعين , ولكن الأكثر على أنه ولد سنة ثلاث وتسعين , ولقد روى أن مالكا قال : [ولدت سنة ثلاث و تسعين] [2] وقد ذكر أن أمه حملت به ثلاث سنين ويذكر أنه كان أشقر شديد البياض كبير الرأس أصلع وكان لا يخضب شيبه [3] وقد ولد بالمدينة من أبوين عربيين من قبائل يمنية , فأبوه ينتهي إلى قبيلة يمنية هي قبيلة ذي أصبح [4] وأمه تنتهي إلى قبيلة الأزد واسمها العالية بنت شريك الأزدية , أما جده أبو مالك فهو صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . [5]

---

[1] الطاهر الأزهر خذيري , المدخل إلى الموطأ مالك بن أنس , مكتب الشؤون الفنية , الكويت , ط:1 , 2008 , ص:19

[2] محمد أبو زهرة , مالك حياته وعصره آراءه وفقهه , دار الفكر العربي , ط:2 ,1952 , ص:24

[3] أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463 هـ) , الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم , مكتبة القدس , القاهرة , ص: 12

[4] محمد أبو زهرة , تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية , ص: 366

[5] روابح شهرة , المرجع السابق ,ص:43

عاش الإمام مالك رحمه الله نحو سبعة وثمانين سنة , كان منها في العصر الأموي نحو أربعين سنة ومنها في العصر العباسي الأول نحو سبعة وأربعين سنة [1]

2-نشأته وطلبه للعلم :

نشأ مالك في بيت اشتغل بعلم الأثر وفي بيئة كلها للأثر والحديث , أما بيته فقد كان مشتغلا بعلم الحديث واستطلاع الآثار و أخبار الصحابة و فتاواهم , فجده مالك بن عامر كان من كبار التابعين وعلماهم ويظهر أن أنس بن مالك لم يكن اشتغاله بالحديث كثيرا فلم يعرف أن مالكا روى عنه , ولو كان له شأن فيه لكان أول من روى عنهم من العلماء.[2] ,

كانت بيئته العامة (المدينة) تعج بالعلماء الذين اتخذوها سكن ومرا بها زيارة وطلبا للعلم .[3]

بدأ مالك نشاطه العلمي وهو صغير وكان كبيرا في تفكيره وعقله , يدل ذالك على ما وضعه في منهج للتلقي لم يكن لغيره مثله [4] اتجه مالك إلى حفظ القرآن فحفظه وقد اقترح على أهله أن يحضر مجالس العلماء كعمه وأخيه من قبل ليكتب العلم ويدرسه وقد أجابوا طلبه , وكانت أشدهم عناية أمه التي لم تكتفي بالعناية بمظهره فكانت تختار له ما يأخذه عن العلماء فقد كانت تقول له :[اذهب إلى ربيعة فتعلم من علمه قبل أدبه .] وقد أخذ بعد ذالك ينتقل في مجالس العلماء , وقد اختار شيخا يلازمه وهو ابن هرمز وقد كان معجبا بشيخه محبا له مقدرا لعلمه , وبذل مالك جهدا في طلب العلم وتحمل في سبيله كل مشقته .[5]

---

[1] عبد الغاني الدقر , الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة , أعلام المسلمين 23 , دار القلم , دمشق , ط:2 , 1998 , ص:14

[2] محمد أبو زهرة , مالك حياته وعصره وآراءه , المرجع السابق , ص: 29

[3] محمد المختار المامي , المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته –خصائصه وسماته , مركز زايد للتراث والتاريخ الإمارات العربية المتحدة ,ط1 ,2002 , ص:30

[4] المرجع نفسه , ص:30

[5] محمد أبو زهرة , تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية , ص: 367-370

ابتدأ مالك بعلم الرواية وهو علم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن العلوم التي طلبها طلب الحديث وفتاوى الصحابة أولا وجه إلى كل ما يتصل بعلم الإسلام مع علم الآثار والرواية , ولم يكتفي مالك بفقه الصحابة وكبار التابعين بل اتجه إلى فقه الرأي وقد تلقاه عن بعض فقهاء الرأي بالمدينة كيحيى بن سعيد وما كان يكثر من الرأي [1] وقد أخذ العلم عن تسعة مائة شيخ و ثلاثة مئة من التابعين وستة مئة من تابع التابعين , جلس للتدريس وهو ابن سبعة عشر عاما وصارت حلقته أكبر من حلقة مشايخه ودخل ميدان الفتوى بعد سبعة عشر سنة , وما تقلد منصب الفتوى حتى شهد له سبعون شيخا. [2]

3-صفاته:

كان شديد البياض إلى الشقرة طويلا عظيم الهامة أصلع , يلبس الثياب العربية الجياد ويكره حلق الشارب ويعيبها ويراه من المثلى ولا يغير شيبه . [3] , وقيل كان أزرق العينين , تميز بالذهن الثاقب والفهم وسعة العلم واشتهر بالتحري وظل طالب علم بعد أن أصبح فقيها كبيرا يسعى إليه الناس من أقطار الأرض . [4]

4-مؤلفاته: لقد ألف مالك رحمه الله كتبا متعددة في فنون مختلفة ومن أشهرها كتاب الموطأ الذي ملأ الدنيا وشغل الناس , ومن بين كتبه أيضا نجد رسالة لا بن وهب في الرد على القدرية , كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر , رسالة في الأقضية , رسالة في الفتوى , كتاب في التفسير لغريب القرآن . [5]

---

[1] المرجع نفسه , ص: 367-370

[2] روابح شهرة , المرجع السابق , ص: 46

[3] أبي زكرياء يحي بن ابراهيم السلماسي (ت 555 هـ) , منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي و أحمد , تحقيق : محمود بن عبد الرحمان قدح , الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة , السعودية , ط 1 , 2002 , ص: 186

[4] روابح شهرة , المرجع السابق , ص: 44

[5] محمد المختار المامي , المرجع السابق , ص:35

5-أشهر شيوخه وتلاميذه :

أ-شيوخه:

أخذ الإمام مالك رحمه الله عن شيوخ كثيرين ومن أبرزهم ما يلي :

1)نافع: مولى ابن عمر رضي الله عنهم وهو أبو عبد الله الديلمي وهو إمام مشهور من أئمة التابعين , توفي رحمه الله سنة 117 هـ وقيل 120هـ وقيل سنة 119 هـ. [1]

2)ابن شهاب الزهري : وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث القرشي الزهري وكنيته أبو بكر , وهو أحد الأئمة التابعين أخذ العلم عنه عبد الله بن عمر بن الخطاب و أنس بن مالك وغيرهما , توفي سنة 120هـ وقيل سنة 123 هـ . [2]

3)ربيعة الرأي: وهو ربيعة بن عبد الرحمان الفروج التميمي ويكنى أبا عثمان , توفي سنة 133هـ وقيل 136 هـ وقيل 142هـ .

4)ابن المكندر: هو محمد بن المكندر ابن عبدالله ابن الهدير التيمي القرشي المدني وكنيته أبو بكر وقيل أبو عبد الله , وقيل توفي سنة 130 هـ وقيل 131 هـ .

5)جعفر الصادق: هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بجعفر الصادق , كان من سادات آل البيت وعباد تابعي التابعين وعلماء المدينة , توفي رحمه الله سنة 148 هـ. [3]

ب-تلاميذه : تلاميذ مالك كثيرون من أهمهم : عبد الله بن مسلمة , بنت قنعب , الحارثي يكنى أبا عبد الرحمان وعبد الله الحكم المصري والليث بن سعد , يحي بن يحي القرطبي وأبي وهب القريشي , عيسى بن دينار القرطبي وأسد بن الفرات .

---

[1] محمد مختار المامي , المرجع السابق , ص: 37-41

[2] محمد أبو زهرة , مالك حياته وعصره وآراءه , المرجع السابق , ص45

6–وفاته:

لا خلاف انه مات سنة تسع وسبعين و مئة حيث مرض يوم الأحد فأقام مريضا اثنين وعشرون يوما , ومات يوم الأحد العاشر من كانون ربيع الأول , وقال ابن سعد لأربع عشرة خلت منه , وقال مصعب بن عبد الله في صفر , وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم الهاشمي أمير المدينة وحضر جنازته ماشيا , وبلغت تركته ثلاثة ألاف دينار ونيفا [1]

ثانيا: أطوار المذهب ومراحله التاريخية

مر المذهب المالكي منذ بداية تأسيسه إلى أن نضج واكتمل بمراحل علمية مختلفة وأطوار متعددة ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها وميزاتها التي تميزها عن غيرها , ويمكن تلخيص تلك الأطوار في مراحل رئيسية وهي :

1–مرحلة النشوء والتكوين (110 هـ – 300 هـ) : هي مرحلة التأصيل و التأسيس وتبدأ من جلوس إمام المذهب الإمام مالك رحمه الله للفتوى وتسليم الناس له بالإمامة سنة 110 هـ وتنتهي بنهاية القرن الثالث وتوجت هذه المرحلة بنبوغ طائفة من تلاميذ الإمام مالك وتلاميذ تلاميذه منهم : عالم العراق القاضي إسماعيل بن إسحاق , وقد تميزت هذه المرحلة بجمع الروايات والسماعات عن الإمام مالك وترتيبها وتدوينها في مصنفات معتمدة , تضم إلى جانبها بعض من اجتهادات وتخريجات تلاميذ الإمام , ومن أهم الكتب التي صنفت في هذه المرحلة الأمهات الأربع . [2]

2–مرحلة التطور (301 هـ – 600 هـ) : كانت على يد نوابغ و علماء المالكية الذين فرعوا وطبقوا ومن ثم رجحوا وشهروا , وتبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع هجري تقريبا وتنتهي بنهاية القرن السادس وبداية القرن السابع هجري , أو بوفاة ابن شاس رابع أربعة إعتمدهم خليل ابن خليل ابن إسحاق مصنف أشهر مختصر في الفقه المالكي , تميزت هذه المرحلة بظهور نزعة الضبط والتحرير والتمحيص

[1] جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) , تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك , تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني , دار الرسالة الحديثة , الدار البيضاء , المغرب , ط :1, 2010 , ص:85

[2] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء , المرجع السابق , ص: 69-70

والتنقيح والتلخيص والتهذيب مع التفريغ وكذا الترجيح لما ورد في كتاب المرحلة السابقة من السماعات والروايات والأقوال , فهي بمثابة الغربلة والتمحيص لما كان في مرحلة الجمع والترتيب ومن أشهر المصنفات المختصرة في هذه المرحلة التفريغ لابن الجلاب والتهذيب لمدونة البرادعي .[1]

3-مرحلة الاستقرار (601 هـ إلى العصر الحاضر) : تبدأ ببداية القرن السابع هجري تقريبا أو بظهور مختصر ابن الحاجب الفرعي المعروف بجامع الأمهات وهذه المرحلة مرحلة الشروح , والمختصرات , والحواشي , والتعليقات , وهب سمة تظهر غالبا حين يصل علماء المذهب إلى قناعة فكرية بأن اجتهادات علماء المذهب السابقين لم تترك مجالا لمزيد من الاجتهاد , إلا أن يكون اختيارا أو اختصارا أو شرحا , وقد شهدت هذه المرحلة امتزاج أراء مدارس المذهب المالكي وأنصارها في بوتقة واحدة , أنتجت كتب فقهية تمثل المذهب بغض النظر عن الانتماء المدرسي , فاندمجت الآراء العلمية في بعضها , وتلاشت الاختلافات , إلا ما كان من قبل الاجتهادات الفردية التي تظهر حتى بين علماء المدرسة الواحدة .[2]

المطلب الثاني : جذور المذهب المالكي في الجزائر

بدأت المذاهب الإسلامية تعرف طريقها إلى المغرب أواسط القرن الثاني للهجرة وازداد انتشارها في النصف الأخير منها , و المعروف تاريخيا أن الأوزاعي والحنفي كانا السابقين في الدخول وظل العمل بهما مدة من الزمن إلى أن بدأ طلاب المغرب يرحلون نحو المشرق بقصد أخذ العلم وطلب الرواية من علمائه , وبما أن رحلتهم في بدايتها كانت مقصورة على الحجاز كما قال ابن خلدون , وإمامها مالك , كان من الطبيعي أن يتأثروا بهذا المذهب وصاحبه .[3] , ومن هؤلاء التلاميذ نجد : علي ابن زياد التونسي العبسي الذي يسمع عن مالك وسفيان ثوري وهو أول من أدخل الموطأ للمغرب وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه حسب قول القاضي عياض وهو معلم سحنون الفقه وكان الخير لا يقدم أحدا على علي ابن زياد

---

[1] المرجع نفسه , ص: 69-70

[2] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء , المرجع السابق , ص: 71

[3] عمر الجيدي , مباحث في المذهب المالكي بالمغرب , الهلال العربية للطباعة والنشر , الرباط – المغرب , ط1 , 1993 , ص:15

من أهل إفريقية حتى البهلول ابن راشد الذي كان يأتي إلى علي ابن زياد و يسمع عنه و يفرغ إليه في المعرفة والعلم وكان أهل العلم في القيروان إذا اختلفوا في مسالة كتبوا بها إلى ابن زياد ليعلمهم الصواب . [1]

ومن التلاميذ أيضا نجد ابن الشرس الأنصاري , البهلول ابن راشد , أبو علي شقران ابن علي , أسد ابن الفرات ...إلخ , الذين نشروا علم ابن مالك وذالك بالتدريس والفتاوى والقضاء والشورى , والتزموا المذاهب بالأصول والفروع والسلوك حتى صارت من أقوى المدارس الفقهية الإسلامية , كما اهتم التلاميذ بوصف الإمام مالك وصدقه وروعته و أخلاقه لإقتداء الأمة به , وهذا ما دفع بعض الخلفاء إلى أن يأخذوا بمذهبه مثل : إدريس ابن إدريس في المغرب الأقصى والمعز ابن باديس في تونس . [2]

عوامل التمكين للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي :

- مكانة المدينة المنورة في نفوس المسلمين
- شخصية الإمام مالك التي كانت مثلا للحفظ والإتقان والفقه والاجتهاد وكونه من أتباع التابعين وتأثر المغاربة به
- فضل علم المدينة وتميز أصول مالك واعتماد الحديث ولأثر والتعليل والرأي والقياس .
- كثرة الحركات الخارجية والفرق الكلامية والخلافات عند مذهب أبي حنيفة , فنفر أهل المغرب واعتمدوا الكتاب والسنة .

[1] القاضي عياض ابن موسى ابن عياض السبتي (ت 544 هـ) , ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك , ج3 , تحقيق : عبد القادر الصحراوي , مطبعة الرباط – المغرب 1968 , ص80-82

[2] عمر الجيدي , المرجع السابق , ص16

- تولي فقهاء المالكية القضاء والفتاوى , فكان تولي سحنون صاحب المدونة للقضاء الأثر البالغ في سيادة المذهب في المغرب لما اشتهر عنه الصرامة في الحق وعدم الخوف من السلطان ونصرة المظلوم , وكان لا يولي القضاء إلا من كان مالكيا وبذالك أصبحت أكثرها على مذهب أهل المدينة . [1]

عايش المذهب المالكي في المغرب الأوسط عدة دول : الرستمية و الإدريسية و الأغلبية ثم العبيدية ثم الصنهاجية ثم الحمادية و المرابطين والموحدين :

1-الدولة الرستمية: إباضية في مذهبها لكنها سمحت للمذهب المالكي بالانتشار ولو بنسبة معينة ليس رغبة في المالكية ولكن حفاظا على جمع قلوب علمائهم وعامتهم على هذه الدولة وتجنبا للصدمات والثورات ضدها , ومن أبرز العلماء نجد : أبو الوليد مروان لمسيلي و علي الميلي المغربي . [2]

2-الدولة الإدريسية: أما المناطق التي كانت تحت حكم الأدارسة (172هـ - 311 هـ) فقد كانت مالكية . [3] , فبعد أن اطمأن إدريس الأول على تدعيم أركان دولته قضى على بقايا اليهودية و النصرانية والمجوسية وناهض الخوارج والمعتزلة , وجمع الناس على عقيدة السلف واقتصر على مذهب مالك وجاءهم بالموطأ ونشره , وكان يقول أنه أحق بإتباع مذهب مالك الذي دعم والده عبد الله الكامل وإفتاءه بخلع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور , وصحة البيعة لـ محمد النفس الزكية أخ إدريس وما لحق مالك من محنة بسبب ذالك , فانتشر المذهب المالكي في المغربين الأقصى و الأوسط [4]

3-الدولة الأغلبية: رغم تبنيها للمذهب الحنفي لكن ظل المذهب المالكي منتشرا وذالك لمكانة تلاميذ المدرسة المالكية من الجاه والحرمة والتقدير عند الشعب مثل أبي القاسم الزواوي , فاجتمع المذهبان معا في

---

[1] الياسين بن عمراوي , أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تاسيس المرجعية , جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة , ص ص 13-15

[2] الياسين بن عمراوي , المرجع السابق , ص ص 15-18

[3] المرجع نفسه , ص ص15-18

[4] عبد الرحمان ابن محمد الجيلالي , تاريخ الجزائر العام , ج1 , مكتبة الشركة الجزائرية – الجزائر , ط 2 , 1965 , ص ص 251-252

الدولة لكن العلاقة سادها الخلاف والصراع وتفاقم بين الحاكم والمحكوم حتى بالغ الولاة في البطش لمخالفيهم لكن المالكية تصلبوا في التمسك بموقفهم في النهاية . [1]

4-الدولة العبيدية : (290 هـ - 361 هـ) مع مجيء الدولة العبيدية وقضائها على الدول السابقة تعرضت المذاهب السنية للاضطهاد , ولكن علماء المالكية لم يمنعهم ذالك من مناظرة الشيعيين والتبرؤ من أقوالهم في حق الصحابة وحتى الأمر بقتلهم لعبد الله الشيعي , فجر ذالك عليهم الويلات والقتل مثل ما حدث لابن بوذون وابن هذيل , ولعل ود العلماء وبقائهم بين ظهرا السكان زاد من تمسك أهل إفريقية بالمذهب وكانوا عونا لهم [2] , إلى أن أعلن حماد بن بلكين رفض عقائد الشيعة والتمسك بمذهب أهل السنة , ثم انفصال المعز ابن باديس عن الدولة الفاطمية واستقلاله بالمغرب العربي وحمل الناس على مذهب الإمام مالك ورفض غيره . [3]

5-الدولة المرابطية : بالغ المرابطون في الاعتماد على المذهب المالكي والتمسك به دون غيره , واعتمد الفقهاء المغاربة في هذا العصر على مؤلفاتهم في المذهب وفي وظائف الفتاوى والتدريس والقضاء . [4]

6-الدولة الموحدية : (515 هـ - 668 هـ) مع قيام دولة الموحدين نبذوا مذهب مالك ودعو إلى الاجتهاد والتمسك بظاهر النصوص فأدخلوا المذهب الأشعري , لكن ذالك لم يمنع العلماء من الحفاظ على شموخ المذهب . [5]

---

[1] عبد الرحمان ابن محمد الجيلالي , تاريخ الجزائر العام , ج1 , ص: 268-269

[2] الياسين بن عمراوي , المرجع السابق , ص:21

[3] عبد الرحمان ابن محمد الجيلالي , تاريخ الجزائر العام , ج1 , ص:340

[4] عمر الجيدي , المرجع السابق , ص: 40

[5] الياسين بن عمراوي , المرجع السابق , ص:21-25

المطلب الثالث : مكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية

إن الغالب في الجزائر قبل الوجود العثماني هو المذهب المالكي إذ أنه كان مذهب عامة السكان واستمر كذالك مع مجيء العثمانيين فلم يكن لهم تأثير في الحد من انتشاره بل العكس , فقد كان فرضهم للمذهب الحنفي عاملا مهما في بعث المذهب المالكي تدريسا وتصنيفا وقضاء وفتوى لتعلم مختلف مناطق شمال البلاد وشرقها ووسطها وغربها . [1]

ولعل الرسالة التي وجهت من طرف قاضي الجزائر وخطيبها وفقهائها وأئمتها وتجارها و أمنائها وعامة أهلها سنة 1519 م إلى السلطان العثماني سليم الأول برئاسة الفقيه أبو العباس أحمد ابن القاضي لشرح الأوضاع بالجزائر والاستنجاد بالدولة العلية , خلفت انطباعا حسنا لدى السلطان على فئة العلماء والفقهاء من أتباع المذهب المالكي وعلى الرغم من اختلاف الانتماءات العرقية والمذهبية فلم يمنع ذالك من وجود أرضية عمل مشتركة في مجال القضاء والإفتاء , فاعتنى العثمانيون بالمعالم الفقهية المالكية مثل (الجامع الأعظم الذي يرجع لعهد المرابطين) و حرصوا على ترميمه ونظافته من خلال الوقفيات المخصصة له. [2] , وقربوا المفتي المالكي وجعلوه جنبا إلى جنب مع المفتي الحنفي ومنحوهم نفس الامتيازات , فكان يعين من طرف الباشا وكانت وظائفهم مختلفة مثل التدريس ووكالة الأوقاف والإمامة والخطابة وله أن ينوبه غيره في أحدهما كما فعل سعيد قدورة الذي كان أبناؤه ينوبونه , وكان المفتي يحظر مجلس الشورى الأسبوعي وجلسة الديوان إذا دعي إليها وعند وجود اختلاف بينه وبين المفتي الحنفي كانت تعقد مناظرة عامة للفصل في الأمر أو الأخذ برأي الباشا الذي كان في الغالب يميل لرأي المفتي الحنفي , وكان هذا الأمر عاما في مختلف الأقاليم الكبرى كقسنطينة وعنابة و وهران , والمعروف أن وظيفة شيخ الإسلام في قسنطينة جعلها العثمانيون في يد عائلة الفكون المالكية المذهب وذالك للدور السياسي الذي لعبته في الانتصار للعثمانيين

[1] صالح بوشيش , المرجع السابق , ص:146

[2] حمصي لطيفة , المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ , 2011-2012 , ص: 71

وأهمية المدينة . [1] , و كذالك الأمر في تلمسان حيث تولى العالم و المدرس سعيد المقري الإفتاء فيها , وكان خطيب جامعها الكبير . [2]

ونلاحظ أن بعض الأسر العلمية المالكية تميزت بالثراء الغزير , فقد رأى التمنغروطي أن علماء الجزائر تغلب عليهم المادية فقال : [إن حب الدنيا و إيثار العاجلة و الافتنان بما غلب عليهم] وكان العالم سعيد قدورة يشارك ماله بعض التجار . [3] , و المفتي أحمد زروق ابن عمار الذي كان ثريا فولوه أهل الديوان وحظر المدينة من أجل إصلاح الجامع الأعظم فلما أصلحه عزلوه , ولو مكانه سعيد قدورة وكان المفتي عمار المستغانمي مسرفا في المصاريف , فكان ينفق في بعض الليالي علة ضيوفه ثلاثون وأربعون ريالا حتى كثرت عليه الديون وبقيت بذمته يوم وفاته . [4]

وكان العالمان سعيد المقري في تلمسان وفي قسنطينة عائلة ابن الفكون وابن باديس وابن أفنوس من العائلات الغنية ونجد أن الرغبة في الثراء كانت هي السبب في التنافس الشديد بين بعض العلماء وليس كلهم , حيث كان من العلماء من كان فقيرا خاصة الذين كانوا خارج الوظيف أو ممتهني التعليم . [5] , والبعض منهم رفض المناصب الرسمية مثل أحمد البوني الذي اجبره السلطان على الفتاوى فاجتهد في إمضاء حكم الفصل [6] وعمر الوزان الذي رفض الوظيفة رغم ثراءه واكتفى بالتدريس في المساجد واعتذرا للباشا حسن أغا في الجزائر عن وظيفة القضاء . [7]

---

[1] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج1 , ص ص393-394

[2] المرجع نفسه , ص:373

[3] أبو القاسم سعد الله , المرجع السابق , ص 390

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش , المصدر السابق , ص109

[5] أبو القاسم سعد الله , المرجع السابق , ص 393

[6] محمد بن ميمون الجزائري , التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية , تحقيق وتقديم : محمد بن عبد الكريم , الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , الجزائر , ط2 , ص172

[7] أبو القاسم سعد الله , المرجع السابق , ص ص 379-382

وكان يؤنب من يقبل تولي هذه الأمور المخزنية التي لها علاقة بالسلطة . [1]

هذه الفئة من علماء المالكية عانت من عدة معوقات فقد قال الوزان أن العالم قد استوى بالجاهل , واستعمال علمه في وجه الكيد والحيل ليتوصل إلى الدنيا ورياستها إلا قليل من عباد الله , وأنه إذا قام بحق الله تثور ضده العامة والخاصة ويشكونه للأمير حتى ينحرف ويحققون أهدافهم ومقاصدهم , كما ذكر ابن الفكون محنة يحي ابن محجوبة مع دار سلطان والذي كان مفتيا وكذالك جده لأمه مزوار الشرفاء , الذي كاد العسكر أن يقتلوه ومنع من أن يرفع قلما أو أن يصعد لدار الإمارة وغيرهم من العلماء , وعلى الرغم من كل هذه المضايقات فإن العلماء كانوا رافضيين لمسألة الخروج عن السلطة والنظام , فكانت فتواهم بعدم جواز الخروج عن السلطان ووجوب لزوم الطاعة , مثل ما فعل يحي ابن محجوبة سنة 997 هـ في مسألة ثورة الأوراس وتبعهم محمد الشريف المزوار و عبد الله ابن محمد الكماد. [2]

المبحث الثالث : أعلام المذهب الحنفي والمالكي ودورهما في الجزائر العثمانية

المطلب الأول : سيرة ودور بعض علماء المذهب الحنفي

أ–الوافدون: ونقصد بهم من جاءوا مع الدولة العثمانية أو من الكراغلة

1– فتح الله الشامي القسنطيني : لد بالشام ثم انتقل إلى مصر ثم إلى الجزائر ومكث بها مدة إلى قسنطينة . [3] , وتولى خطابة مسجد سيدي كتاني والتدريس بمدرسة جامع سوق الغزل ثم الإفتاء على المذهب العثماني ثم القضاء . [1]

---

[1] حسين بوخلوة , عبد الكريم ابن الفكون القسنطيني – حياته وآثاره– (988–1073 هـ/ 1580 – 1663م) , بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ والحضارة الإسلامية , جامعة السانية وهران , كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية , والحضارة الإسلامية , 2008–2009 , ص: 28–32

[2] المرجع نفسه , ص: 28–32

[3] أحمد بن المبارك بن العطار (1790– 1870 م) تاريخ بلد قسنطينة , تحقيق وتعليق وتقديم عبدالله حمادي , دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع , الطبعة الجديدة قسنطينة 2011 م , ص:144

أسرة ابن العنابي : قدمت من اسطنبول بغرض الاستقرار والحصول على الوظائف فمكثت بعنابة ومنها استمدت لقبها ثم انتقلت إلى الجزائر وتولى أفرادها وظائف القضاء والإفتاء على المذهب الحنفي . [2] , ومنهم :

2–حسين بن محمد العنابي: وهو مفسر واسع المعرفة في علوم الشريعة ولي الإفتاء بالعاصمة أربع مرات وتوفي بها سنة 1150 هـ – 1737 م , من آثار تفسيره القرآن الكريم . [3]

3–محمد بن حسين العنابي: هو قاضي من فقهاء الحنفية أصله من عنابة نشأ وتعلم بمدينة الجزائر وولي قضاء الحنفية ورحل إلى المشرق توفي بصر سنة 1203 هـ – 1783 . [4]

4–محمد بن محمود بن محمد بن حسين بن محمد العنابي : هو من أوائل المجددين ودعاة الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي , قاض وباحث من فقهاء الحنفية , ولد بمدينة الجزائر وأخذ العلم عن كبار علمائهم ثم ولي قاضي الحنفية . [5] في الجزائر ومصر وتولى التدريس ومنح الإجازات في هذه الأخيرة وسافر في مهمات سياسية وناقش حكماء تونس ومصر ويعد من أوائل من عالج موضوع التجديد في النظم الإسلامية عامة والنظام العسكري خاصة في ضوء الشريعة الإسلامية من جهة وفي ضوء حاجة المجتمع الإسلامي إلى التطور من جهة أخرى من خلال كتابة (السعي المحمود في نظام الجنود) . [6] , فنفاه الفرنسيون بعد احتلالهم للجزائر فتوجه إلى مصر واستقر بالإسكندرية فولاه محمد علي باشا وظيفة الفتوى الحنفية واستمر فيها إلى أن توفي سنة 1267 هـ – 1850 م , ومن آثاره

---

[1] أبي القاسم محمد الحفناوي ابن الشيخ ابن أبي القاسم الديسي ابن سيدي إبراهيم الغول , تعريف الخلف برجال السلف , مطبعة بير فونتانة الشرقية الجزائر ,ص: 321

[2] محمد بوشنافي , المرجع السابق , ص:227

[3] عادل نويهض , معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر , مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر بيروت – لبنان , ط: 2 1400 هـ – 1980م , ص: 245

[4] المرجع نفسه , ص: 245

[6] أبو القاسم سعد الله , رائد التجديد محمد ابن العنابي , ص ص 15–16

(ثبت الجزائري) وشرح (الدار المختار) لم يكمله وكتاب (العزيز في علم التجويد) الذي سماه (العلم الفريد)

5–مصطفى بن رمضان العنابي : هو أبو الخير باحث فرضي من كبار الفقهاء الحنفية ولد بعنابة وبها نشأ وتعلم وأخذ العلم عن ابن شقرون التلمساني وأجازه آخرون , من آثاره أرجوزة الفرائض وكتاب (الروض البهيج بالنظر في أمور العزوبة والتزويج) توفي بمدينة الجزائر 1130 هـ – 1718 م . [1]

أسرة بن المفتي: والشخصيتين البارزتين من هذه العائلة هما:

6–الحسين بن رجب شاوش : هو مفتي حنفي ولد بمزغنى عام 1072هـ بالجزائر بها المنشأ والقبر وأصل أبوه وجده من قارحصار من إقليم ملمان مقابل إيزمير ويعد حسن أول الكراغلة الذين تولوا منصب الإفتاء , وكانت في أيامه ترد الأسئلة من البلد والأماكن البعيدة وكان أكثرها في فصل الخريف زمن الخصام على أراضي الفلاحة وتعرض يوم الأربعاء , مكث في الفتوى اثنا عشر سنة نظرا لسيرته المحمودة وأخلاقه الرفيعة وحب الولاة له وقد كان أبوه رجب ابن محمد في البداية تاجرا في السفن لإعانة الجزائر ثم تولى قيادة الحرس ثم قيادة الجند في عهد الباشاوات . [2] , وقد عزل حسن بن رجب في عهد الداي عطشي مصطفى وولى مكانه محمد النيار.[3]

7–ابن المفتي : ولد ابن المفتي (وهو اسم اختاره لنفسه) في مدينة الجزائر من عائلة متصلة بالحكم حوالي سنة 1095 هـ أواخر القرن الحادي عشر , تعلم علوم عصره والسياسة والمؤامرات التي كان يديرها الجنود والعلماء للوصول إلى الحكم والجاه على يد والده وكذالك مجموعة من العلماء منهم محمد بن نيكور وعمار المستغانمي ومصطفى العنابي لكنه لم يتقلد وظائف عليا كزملائه , ونظرا لمكانته داخل المجتمع فقد

[1] المرجع نفسه , ص: 247-248

[2] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش , تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها , دراسة وتحقيق فارس كعوان , بيت الحكمة , ط:1 , العلمة – الجزائر 2009 , ص: 36-37

[3] المصدر نفسه , ص: 81

كان شديد الملاحظة لما يجري حوله فقد أخبر أنه حظر جلسة الديوان عندما كان والده متقلدا للفتوى وشاهد كيف يقوم الباشا إجلالا لوالده ويقبل يده .[1]

إن هذه المكانة لأسرة ابن المفتي ساعدته على توثيق كتابه الذي اعتمد فيه على مصادر عديدة مكتوبة وشفهية إضافة إلى تجربته الشخصية و منها وثائق كانت لوالده وجده وهذا كله ليس حبا في الشهرة ولم يكن التأليف العلمي من هواياته لكنه أراد التسلي والاشتغال بشيء ينسيه وحدته التي كان يعاني منها بعد فقده لأسرته وأطفاله و لهذا لم يطلق على ما كتبه عنوانا ولعل الأقرب إلى الصواب تسمية علمه بالتقييد , لأنه سجل ما ظهر له وما تذكره من أمور تتعلق بالحاكم والعلماء والمجتمع والعلاقات الخارجية والحياة الاقتصادية والثقافية في الجزائر .[2]

8-المازوني: هو الحسن ابن محمد ابن مصطفى المازوني ويعرف بابن منزول أغا وهو لقب يطلق على كبار الضباط الذي هو جد الفقيه واشتهر أبوه بهذا اللقب ثم هو من بعده , , وهو من كبار علماء مازونة التي تعلم ونشأ فيها , و من فقهاء الحنفية يرجع أصله إلى الأتراك من آثاره (تحفة الملوك في حصر أصول الإرث المتروك) و أرجوزة في فرائض الفقه الحنفي وكتاب (منهاج السلوك في شرح معاني تحفة الملوك).[3]

ب-المحليون :

1-باش ترزي: هو مصطفى بن عبد الرحمان باش ترزي كان أعجوبة زمانه حفظا وورعا وديانة ممتلئ من علم المعقول والمنقول عارفا بالفلك وشاعرا مجيد , من كبار فقهاء المذهب الحنفي نشأ بقسنطينة ووليا الفتوى بها ثم القضاء ثم الخطابة بجوامع سوق الغزل ثم القصبة ثم الكتاني من آثاره كتاب (تحديد المقال في

[1] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج2 ، 1500- 1830 م , دار الغرب الإسلامي , ط:1 , 1998 , ص:368-372

[2] المرجع نفسه , ص:368-372

[3] عادل نويهض , المرجع السابق , ص: 280

جواز الانتقال) ورسالة في الوقوف على المذهب الحنفي وشرح منظومة الثعالبي في الحساب توفي في 980 هـ - 1572 م . [1]

أسرة ابن علي : وقد برز فيها ابن علي الأب وابن علي الابن

2-ابن علي الأب : هو محمد ابن علي ابن محمد المهدي القلعلي عالم الفقه الحنفي مشارك في عدة علوم , من أهل مدينة الجزائر بها نشأ وتعلم , من (آثاره مجمع الأنهار) في فروع الفقه الحنفي شرح فيه كتاب (ملتقى الأبحر) للعلامة إبراهيم بن محمد الحلبي خطيب جامع السلطان محمد خان في القسطنطنية كان مهتما بالتأليف , توفي سنة 1128 هـ - 1716 م. [2]

3-ابن علي الابن: هو محمد ابن محمد ابن علي ابن محمد المهدي القلعلي , شاعر أديب من أهل مدينة الجزائر تولى الإفتاء فيها للحنفية . [3]

وقد كان من الفقهاء المتحررين في تناولهم للمسائل الفقهية وقضايا العصر كما غلب عليه الأدب وقال الشعر في الغزل ونحوه . [4] , وصف بأديب العلماء وعلم الأدب , من آثاره (ديوان شعر) يشتمل على قصائد بليغة في المدائح النبوية . [5]

[1] أبي القاسم محمد الحفناوي ,المرجع السابق , ص 569

[2] عادل نويهض , المرجع السابق , ص 240

[3] المرجع نفسه , ص 241

[4] أبو القاسم سعد الله المرجع السابق , ص ص 65-66

[5] عادل نويهض , المرجع نفسه , ص241

[3] أبو القاسم محمد الحفناوي , المصدر السابق , ص 559

4-مصطفى بن الشاوش القسنطيني : هو العلامة أبو الوفا مصطفى ابن الشاوش , أديب زمانه ذو العلم الجليل حنفي المذهب متبحر في العربية درس بقسنطينة وخطب بالجامع الأخضر عرض عليه منصب الفتوى بعد موت الشيخ مصطفى باش ترازي لكنه رفض , توفي سنة 1252 هـ .[1]

و الأحناف الكثيرون منهم علماء الجزائر لا يعدوا ولا يحصوا وذالك لأن المذهب الحنفي يعد المذهب الرسمي للدولة الجزائرية إلى جانب المذهب المالكي فأنصاره من الفقهاء والقضاة والمفتين كان لهم حضورا قوي في شتى المجالات وفي معظم جوانب الحياة .

المطلب الثاني : سيرة ودور بعض علماء المذهب المالكي

بما ان المدرسة المالكية هي السائدة في مختلف الحضارات العلمية الجزائرية كانت الفتوى على المذهب المالكي هي الغالبة بين الناس بعيد عن السلطة الحاكمة حيث كان يميل أهلها إلى المذهب الحنفي , فإن الإحاطة بجميع أعلام المالكية ممن هم على درجة عالية من العلم في هذا العهد أمر صعب فهم كثيرون لا يحصيهم العد , لذالك سنقتصر على ذكر بعض منهم ليس على سبيل الأفضلية والأهمية إنما على سبيل التمثيل والبيان ومن هؤلاء الأعلام .[2]

1-أحمد البوني : هو محمد ابن أحمد ابن قاسم ابن محمد ساسي البوني التميمي , من علماء بونة و صلاحها أخذ عن أبيه العلم , وكان المرجع إليه في الفتوى وحل المسائل العويصة .[3] , ولد ببونة (عنابة) ورحل إلى المشرق فأخذ العلم عن عبد الباقي ابن يوسف الزرقاني في مصر , وأبي زكرياء يحي ابن محمد الشاوي المليانى بعد عودته من الحج , وأخذ عنه العلم جماعة من العلماء منهم عبد القادر الراشدي القسنطيني وغيره , توفي سنة 1139 هـ 1726 م , له مؤلفات عديدة منها : (فتح الإغلاق على وجوه مسائل خليل ابن إسحاق , وفتح الباري في شرح صحيح البخاري),وغيرها من الكتب , وقد ساهم البوني بنمط عقله المتفتح على تحرير العقل وفتح باب الاجتهاد من إعطاء نفس للمدرسة المالكية التي سادها

---

[2] صالح بوبشيش , المرجع السابق , ص:146

[3] أبي القاسم محمد الحفناوي ابن الشيخ ابن أبي القاسم الديسي , المصدر السابق , ص:516

التقليد والجمود في أغلب الأحوال .[1] , فقد أفتى في مسألة من قول خليل و شرحه من المتأخرين واستدل بالعقل في ذالك . [2] , وقد امتزجت مؤلفاته بين الفقه والتصوف فقد بلغت مؤلفاته أكثر من مئة تأليف دون المنظومات والمقطوعات . [3]

-أسرة الفكون: تعتبر عائلة الفكون أقدم العائلات في قسنطينة وأغناها وأكثرها رفعة واشتهرت بالعلم والصلاح في الجزائر والعالم الإسلامي , فقد كانت لهم زاوية تحمل اسمهم ومدرسة لتعليم الطلبة.[4] ومنهم :

2-عبد الكريم الفكون : هو أبو محمد عبد الكريم ابن يحي ابن زكرياء الفكون , كان مشتغلا بالتدريس وإماما بالجامع الأعظم بقسنطينة , أخذ العلم عن أبي الحسن المرواني و محمد الهواري , وكان على دراية بعلم البيان والبلاغة , توفي سنة 988 هـ 1580 م. [5]

3-محمد الفكون الابن : هو ابن عبد الكريم الفكون كان فقيها صوفيا تولى بعد والده خطبة الإمامة بالجامع الأعظم , توفي بعد عودته من الحج أواخر محرم عام 1045 هـ . [6]

4-قاسم الفكون الابن : (965 هـ 1558 م) هو قاسم بن يحي بن محمد الفكون مفسر فقيه مشارك في عدة علوم من أهل قسنطينة وبها نشأ وتعلم وولي الإمامة بجامع البلاط , وعاد لقسنطينة فولي قضاءها له حواشي على بعض الكتب . [7]

5- عبد الكريم الفكون الحفيد : هو عبد الكريم ابن محمد بن عبد الكريم ابن قاسم ابن يحي الفكون , ولد في قسنطينة سمي على جده , وهو من عائلتين عريقتين احدهما تميمية والأخرى حسنية . [8] , أخذ

[1] صالح بوبشيش , المرجع السابق , ص147
[2] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج2 ,ص: 82
[3] المرجع نفسه , ص: 62
[4] أبو القاسم سعد الله , شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون , ص45
[5] عبد الكريم الفكون , المصدر السابق ص 49
[6] المرجع نفسه , ص:52
[7] عادل نويهض , المرجع السابق , ص255
[8] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج2 , ص57

العلم عن أبي القاسم ابن عيسى الزواوي ويحي الأوراسي وغيرهم وتأثر بابن راشد الزواوي ومحمد التواتي , و ورث عن والده وجده وظائف الجامع الأعظم بقسنطينة من التدريس والإمامة والخطابة و الأوقاف , ولقب بشيخ الإسلام وولي إمارة ركب الحج .[1] , ومن تلاميذه نجد : الثعالبي – والعياشي – ويحي الشاوي , الذين نبغوا وعلا شانهم وأصبحوا أعلاما في عصرهم .[2] , له عدة مؤلفات منها الاجتماعية مثل منشور الهداية ومحدد السنان اللغوي والنحوي مثل : فتح اللطيف والأدبي مثل قصائده وديوانه في المديح النبوي , توفيا سنة 1073 هـ 1663 م .[3]

6–عمر الوازن : هو أبو حفص محمد الكماد الأنصاري القسنطيني [4] , كان بحرا لا يجارى في العلوم فقها وأصولا واعتنى بالصوفية وكتب الوعظ , ثم تحول إلى الاهتمام بالأحاديث النبوية فحفظ البخاري بإسناده .[5]

7–خليفة ابن حسن القماري : ولد بإحدى بلديات وادي سوف , عاش متنقلا لطلب العلم بين بسكرة وسيدي عقبة ثم إنتقل إلى تونس وكذالك ركب الحج المغربي الذي كان يسلك طريق الصحراء مثل عبد القادر بن شقرون الفاسي , و يعتبر من أشهر من نظم مختصر خليل واعتنى بالفقه المالكي عناية خاصة , من مؤلفاته كتاب الكنش أو الكناش جمع فيها مسائل فقهية هامة وألف شرحا على السنوسية ونظم الأجرومية .[6]

8–محمد ابن ميمون الجزائري : هو أبو عبد الله محمد بن ميمون الزواوي النجار الجزائري عاصر الداي محمد بكداش , غلب عليه التصوف وكان من الفقهاء المقلدين مثلما كان عليه فقهاء العصر .[7] , تولي

[1] أبو القاسم سعد الله , شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون , ص69
[2] المرجع نفسه , ص90
[3] المرجع نفسه ,.ص 145
[4] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج1 , ص379
[5] عبد الكريم الفكون , المصدر السابق , ص: 35–37
[6] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج2 , ص 77–78
[7] محمد ابن الميمون الجزائري , المصدر السابق , ص 11–13

القضاء في الجزائر لمدة عشر سنوات ثم اعتزل وتفرغ للتأليف فكان مهتما بالأدب والتاريخ وهو صاحب كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية في سيرة الداي محمد بكداش .[1]

9-يحيى ابن محجوبة : هو أبو زكرياء يحي ابن محمد حاز رئاسة الفتوى في زمانه , كان له صيت في بلدة سطيف وتولى القضاء ونازع فيه القاضي كماد , كان ممن له صدق في الفتوى وفصاحة قلم وحظ واسع في المعرفة , وكان يأخذ الأجرة تارة على فتواه , توفي سنة 677 هـ .[2]

-أسرة قدورة : اشتهرت أسرة قدورة بالفضل والتدرب والتمرس في العلم والقضاء والفتوى في الجزائر العاصمة , وكان لأهلها دور في تنشيط المدرسة المالكية [3] ومنهم :

10- سعيد قدورة : هو السعيد ولد قدورة كان والد إبراهيم بن عبد الرحمان التونسي خبازا في باب عزون في الجزائر .[4] , درس في زاوية بهلول قرب تنس ورحل إلى تلمسان لطلب العلم على يد السعيد المقري ثم عاد إلى الجزائر بعد عدة سنوات من طلب العلم .[5] , تولى الفتوى والإمامة والخطابة والأوقاف وطال في فتوى المالكية , كان صاحب ثروة وكان له أربعة ممن ينوبون عنه في الخطبة وأرزاقهم من عنده , وكان ينفق على نفسه من أوقاف الجامع العظم .[6] , وقد كانت مساهمته في التدريس لا بالتأليف فكثرا تلاميذه وقل تأليفه ومن بعض المؤلفات المنسوبة عليه (شرح خطبة خليل في الفقه , شرح المنظومة الخزرجية في العروض) .[7]

---

[1] صاح بو بشيش , المرجع السابق , ص 150-151

[2] عبد الكريم الفكون , المصدر السابق , ص 63

[3] صاح بوشيش , المرجع السابق , ص: 151

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش , المصدر السابق , ص97

[5] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج1 , ص 360

[6] ابن المفتي حسين رجب شاوش , المصدر نفسه , ص 97

[7] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج1 , ص: 368

11- محمد قدورة : هو ابن السعيد قدورة العالم والفقيه والمحدث , كلفه والده بالفتوى والخطابة والتدريس مع صغر سنه وذالك لفطنته وشدة انتباهه , توفي سنة 1695 م . [1]

12- أحمد قدورة : جاء بعد أخوه من عام 1695إلى 1706م , وتولى إفتاء المالكية حتى بداية دولة البكداش الذي سجنه هو و علال قدورة ثم أعدمهما وتوفيا عام 1715 م كان كريما حسب ابن المفتي نبيها في الدرس له باع في النحو وأصول العقيدة . [2]

13- علال قدورة : هو ابن سعيد قدورة تولى القضاء في مدينة الجزائر له مشاركة في بعض العلوم أعدم مع أخيه أحمد. [3]

14- سعيد المقري : هو أبو عثمان سعيد ابن أحمد المقري التلمساني, مفتي تلمسان وخطيبها بجامعها الأعظم أخذ عن والده عبد الوهاب الزقاق وعبد الواحد الونشريسي وابن جلال , تتلمذا على يده ابن أخيه أبو العباس أحمد المقري والسعيد قدورة .[4] , وعرف عنه أنه من العلماء المعقولين رغم لبسه للخرقة الصوفية وتدريسه لعلم التصوف وبرع في النحو والفقه والشعر والتاريخ وعلم الطب والجراحة , ورغم ذالك لم يعرف بالتأليف فكانت شهرته من خلال تدريسه وتلامذته , كما انه كان اجتماعيا بين العامة وقد مارس التجارة . [5]

15- علي الأنصاري السجلماسي : هو أبو حسن علي ابن عبد الواحد ابن أبي بكر الأنصاري نشأ بسجلماسة أخذ العلم بفاس والحجاز ثم عاد للجزائر واستقر بها لإفادة العلم إلى أن توفي بالطاعون , له مؤلفات غالبها نظم وشرح الأجرومية . [6]

---

[1] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش , المصدر السابق , ص:98-101

[2] المرجع نفسه , ص: 98-101

[3] عادل نويهض , المرجع السابق , ص: 259

[4] محمد بن ميمون الجزائري , المرجع السابق , ص: 13

[5] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج1 , ص: 337

[6] أبي القاسم محمد الحفناوي ابن الشيخ ابن أبي القاسم الديسي , المصدر السابق, ص:69

16- الورثيلاني : هو حسن بن محمد السعيد الورثيلاني رحالة مؤرخ وفقيه مال إلى التصوف , و أخذ عن والده العلم له نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار وتعرف بالرحلة الورثلانية , توفيا سنة 1779 م . [1]

17- عبد القادر الراشدي : هو العلامة المجتهد الأصولي الكلامي نسبة إلى مداشر الرواشد في فرجيوة . [2] , وهو فقيه وقاضي مالكي تولى القضاء والفتوى بقسنطينة مال إلى الاجتهاد فسبب له المتاعب وأخرج من القضاء , ومن آثاره كتاب في عائلات قسنطينة وقبائلها وعربها وبربرها ورسالة في تحريم الدخان وغيرها من المؤلفات . [3]

من خلال ما تم التطرق إليه لفئة أعلام المالكية في الجزائر العثمانية يمكننا القول بأن الجزائر كانت بأعلام المذهب المالكي وأنهم برعوا في شتى العلوم الدينية وارتقوا واعتلوا مناصبا ذات أهمية كبيرة في السلطة العثمانية , وكان له شأن وأهمية كبيرة لدى عامة الناس ورغم قلة التجديد والاعتماد على التقليد السابقين من فقهاء المالكية إلا أنهم ساهموا وبشكل كبيرا في ترسيخ المذهب المالكي وضمنوا استمرار يته وانتشاره بين الناس وذلك من خلال مؤلفاتهم وشروحا تهم ورحلاتهم التي قاموا بها بين المشرق والمغرب , فبالتالي هذا ما يدل على ارتباط الجزائر بتعاليم ونظم المذهب المالكي ونظمه إضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه المذهب خلال الحكم العثماني.

[1] محمد بن ميمون الجزائري , المصدر السابق , ص340

[2] أبي القاسم محمد الحفناوي ابن الشيخ ابن أبي القاسم الديسي , المصدر السابق, ص219

[3] محمد بن ميمون الجزائري , المصدر نفسه , ص 146

الفصل الثاني

مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي

المبحث الأول : التعايش المذهبي من خلال مؤسسة القضاء ودور الإفتاء

المطلب الأول : في مجال القضاء والإفتاء

المطلب الثاني : العلاقة بين المحكمتين المالكية و الحنفية

المطلب الثالث : هيئة المجلس العلمي أنموذجا

المبحث الثاني: مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف والتحبيس

المطلب الأول : تعريف الوقف أو التحبيس

المطلب الثاني : التعايش المذهبي وأثره في البناء المؤسساتي للأوقاف

المطلب الثالث : التحبيس بين المذهب المالكي والحنفي

المطلب الرابع : التعايش في مجال التعليم

الفصل الثاني : مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي

المبحث الأول : التعايش المذهبي من خلال مؤسسة القضاء ودور الإفتاء

المطلب الأول : في مجال القضاء والإفتاء

اتخذ العثمانيون من الجامع العظم بمدينة الجزائر مقراً يجتمع فيه أعضاء المجلس العلمي أو الفرعي إذ تعتبر الهيئة الشرعية التي نشأت بالجزائر ثم تواصلت أعمالها خلال العهود إذ أن اعتماد العثمانيين على هذه المؤسسات التي كانت موجودة قبل قدومهم إلى الجزائر .[1]

وفي إطار التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية ولا سيما في مجال القضاء فقد عمل العثمانيون على الجمع بين ممثلي المذهبين من الهيئة العلمية للمجلس العلمي التي ضمت إلى جانب المفتي الحنفي الذي إهتم بالإشراف وتسيير جلسات جلس كلا من المفتي المالكي والقاضيان المالكي والحنفي وضابط الانكشارية وذلك من أجل فرض الأمن بالإضافة إلى جماعة من الموثقين التي تهتم بتوثيق كل ما يجري في المجلس إنما هذا يدل على حضور المذهب المالكي إلى جانب المذهب الحنفي في القضاء والفتوى بالجزائر [2]

ونشير في هذا الصدد إلى أسماء بعض الشخصيات ممن تولت مهام الإفتاء أو القضاء من المذهبين المالكي لحنفي بالمجلس العلمي حيث ورد ذكر المفتي المالكي "محمد بن سعيد بن إبراهيم" مع المفتي الحنفي "حسن بن مصطفى " والقاضي المالكي علي بن محمد بن عبد الله مع القاضي الحنفي "حسن آفاندي " [3]

و يأخذ الأوامر القضائية قاضيان : الأول قاضي المالكية وهو مستقل من زمن العرب و زمن الترك بتولي الخطة تحت إمرتهم حتى زمن "سيدي" علي الشاطبي" كما سنرى .

---

[1] عبد الحفيظ موسم ، التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني ، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية ص: 127

[2] المرجع نفسه ، ص: 128

[3] وثيقة مؤرخة ، سنة 1755 ، موضوعها المطالبة بوقف حبس ،ص:129

و الثاني قاضي الحنفية الذي لم يتولى إلا بعد أن استقر الترك بالجزائر وعلى العموم فإن المسائل الهامة تنظر يوم الخميس ذلك اليوم يجتمع العلماء والقاضيان والمفتيان الحنفي والمالكي .[1]

هذا ما كان من مفاتي الحنفية الذين تولوا بمدينة الجزائر وأما من السادات المالكية فإن خطة الفتوى في الجزائر قديمة لأن هذه المدينة دار علم وصلاح وكان العلماء الذين يوثق بهم يستفتون قيمون من غير تخصص أحد الفتوى فمن ذلك ما رأينا وشاهدنا خطين لمفتيين في سؤال واحد

و أبو البركات" الباروني تولى الإفتاء المالكي حوالي سنة 1364/766م يستجدي الصدفة (وإذا إستفتيته في مسألة علمية فإنه دائما على رأيك و يوافقك)بأن يقول لك : (نعم حسنا أو بارك الله فيك)

أعلم أنه كانت هذه الجزائر في أيام العرب علماؤها مالكية ولم دخل الترك بدأ بظهور "الصفطالار " من العجم مصاحبين "للباشالار" وبدأ ظهور علم الحنفية على لسان أولئك المذكورين وتواصل البعض من أول الترك إلى الإمامة والخطابة وخطة الفتوى. [2]

فمن خلال اطلاعنا على بعض وثائق المحاكم الشرعية المغلقة لجلسات المجلس الأسبوعية اتضح لنا احتفاظ كلا من الفقيهين لنفس الألقاب الشرفية فعلى الرغم من أسبقية "المفتي الحنفي في الترتيب وتقاضيه أجراً يفوق أجر نظيره المالكي إلا أن عبارات التبجيل والتقديم كانت تذكر لكليهما في سجل عقود المرافعات [3]

كان في كل يوم خميس يجتمع أعضاء المجلس بالجامع الكبير بالجزائر وينظرون في الطعون المقدمة إليهم داخل المسجد [4]

---

[1] ليلى بوهالي, المرجع السابق ص 97

[2] ابن المفتي حسين ابن رجب شاوش ، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها ، دراسة وتحقيق ، فارس كعوان بيت الحكمة الجزائر ، ط:1 ص:86

[3] الصفطالار , هي جمع مفردة صوفتة وهي تعني الطالب الذي يدرس في الجامع الفقه والنحو والمنطق ,أنظر ديوان كيليكيان , القاموس

[4] للباشالار,هي كلمة تركية معناها رئيس الغلياطة وهي مركب صغير خفيف السير وهي جمع كلمة الباشاوات بمعنى رئيس وحاكم

كانت السلطة القضائية تمثل محكمتين اثنتين ومكونة من مفتين وقاضيين أحدهما مالكي والأخر حنفي .[1]

شهدت العدالة الجزائرية نظاماً إسلاميا للعمل به أحدهما قاعدته المذهب الحنفي للأتراك و الكراغلة والأخر يستمد أساسيته من المواصفات المالكية لبقية السكان المسلمين فكل منهما كان لها قاضيان الذين كانوا يستأنفون بقراراته إلى "الأغا" أما المستوى الثاني للعدالة فقد كان يشغله المفتون [2] كان النظر في القضايا يجري يوميا فباستثناء يوم الجمعة من طرف القاضي المعني بالأمر ويساعده الموثقون أما المفتون فكانوا يعقدون جلساتهم مرتين في الأسبوع.

احتلت السلطة القضائية مكانة مهمة داخل الإدارة العثمانية حيث أصبح القضاء يحتل المرتبة الأولى بعد الفتوى فهو وظيفة سياسية يكون فيها وضع القاضي أهم من وضع المفتي . [3]

يتولى الداي تعيين القاضي الشرعي بمدينة الجزائر العاصمة بينما يتولى البايات في مقاطعتي قسنطينة و وهران النظر في تعيين قضاة الشرع فكانت جلسات القاضي الحنفي تعقد في جامع السيد فيما كانت جلسات القاضي المالكي تتم في "الجامع الأعظم " [4]

عموماً فإن الاطلاع على عقود المرافعات بالمجلس العلمي بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني كشف لنا تشكيلة لجنبين الأولوية التي روعيت في كتابة أسماء الفقهاء والقضاة في مختلف التخصصات مثل : أعوان القاضي ويقصد هنا ـ القاضي الحنفي بالاعتماد على المعلومات التي تمنحها لنا الوثيقة والتي تنشر عليه عبارة الواضع طابعه أعلاه دام عزه وعلاه

فمن خلال مقارنة بسيطة لتشكيلتي ديوان المظالم وهيئة الإفتاء يتضح لنا ذلك التقارب في مهام الأعضاء [5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله , تاريخ الجزائر الثقافي , ج1 , ص:27

[2] أبو القاسم سعد الله , المرجع نفسه ص:30

[3] ليلى بوهالي المرجع نفسه ص93

[4] خلدون خليصة ، القضاء في الجزائر في العهد العثماني (1671-1830م) مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2019-2020 ،ص:27

[5] لطيفة حمصي ، هيئة الافتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ،قراءة في وثائق المحاكم الشرعية ، ص:90

ظهرت هيئة المجلس العلمي بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني أنسب التعايش المذهبي إلى جانب حرية أفراد المجتمع في التقاضي لحسب المذهب الذي يختارونه دون تدخل السلطة الحاكمة . [1]

ونتيجة لحرية تقاضي المجتمع الجزائري أمام المحاكم التي يريدونها خلال العهد العثماني ومن خلال وثائق سجلات المحاكم الشرعية حيث تؤكد على وجود مجموعة من المتقاضين المالكية ممن تقاضوا أما المحكمة الحنفية ، وخير مثال الوثيقة المؤرخة سنة 1759 ، أن المحكمة الشرعية الحنفية قد فصلت في قضية نزاع حول الميراث بين كل من المدعي "عبد القادر البراملي" والمدعي عليهم من ورثة خليل بن حميدي أحد أقارب المدعي وهم كلهم من أتباع المذهب المالكي .[2]

كانت السلطة القضائية متمثلة في محكمتين اثنتين ومكونة من مفتيين وقاضيين أحدهم مالكي والأخر حنفي فالحنفي هو الذي يتولى الرئاسة لأن الباب العالي هو الذي يعين رئيس الدولة والبابا العالي حنفي وقصره يعتبر محكمة عليا .[3]

ويساعد كل قاضي في محكمته عدد من العدول يتولون تحرير العقود ومحاضر النزاعات والإشهاد فيها وإقامة الفرائض والتحقيق في المسائل القضائية .[4]

و كانت الإجراءات تدون باللغة التركية و العربية ، و المتحكمون يعرفون قضاياهم بأنفسهم حيث أن استعمال المحامين لم يكن معروفاً ولكنه كان مسموحاً لهم باستعمال الشهود لتثبيت الحقائق ولم تكن الأحكام القضائية تسجل بالاسم وإنما بالطابع المميز الذي يضعه كل قاض رئيس على أي شهادة مسجلة مثل أحكام الزنا و اللصوص وحكم الإعدام الذي كان ينفذ بطرق معينة 5.

---

[1] المرجع نفسه ،ص: 91

[2] د. عبد الحفيظ موسم , المرجع السابق , ص:133

[3] لطيفة حمصي , المرجع نفسه ص:103

[4] _- Ben Hamouche, Mustapha , (1999), hanafismes. malikismes et gestion urbain cas d'Alger à L'époque ottomane, Revue d'histoire maghrébine , Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (Tunis),, p p 88- 112

المطلب الثاني : العلاقة بين المحكمتين المالكية والحنفية

عند التطرق لكتاب "حمدان خوجه" جاء فيه ما يلي : (إن من كان يريد أن يهب شيء بعد وفاته ليتوجه إلى ما يسمى بالمحكمة الحنفية والمالكيون أنفسهم كانوا يحيلون عقودهم على تلك المحكمة لتشجيع الواهنين ومساعدتهم)، حيث نستنتج ضرورة وجود محكمتين وقاضيين لا يمكن للمحكمة أن تأخذ القرار النهائي الا بعد تفاهم الفقهاء في إختيار المحكمة التي يقصدها وهناك ظاهرة وهي عقد التحبيس أو وقف الأوقاف على المذهب الحنفي داخل المحكمة المالكية وتحت إمرة القاضي المالكي . [1]

ومن خلال الأرشيف الوطني نحو لجوء الأحناف إلى المحكمة المالكية لإنهاء بعض المعاملات ولجوء المالكية للمحكمة الحنفية لقضاء حوائجهم (الحمد لله ـ بالمحكمة المالكية ـ أمام القاضي (كذا) أشهد المكرم (كذا) السيد "ساحي عبد الله التركي " شاهديه على نفسه أنه باع من الكرم "حسن يلدس ابن محمد التركي جميع حلسة الدكان بثمن خمسون ريال ذهب ـ أواسط شوال 187 هـ) .[2]

كان بمدينة الجزائر محكمتان شرعيتان الأولى مالكية وهي موجودة وسط المدينة بالقرب من المركز الاقتصادي أما الثانية للحنفية مقرها شمال المحكمة المالكية وتحديداً في الرحبة القديمة هذا ما يؤكد على احتواء الجزائر على محاكم خاصة بالمسلمين المنتميين للمذهب الحنفي وأخرى للمنتمين إلى المذهب المالكي وهنا نجد الحرية التامة للمجتمع الجزائري حرية التقاضي بحسب المذهب الذي يختارونه دون تدخل السلطة الحاكمة وهذا ما يؤكد التعايش المذهبي بين الأحناف والمالكية خلال العهد العثماني . [3]

أتسم النظام القضائي في الجزائر بثنائية الأحكام القضائية وذلك بوجود قاضي مالكي وقاضي حنفي وكذلك المفتي فإذا تعلق الأمر بالأتراك و الكراغلة وبعض الحضر فإن أحكامهم تستمد من المذهب الحنفي

---

1 وافية نفطي ، الوقف في مدية الجزائر من أواخر القرن 18م إلى مطلع القرن 19م مذكرة ماستر ،جامعة باتنة ، ص205

2 وافية نفطي ، التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف نموذج التحبيس على المذهب الحنفي ـ مجلة علوم الإنسان والمجتمع ـ جامعة بسكرة الجزائر ، ص 33

3 عبد الحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص133

أما القضايا التي تخص الطوائف الأخرى من السكان فيعود ذلك إلى أحكام المذهب المالكي ومع قلة إتباع المذهب الحنفي فالأسبقية للقاضي والمفتي الذي يعرف بشيخ الإسلام .

وأن ما يثير السلطة القضائية هو أن لديها ميزات حسنة إلا أنها استعملت في بعض الأحيان منطق القسوة في أحكامها وشدة عفويتها وبساطة مرافعتها ومحاكمتها وذلك بدون اجر ولا استدعاء وتعتمد على رأي اضي والداي و أقوال الشهود وفي حالة عدم توفر الأدلة والبراهين فإنها تبرؤ محاكمة المتهم أو تؤجل محاكمته شهراً وهي أقصر مدة . [1] وتفتح المحكمة أبوابها كل يوم عدا يوم الخميس وتعالج المحاكم قضايا البيع و الأحباس و المواريث و القضايا التي لا يسمح بتأخيرها كالخصومات الحادة وقد نذكر "ديفو لكس" محكمة القاضي المالكي الواقعة بطريق "باب الواد" و المجاورة لزاوية القاضي المالكي ومسجد بن كمفة [2]

ونظراً لكون النظام القضائي كان يقتصر على المسائل ما ذكره "نصر الدين سعيدوني " في كتابه الجزائر في تاريخ العهد العثماني في الجانب الديني والقضايا المدنية فإن الحكام لم يروا مانعاً من السماح لبعض الحضر و الكراغلة بتولي المناصب القضائية التي لم يكونوا يتقاضون عليها أجوراً وهذا ما ساعد على انتشار الرشوة و دفع ببعض القضاة إلى الانحراف في بعض الأحيان [3]

وتميز القضاء بمدينة الجزائر بالازدواجية فتمثله قاضي حنفي و أخر مالكي بارتباط الجزائر العاصمة بالخلافة عام 1519 أضحى المذهب الحنفي المذهب الرسمي وغدا منذ تعيين الهيئة الدينية المشرفة عليه أمراً ضرورياً.

لتسيير و معالجة قضايا وأمور الطبقة الحاكمة في بادئ الأمر ثم الأهالي فيما بعد إذ كشفت لنا وثائق المحكمة الشرعية على أن عدد هاماً من سكان مجتمع مدينة الجزائر فضل المذهب الحنفي في قضايا الوقف

[1] خلدون خليصة ،القضاء في الجزائر في العهد العثماني (1671-1830) مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة المسيلة . ص55

[2] بلبروس بن عتو ، المدينة والريف ص61

[3] نصر الدين سعيدوني ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني ، ص23

لما تميز به من مرونة وكلاهما ينظر فيما يعرض عليه من قضايا الوقف يومياً وكانت المحكمتان متساويتان في اختصاصهما [1]

فالقاضي يتولى الفصل في الخصومات المعروضة على محكمته إذ يعتبر الدعامة الأساسية لجهاز العدالة و لقد تمتع بدرجات علمية في أصول الفقه إلى جانب حصوله على شهادة عليا من طرف القاهرة و إسطنبول ويتم اختيارهم من طرف السلطة الحاكمة في البلاد من المفتي و موافقته . [2]

المطلب الثالث : هيئة المجلس العلمي " أنموذجاً "

يطلق عليه اسم مجلس الشرع العزيز أو المجلس الشرعي فهو يمثل المحكمة الشرعي الإسلامية ن المجلس العلمي هو إحدى المؤسسات العليا التي وجدت في الجزائر عند بداية إنشائه غير معروفة على وجه التحرير[3]

كان المجلس الشرعي هيئة هامة في مدينة الجزائر بحيث" تعرض عليه مختلف القضايا الشائكة لينظر فيها من الواجهة الشرعية كما أنه مرجعية فقهية يرجع إليه القضاة من كلا المحكمتين (المالكية والحنفية) ويضم المجلس مشائخ الهيئة الدينية ومستفتيها . [4]

تكشف أحد العقود عن رفع دعوة المتقاضي إلى المجلس الشرعي مباشرة دون الرجوع إلى المحكمتين وقد جاء فيها رفع أمر إلى المجلس الشريف ..... وهذا يدل على حرية التقاضي ،

كما يظهر دور الفقه في المدرسة الدينية من خلال الثقة التي يضعها فيه الأفراد . [5]

فقد كان الأحناف يتقاضون عند المالكية و المالكية يتقاضون عند الأحناف وما يؤكد أن المعني يحضى بالمكانة العالية في المجتمع هو أن حكمه يعد حكم نهائي لا رجعية فيه . [1] والملاحظ كذالك أن المفتي

[1] عائشة غطاس ، الحرف والحرفيون ، ص119

[2] لطيفة حمصي ، المجتمع والسلطة القضائية بالمجلس العلمي ، ص72

[3] أحمد بحري ،المرجع السابق ص167

[4] عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ، ط1 ، ص419

[5] حمصي لطيفة ، المرجع السابق ، ص93

الحنفي كان يرأ لا في المحاكم الشرعية ذات الصلة باجتماعات المجلس العلمي فقد جاء في إحدى الوثائق العبارة التالية (حضره الشيخان الفقيهان العالمان السيدان المفتيان مصطفى بن عبد الله (مفتي الحنفية) وأحمد بن عثمان (مفتي المالكية) . [2]

هيئة المجلس العلمي تعتبر بمثابة المؤسسات القضائية العليا في الجزائر حيث سميت بتسميات مختلفة فعرفت بمجلس الجماعة الذي كان بمثابة ديوان المظالم حيث يسمع فيه لشكاوي الناس التي عجز القضاء عن حلها . [3]

تقول عائشة غطاس في كتابها الحرف والحرفيون أن المجلس يضم على التوالي ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي فهناك المفتي والقاضي لكل مذهب .[4]

مجلس بمثابة محكمة عليا أو محكمة استئناف إذ يسند إليه الفصل في الخلافات و النزاعات العالقة التي عجز عن الفصل فيها القاضي ومن خلال تشكيلته يعتبر هيئة دينية ومدنية وعسكرية في آنا واحد إذ تقيد وثائق المحكمة الشرعية بالمرافعات التي قدمت سواء من طرف الرجال او النساء حول قضايا عديدة كالوقف والبيع والشراء والإرث . [5]

لكن الدكتور"سعيدوني" ينعتها بالهـ ة التشريعية لمؤسسة الأوقاف صحيح أنها هيئة علمية لها حق مراقبة وإقرار ما تراه ضروريا للمحافظة على الوقف من الضياع أو الإلغاء لكن صلاحياتها لم تقتصر على قضايا الوقف . [6]

---

[1] بن عتو ، المرجع السابق ص61

[2] **de grammant henri** : (histoirri dalger _saus la daminmation turgue(1515 _1830) eanest leraux 'editeur paris 1987 p53

[3] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية ،ص83

[4] عائشة غطاس ،المرجع السابق ،ص121

[5] عائشة غطاس المرجع نفسه , ص 122

[6] سعيدوني نصر الدين , موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر أو خر العهد العثماني ، ص83

وهناك بعض الشخصيات التي تولت مهام الإفتاء والقضاء من المذهبين المالكي والحنفي بالمجلس العلمي المتواجد في الجزائر انطلاقا من وثائق المحاكم الشرعية التي أتيحت فرصة الاطلاع عليها كدليل على العضوية الدائمة (المزدوجة)

القاضي والمفتي المالكي حيث ورد ذكر المفتي المالكي "محمد بن سعيد بن إبراهيم " مع المفتي الحنفي حسن ابن مصطفى والقاضي المالكي "علي بن محمد عبد الله " مع القاضي الحنفي "حسن أفندي " ضمن وثيقة مؤرخة في سنة 1755م موضوعها المطالبة بالإرث [1]

و نثمن هذا التعايش خاصة في المجلس العلمي إذ تمت الإشارة إلى قضية مهمة ، تعكس العلاقة الحميدة و حترام المتبادل بين منتمي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي داخل المجلس فمن خلال بعض وثائق لمحاكم الشرعية المتعلقة بجلسات المجلس الأسبوعية تبين احتفاظ كلا من الفقهين بنفس الألقاب الشرفية التي كانت تقيد في سجل هيئة الإفتاء للتعريف بهما ، فعلى الرغم من أسبقية المفتي الحنفي في الترتيب ، وتقاضيه أجراً يفوق أجر نظيره المالكي إلا أن عبارات التبجيل والتقدير كانت تذكر في حل المرافعات ونذكر ما جاء ضمن سجلات المحاكم الشرعة هذا ما نصه المجلس العلمي المنعقد بالجامع الأعظم (عمره الله بذكره حضره الشيخان الفقيهان العالمان العاملان الإمامان الهامان المدرسان المحدثان الواعظان الخطيبان السيدان الفقيران إلى الله سبحانه "أحمد بن عثمان" (المفتي الحنفي) "لطف الله به يمنه آمين " أتقى الله وجودهما للأنام). [2]

وزيادة على مؤسسة المجلس العلمي التي كثير ما اهتمت بإصدار الحكم الشرعي في المعاملات المختلفة التي تخص الأملاك الوقفية لسلطة مزدوجة بين الحنفية والمالكية . [3]

[1] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق، ص129

[2] عبد الحفيظ موسم ، المرجع نفسه ،ص ص130 131

2 الشاويش :لفضة تركية عثمانية تعني رتبة عسكرية تعادل بالعربية رتبة رقيب

ومع قلة إتباع المذهب الحنفي فإن الأسبقية غالبا ما كانت تعطى للقاضي أو المفتي الحنفي الذي يعرف في الوثائق الرسمية "شيخ الإسلام " ويعتبر الشخصية الدينية الأولى بالبلاد وذلك لكون الطائفة التركية تنتسب إلى هذا المذهب .[1]

وغالبا ما ينظر في هذه القضايا بمحضر وكيل بيت المال وشيخ البلد و المزار و ذلك قبل أن يرفع تقريره النهائي إلى المجلس العلمي .[2]

لقد كان للمجلس العلمي دورا رائد في حماية الوقف والمحافظة عليها وحمايتها من أي اعتداء فلا يمكن اتخاذ أي قرار يخص الأوقاف التي يشرف عليها والتي من بينها أحباس الجامع العظم إلا بالرجوع إليه .[3]

عموما فإن الاطلاع على عقود المرافعات بالمجلس العلمي بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني كشف لنا تشكيلته بحسب الأولوية التي رويت في كتابه أسماء الفقهاء والقضاة والأعوان في مختلف التخصصات التي توكل إليهم مثل : أعوان القاضي (القاضي الحنفي) بالاعتماد على المعلومات التي تمنحها لنا الوثيقة والتي نشير إليها بعبارة "الواقع طابعه أعلاه دام عزه و علاه " وهم العدليين والكتاب أما "الشاويش" الذي يراقب النظام العام داخل المجلس ويعاقب مخالفيه فهو معين من طرف السلطة .[4]

وتماشيا مع هذه القاعدة فإن الاستئناف في الجزائر كان يتم عادة أمام المجلس الشريف أو المجلس الكبير الذي يعد أعلى سلطة قضائية على مستوى المحروسة ويضم المفتي والقاضي الحنفيين ونظيرهما المالكيين وبعض علماء من كلا المذهبين وكان من حق أي شخص إذا حبس بضرر يحقوا فيه أمام القاضي في مدينة من المدن أن يرفع قضيته أما هذا المجلس الذي يعيد النظر فيها على ضوء النصوص الشرعية .[5]

---

[1] سعيداني نصر الدين ، المرجع السابق ، ص23

[2] المرجع نفسه ، ص25

[3] زهاري تريكي ، معارضة أوقاف الجامع العظم بمدينة الجزائر مجلة آفاق ،ص98

[4] حمصي لطيفة ،المرجع السابق ،ص90

[5] خليفة إبراهيم حماش ، العلاقة بين ايالة الجزائر والباب العالي ،ص79

المبحث الثاني : مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف و التحبيس

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني

1) تعريف الوقف لغة واصطلاحاً :

قبل التطرق إلى اللمحة التاريخية للوقف في الجزائر يجب علينا تقديم التعريف الشامل لمصطلح الوقف لغة واصطلاحاً

أولاً لغةً: مصدر لفعل وقف يقف وقوفاً وتجمع أوقاف وجاء في لسان العرب الوقوف خلاف الجلوس وقف بالمكان وقف ووقوفاً فهو واقف والجمع وقف ووقوف ويقال وقفت الدابة تقف وقوفا.[1]

ثانياً اصطلاحاً: هو حسب الأصل وتسبيل المنفعة و هو التعريف الشرعي للمجلس أي تحبيس الأصل فلا يورث ولا يباع و لا يوهب وتسبيل الثمرة لمن وقف عليهم .[2]

إذ عرفه الحنفية بأنه حبس لعين على حكم ملك الله تعالى والتصديق لمنفعة وعرفه المالكيون بأنه الوقف هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده مع بقائه ملوكاً لمعطيه ولو تقديراً فلا يمكنه التصرف فيه

2) أدلة مشروعية الوقف : ثبت مشروعية الوقف في الكتاب وفي السنة وجرى عمل الصحابة به من الكتاب ورد في القرآن الكريم عدة آيات تحث على البر والإحسان نذكر منها **قوله تعالى : {لن تَنالُوا البِرَ حتى تُنْفِقوا مِمَا تُحِبُون ومَا تُنْفِقوا مِنْ شيءٍ فإن الله بِه عَلِيمْ } سورة آل عمران الآية 19**

وقوله تعالى :{فَاسْتَبِقوا الخَيْرات} الآية 10

فالوقف باب من أبواب الجزاء الذي يتنافس فيه الناس لينالوا مرضاة الله سبحانه وتعالى ومن السنة حتى رواه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

[1] بوخالفة وفاء ،المرجع السابق ص60

[2] وافية نفطي ، المرجع السابق ، ص19

{ إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ود صالح يدعو له }

حديث شريف فالصدقة الجارية فسرها العلماء بالوقف

لاستمرار منفعتها للناس والثواب الواقف في حال حياته وبعد موته وفاته . [1]

3)الأوقاف في العهد العثماني : لقد تميزت الفترة العثمانية بازدهار الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد وذلك بالتزامن مع انتشار الطرق والزوايا في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى مستهل القرن التاسع عشر ووجد الحكام الأتراك أن خير وسيلة لنفوذهم في الجزائر واستقرار حكمهم ثمن في تعزيز الرابطة الدينية مع السكان .

لقد عرف العهد العثماني تطور كبير للأوقاف إذ وصلت إلى أوجه عظمتها وشكلت نظاماً وافراً ، ساهم في تحقيق احتياجات المجتمع الجزائري . [2]

وهكذا فلا يكادون يوجد "باشا" ظل في الحكم مدة طويلة نسبياً إلا وقد بنا جامعاً (أو مسجداً) أو كتاباً أو زاوية أو وقف الأوقاف على ما بناه ولعل هذا يخالف ما قيل من أن العثمانيين في الجزائر لم يكونوا مهتمين بشؤون الدين . [3]

ويظهر من ذلك أهمية الوقف في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية فهو مصدر عيش للزوايا و الأضرحة وغيرها من المؤسسات الدينية كما أنه مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس ومعيشة العلماء والطلبة وتضامن المجتمع وترابطه وتوزيع ثرواته على فقرائه والعجزة منه. [4]

---

[1] حمداني هجيرة ، نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر ـ جامعة المدية الجزائر ـ مجلة كلية التربية الأساسية ، نابل تشرين 2017 العدد:32 ص:19

[2] د .كوديد سفيان ، الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة إشارة إلى مواقع لأوقاف في الجزائر ـ المركز الجامعي ـ عين تيموشنت مجلة العلوم العدد 13 /2015 ، ص:189

[4] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830.1500 ،ج:1 دار الغرب الإسلامي 1998 ، ص231

المطلب الثاني : التعايش المذهبي وأثره في البناء المؤسساتي للأوقاف

لقد اشتهرت الجزائر في العهد العثماني بكثرة الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد وتنوعها وتوزعها على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني .[1]

إن الأوقاف الجزائرية أثناء الفترة العثمانية كانت تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع إداري خاص تنظم العمل الوقفي حيث تصنف حسب الترتيب التالي :

1)أوقاف الحرمين الشريفين :

تعد أوقاف الحرمين الشريفين من حيث نشأتها أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني تؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة توجه تارة بالبر مع قافلة الحجيج وتارة بحراً إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية ومنها إلى الحرمين الشريفين .[2]

إذ قدم أبو القاسم سعد الله مؤشرات وأرقام حول هذه المؤسسة في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي في جزءه الأول أنها كانت تملك في أواخر العهد العثماني الأوقاف التالية 840منزلاً ، 285 دكاناً ،82 غرفةً ، 3حمامات ، 11 كوشة ، 4مقاهي ، فندق واحد 17 بستان ،62 ضيعة و 201 إيجار فهذه الإحصائية تدل على دور أهمية مؤسسة أوقاف مكة والمدينة (الحرمين الشريفين) في الحياة الاجتماعية .[3]

و إدارة أوقاف مكة والمدينة كانت لا تقل أهمية عن مؤسسة سبل الخيرات رغم أن الأولى أكثر ثروة حتى قال بعضهم إنها كانت تشمل ثلاثة أرباع الأوقاف العامة .[4]

وكانت مدا خيل الأملاك المحمية تجمع تضبط ج ِ الحسابات المتعلقة بها بالمجلس العلمي القضائي الأعلى الكائن مقره بالجامع الأعظم بحضور اللجنة المشرفة على مؤسسة الحرمين وكذا المفتيين المالكي والحنفي

---

[1] فارس زاهر ، سونر دومان ، المذهب الحنفي و مشيخة الإسلام الحنفية ، ص09

[2] فارس مسدور ، وكمال منصوري، الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر ، مجلة الأوقاف ، العدد 15 السنة الثامنة ،نوفمبر 2008 ، ص ص 72-73

[3] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص283

[4] المرجع نفسه ،ص239

والقاضيين المالكي والحنفي بحضور شيخ البلد ولا يستفيد فقراء مكة والمدينة المنورة وحدهم بمداخيل تلك الأحباس بل تقتطع منها مبالغ لتسديد رواتب الموظفين وأخرى لصيانة العصارات الموقوفة وما بقي من ذلك كله يوجه صدقة وهو ما يعرف بالعشرة التي كان يكلف أمينين بيت المال بحملها في موسم الحج مع أمير (الركب الذي يترأس موكب الحج) [1]

وعندما أسس الباشا "الحاج حسين ميزمورطو " جامعاً أوقف عليه له وذكاكين وسوقاً أوكل عليه مجلس إدارة مكتب المدينة وأوقف عليه أوقافا جعلها تحت إدارة أملاك مكة والمدينة ما نص في وقفه على أن الفائض من وقف الجامع يؤول إلى هذه الأملاك . [2]

من الأسباب التي جعلت أملاك الحرمين الشريفين تتضاعف وتمثل تلك السنة الكبيرة هي الأوقاف المشتركة بين الحرمين الشريفين وبين المؤسسات الأخرى وهي الجامع الأعظم وأهل الأندلس وأيضاً سبل الخيرات هناك من المحبسين من يحبس نصف ملكه على الحرمين الشرفيين والنصف الأخر على مؤسسة أخرى . [3]

الملاحظ أن المفتي المالكي كان هو نفسه الناظر على أوقاف الحرمين الشريفين وقد تولى ذلك المفتي "أحمد بن السايح " من 1154ـ 1170 هـ توقف خلال سنوات 1168ـ 1169 هـ حيث تولى خلالهما المفتي "محمد الطاهر" [4]

2)مؤسسة سبل الخيرات الحنفية : كانت مؤسسة شبه رسمية فهي التي كانت تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومنابر وموظفين ذلك أن كثير من الواقفين كانوا يعودون بوقفهم إلى إدارة سبل الخيرات ومن أبرز ما قامت به إنشاء الجامع الجديد والحنفي . [5]

---

[1] بلبيراوات بن عتو ، المرجع السابق ص:147

[2] عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص:130

[3] الحاج حسين ميزمورطو:حاكم جزائري عثماني كان من قادة رياس ا لبحر

[4] وافية نفطي، المرجع السابق ، ص 132

[5] بو خالفة وفاء ، التعايش المذهبي (المذهب المالكي والمذهب الحنفي) في الجزائر خلال العهد العثماني ،ص61

أما المؤسسة الأخرى التابعة للأوقاف فهي مؤسسة سبل الخيرات المخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية والتي بلغ عددها في مدينة الجزائر ثمانية مساجد يعود إليها مردود 331 وقفاً يخص جماعة الأتراك و "الكراغلة" المنتسبين للمذهب الحنفي والذين يضعوا أملاكهم وقفاً على المساجد التابعة له . [1]

3)مؤسسة أوقاف الجامع الكبير : كان للجامع الأعظم (الكبير) موظفون كثيرون وأوقاف ضخمة ومن أهم موظفيه بالإضافة إلى المفتي و الوكيل إماماً للصلوات الخمس ومساعدات للمفتي وتسعة عشر مؤذناً وثمانية حزابين لقراء القرآن الكريم وثلاثة وكلاء أوقاف واحد منهم نائب المفتي الذي هو الوكيل سمي هذه الأحباس تنشر وثائق تخصها بأنها سجلت لكل فئة ابتداء من العهد العثماني سنة 947هـ /1540م وثبت أن هناك من جملة أوقاف الجامع الأعظم مثبتة برسم يد إمامه عليه ختم المفتي المالكي "محمد بن سعيد " يتمثل في بحيرة وقطعة أرض مجاورة لها تقعان خارج :باب الواد " أحد أبواب مدينة الجزائر . [2]

تحتل أوقاف الجامع الأعظم من حيث كثرة عددها الدرجة الثالثة بعد أوقاف الحرمين الشريفين يعود هذا إلى الدور الذي يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والدينية حيث كانت أوقافه تناهز 550 وقفا إذ تشتمل على المنازل والحوانيت

و الضيعات وغيرها من الأملاك العقارية إذ يعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلان أحدهما مكلف بأوقاف المؤذنين وأخر يهتم بأوقاف الجزائريين [3]

4)مؤسسة أوقاف بيت المال : تعد مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر في العهد العثماني التي تتولى إعاشته للدولة إذ تشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد ماكن العبادة كما كنت تهتم بالأملاك الشاغرة بالإضافة إلى تولي تصفية التركات و الحفاظ على ثروات الغائبين وأملاكهم بالإضافة إلى أنها تقوم ببعض الأعمال الخيرية مثل دفن الموتى من الفقراء وأبناء السبيل

[1] نصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص25

[2] لزهاري تريكي ، معارضة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، ص90

[3] نصر الدين سعيدوني ،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر(العهد العثماني) ص:158

ومنح الصدقات للمحتاجين وكان يتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول ونظراً لأهمية هذه المؤسسة فإن المشرف عليها يتمتع بصلاحيات متزايدة والاستقلال في إدارة شؤون بيت المال .[1]

5)مؤسسة أوقاف أهل الأندلس : وقد كان مهاجر والأندلس يعيشون وضعاً خاصاً في الجزائر قبل اندماجهم في المجتمع الجديد نهائياً للتجارة والتعليم والصنائع المختلفة والزراعة لذلك بتشجيع من السلطة التي كانت تتعاطف معهم عدة مؤسسات خيرية وقد اشتروا داراً كبيرة وحولوها لبناء الإصلاح إلى المدرسة و المساجد ووافق أغنياؤهم على ذلك الأوقاف التي بلغت سنين مؤسسة وقف إذ عينوا الشيخ "محمد الأبلي " ومما يلاحظ أن كثيراً من الأوقاف كانت مشتركة بين الحرمين والأندلس أو بين الجامع الأعظم بالعاصمة والأندلس .[2]

وتعود فائدة أوقاف مؤسسة أهل الأندلس إلى المنحدرة من أصل أندلسي وقد أنشأت سنة 172 من قبل أغنياء الجالية الأندلسية الذين كانوا يوقفون الأملاك لإخوانهم اللاجئين الفارين من الأندلس وكان مرددوها يخصص للإنفاق على المتكلفين بالتعليم والشعائر الدينية بالإضافة إلى ما كان يرصد لسد حاجيات أبناء السبيل والفقراء والمعوزين .[3]

تشكل أوقاف الأندلسيين بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني إحدى المؤسسات الوقفية المتميزة وهي مع تواضع عدد أوقافها وقلة مرددوها وتناقص المشتتة لها ، إلا أنها تبرز جانباً مهماً من الحياة الاجتماعية بمدينة الجزائر فهي تظهر لنا طبيعة البيئة الاجتماعية لسكان المدينة من حيث أصولهم ووضعية

[1] فارس مسدور ، المرجع السابق ،ص:75

[2] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص:239

[3] حنيفي هلايلي ، الحضور الأندلسي في مجتمع مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المساهمات الوقفية المحلية التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، تونس ديسمبر 2005 ،ص:432

الاجتماعي وقدراتهم الاقتصادية هذا وتعود بعض وثائق أوقاف أهل الأندلس إلى نهاية القرن السادس عشر كما تدل على ذلك وثيقة شراء حانوت وتحبسه من طرف أندلسي يدعى الطويل "محمد الحداد " .[1]

المطلب الثالث : التحبيس بين المذهب المالكي والحنفي

فكما هو معلوم أن نظرة المذهبين الحنفي والمالكي وكانت متباينة بخصوص الهدف والغاية من صرف الحبسين ، فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين كان يرى ضرورة صدق الحبس على المصلحة العامة التي حبس من أجلها في حين كان المذهب الحنفي الذي تميزت به الطائفة التركية وجماعته "الكراغلة" يسمح بجوائز انتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من وقف بحيث لا يعود الوقف إلى الغاية التي حبس من أجلها إلا بعد انتقاء الورثة المنصوص عليهم في وثيقة الحبس عليه فإن هذه التسهيلات التي أقرها المذهب الحنفي هي التي دفعت غالبية الجزائريين التي تحبس أملاكهم حسب أحكام المذهب الحنفي .[2]

لقد أنشئت , حسب قوانين مؤسسات خيرية وأوقاف تهدف كما ذكرنا إلى تحسين أوضاع الفقراء و التخفيف من مصائبهم وهناك طرق متعددة للتصرف في هذه الأملاك وفقاً لمبادئ القضاء المالكي

إن الذي يهب ملكا ما يتعهد بأن يسمح للمؤسسة المهدى لها أن تشرع حيناً بالتمتع بذلك الملك وحسب مبدأ القضاء الحنفي فإن إرادة الواهب تصبح بدورها قانوناً.[3]

فالمذهب المالكي الذي يشترط الجواز حين التحبيس خلافاً للمذهب الحنفي الذي يرى في صحته الحبس الافتقار للجواز كما أن المالكية تضع شروطاً تعتمد في عمليات التحبيس فهو يشترط منع الحبس إذا كان مخالفاً لبعض التشريعات الدينية كالتحبيس على الذكور دون الإناث بالإضافة إلى ذلك المذهب الحنفي

[1] فلة القشاعي موساوي ، أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني (الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر) مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ص:170

[2] عبد الحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص:141

[3] حمدان بن عثمان خوجة ،المرجع السابق ، ص:237

سمح بمعاوضة العقار المحبوس التي يرفضها المذهب المالكي كما أنه يجيز تحبيس المالك على نفسه هو لازم على المحبس عليه بصورة مؤيدة بعد جوازه وقبوله.[1]

إن تصفحنا لعقود الأوقاف طيلة العهد العثماني منها كانت أوقافاً خيرية أما الباقي فكانت أهلية أو خاصة وأغلبها كانت على المذهب الحنفي حيث لا حظت عدم وجود تحبيس واضحة أن هذا الحبس عقد على المذهب المالكي في حين نجد أن عبارة جد واضحة داخل العقود تنشر وتؤكد على أن المذهب المالكي على التحبيس على المذهب الحنفي مثلاً ((الحمد لله بعد أن استقر على ملك ..... أشهد على نفسه أنه حبس ووقف الله تعالى .....ابتداء على نفسه مقلد في ذلك بعض أحبة الإمام الأعظم إلى حنفية النعمان رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة منزله ومثواه.))[2]

إن التحبيس بالجزائر على المذهب الحنفي كان منذ الوجود العثماني رغم أنه بدأ محتشماً ثم أخذ العمل به بشكل واسع وإستمر العمل به وهذا ما يؤكد قول "حمدان بن عثمان خوجة" في كتابه المرآة وبمقتضى هذه القوانين المختلفة أجمع الفقهاء على أن تطبيق المذهب الحنفي على الهيئات المشروطة وذلك لرفع الموارد الخاصة بالطبقة المعوزة وعلى العكس فلو تطبق مبادئ القضاء المالكي فإن الأوقاف تقل بكثير عما هي عليه .[3]

ونستدل بما جاء في سجلات المحكمة الشرعية من خلال العلبة 145 هذا التوافق والتعايش في التحبيس بين المالكية والحنفية ما يلي (تم حضر زوج بنت أحمد مصطفى بن إبراهيم الذي لديه توكيل منها وباع من المكرم سليمان جميع الجلسة ..... بثمن ثلاثة وعشرون دينار ونصف دينار سلطانية ذهباً أوائل ربيع الثاني 1199هـ) ثم (حضر هذا الأخير وحبسها على الساقية التي هي مجرى الماء للجزائر تحبيساً تاماً مؤبداً..... ربيع الثاني 1199هـ) مما لا يدع للشك أن عملية البيع الأولى قد تمت بالمحكمة المالكية

[1] وافية نفطي ، المرجع السابق ، ص:330

[2] وفية نفطي ، المرجع نفسه ، ص:333

[3] حمدان بن عثمان خوجة ، المرجع نفسه ،ص: 237

والثانية بالمحكمة الحنفية وأن أصحاب عملية البيع والشراء هم أتراك ذوي المذهب الحنفي وامرأة مالكية المذهب .[1]

إن إعطاء مثل هذه الصفة وهي النازلة لمسألة الوقف على المذهب الحنفي لها دلالتها الفقهية وعمقها ربعي والتاريخي حيث تبين مدى تمسك المجتمع الجزائري بالمذهب المالكي من جهة وأيضاً مدى رغبتهم الشديدة في تحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي من جهة أخرى نظراً للتسهيلات التي يقدمها والمرونة التي يتميز بها من ناحية الحكام وشروط وطرق استغلال الأملاك الموقوفة .[2]

وتجدر الإشارة هنا أن الفقهاء أهملوا الفروق البينية بين المقولات والأحكام الشرعية وهذا ما لمسته في تفضيل أصحاب الوقف الحبس الأهلي المعمول به في المذهب الحنفي على الحبس الخيري الذي ينص عليه المذهب المالكي فالرغبة في الاحتفاظ بثروات الوقف لفائدة الأشخاص المحبسين وأتباعهم من بعدهم هي التي جعلتهم يأخذون بالمذهب الحنفي مع كون غالبية الجزائريين كانت على المذهب المالكي .[3]

[1] سجلات المحكمة الشرعية العلبة رقم145 و 52 و 31

[2] وافية نفطي ، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن : 18 م ـ إلى منتصف القرن 19م ، ص:210

[3] د.حنيفي هلايلي ,أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ـ دار الهدى ، ط1 ،2008 ، ص:204

المبحث الثالث : التعايش في مجال التعليم

المطلب الأول : التعليم عند الحنفية

إن الدارس للحالة العلمية في الجزائر خلال الحكم العثماني يجدها أنها تميزت بكثرة الدراسات القرآنية و تفسير الأحاديث النبوية والفقهية حيث يتضح لنا جلياً أن الإنتاج يكاد ينحصر في العلوم الدينية والطرق الصوفية والزهد و المجالات الأدبية وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أن كتاب الله وسنة رسوله يعتبران المنبعان الأساسيان الذي أعتمد عليه كبار علماء الجزائر في طرق تفكيرهم ونمط عيشهم إذ تكون الدراسة تقتصر على الدراسات القرآنية والفقهية .[1]

على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه العثمانيون لأجل دعم حضور المذهب الحنفي في الحياة العلمية تدريساً وتصنيفاً وتشريعاً إلا أن الانتصار للمذهب المالكي ظل هو الأخر قائماً على المستوى العلمي و الشرعي للجزائريين طيلة فترة الحكم العثماني وهو ما يدل على دلالة واضحة على وجود نوع من التعايش بين المذهبين في مجال التعليم والتأليف .[2]

ومسار الحركة الفقهية شهد تغيراً بدخول المذهب الحنفي وانتشاره حيث أصبح علماؤه من أهل الجزائر يفتون الناس على وقف أحكامه ويتدارسونه فيما بينهم في دور العلم و المساجد كما أنهم اعتنوا به قضاءً وتصنيفاً هذا إلى جانب المذهب الإباضي الذي كان لزمن طويل مذهب أهل وادي ميزاب ومن جاورهم .

نشر المذهب الحنفي في الجزائر من خلال استقدام فقهاء الحنفية من المشرق ، تشجيع العلماء والفقهاء في الجزائر على الرحلة للمشرق طلباً للعلم حيث لم يعترض العثمانيون طريق أي من أعلام الجزائر ممن رغبوا في الرحلة إلى المشرق في ذلك الوقت طلباً للعلم فاستقراء وضبط لتراجم من عاصروا العهد العثماني يؤكد هذه الحقيقة .

---

[1] صالح بوبشيش ،المدارس الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني),مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية مخبر جامعة الجزائر ،ص:133

[2] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص:133

تشجيع وتقريب الفقهاء أصحاب المذهب الحنفي وهو أمر لا يمكن إنكاره فالمذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية وفقهاؤها هم من يجب على رجال الدولة نصرتهم وتقريبهم إليهم لضمان حسن أداء وظائفهم في القضاء والفتوى حيث نجد للفقهاء الأحناف مكانة خاصة عند الباشا الحاكم في العاصمة وممثليه في سائر الأقاليم ، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في تجسيد حضور المذهب الحنفي على مستوى التدريس والتصنيف والمناظرة فضلاً عن اعتباره قانوناً في القضاء ومرجعاً في الفتوى . [1]

وأهم ما تميزت به العلوم الشرعية في هذا العهد التقليد والتكرار و الحفظ فالفقهاء قل ما اجتهدوا أو استقلوا بآرائهم بل كانوا يقلدون سابقيهم تقليداً يكاد يكون أعمى فإذا ما حاول أحدهم أن يستند عن هذا التيار أقاموا عليه الدنيا وأقعدوها أما في أحسن الأحوال كان يحكم على المستقل برأيه بعزله من وظيفته .... أما في أسوأ الأحوال فالحكم عليه بالتكفير والزندقة ومنهم عبد الكريم الفكون وأحمد بن عمار ومحمد بن العنابي . [2]

أما ما جاء في تقييدات ابن المفتي حول ظهور علماء أحناف حيث قال(أعلم انه كانت هذه الجزائر في أيام العرب علماؤها مالكية ولما دخل الأتراك بدأ ظهور :الصفطالار" من العجم مصاحبين "للباشالار" وبدأ ظهور علم الحنفية على لسان أولئك المذكورين وتوصل البعض من أولاد الأتراك إلى الإمامة والخطابة وخطبة الفتوى ومن بين المفاتي الذين أدركنا خبرهم ورأينا خطوطهم من "القلغار" أمثال : العالم الفقيه مفتي الإسلام سيدي محمد بن قرمان المتوفى سنة 1036هـ-1606م . [3]

يتسنى للمدرسة الحنفية أن تناهض مثيلتها المالكية من حيث وجودها وانتشارها في الجزائر حيث لم تعد وجو المدرسة الحنفية وسط الجزائر وشرقها بوجود محتشم في غربها وتعتبر الجزائر العاصمة أهم مركز

[1] صالح بوشيش ، المرجع السابق ، ص:144

[2] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص: 19

[3] ابن المفتي ، المصدرالسابق ، ص:86

4 القلغار:هم من أبناء الكراغلة الذين تعلموا في المدارس الحنفية والمالكية وأصبحوا علماء دين

للمدرسة الحنفية ، كما تعد حظيرتي :عنابة وقسنطينة " فضاء واسعاً لإنتشارها كما عمل أعلام هذه المدرسة على محاولة إثبات وجودها في "مازونة" ووهران " وقد تم لهم ذلك على نطاق ضيق ومحدود . [1]

لقد ساهمت أسرة ابن العنابي " في بعث المدرسة الحنفية نحو التطور من خلال المنهج الذي سطره علماؤها للبحث عن الفتوى والحكم الشرعي الملائم لطبيعة النوازل والمسائل الحادثة ويتمثل في النظر في أقوال المتقدمين والمتأخرين فيما عرض لهم فإن وجد ما يمثلها في واقعه قضي به أو نوقش ورد بناء على ضرورة التجديد والتطور فيما لم يتعرض له المتقدمون من مسائل وقضايا يحتاجها الناس اليوم . [2]

في البداية يجب الإشارة إلى أن هم ما ميز الحالة العلمية في الجزائر خلال الحكم العثماني هو كثرة الدراسات القرآنية والحديثية والفقهية حتى انه يمكن القول أن أغلب إنتاج الجزائر آنذاك كاد ينحصر في العلوم الشرعية والصوفية والمجالات الأدبية وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف كان المنبع الأساسي الذي استمد منه الجزائريون كل أنماط تفكيرهم وأنماط حياتهم . [3]

ولعل كون الحكام العثمانيون في الجزائر غرباء عن الثقافة العربية وعن تاريخ الحضارة الإسلامية و التشريع الإسلامي هو الذي جعلهم ولاة وسلاطين ، يستأثرون بشؤون الحكم من السياسة والاقتصاد و حيث إدارة تاريخ القضايا الأخرى التي لها مساس مباشر بالدين في أيدي فئة أخرى وهي فئة العلماء وهكذا ابدوا في تطبيق القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية وقد أضاف سلاطين آل عثمان وعلى رأسهم سليمان القانوني مجموعة من القوانين المستمدة من العرف وأصبحوا هم كحكام مشرفين على تنفيذها ولهذا الأعراف في عمد تلقي علماء الجزائر العناية الكافية من رجال السلطة العثمانية لأن الحياة الثقافية العلمية لم تحظ هي الأخرى بعنايتهم الأمر الذي جعل أهل العلم يهجرون الجزائر ومن بقي منهم لم يجد من يقدر علمه وهذا ما أدى إلى انكماش بعض زوايا العلم واتساع دائرة الخرافة . [4]

---

[1] صالح بوبشيش ، المرجع السابق ، ص:154

[2] المرجع نفسه ، ص:156

[3] عبد لحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص:137

[4] عميراوي أحميدة ، قضايا مختصرا في تاريخ الجزائر الحديث ، 2005 ، دار الهدى ، ص:57

أما في الفقه الحنفي فلا نعرف أن العلماء هذا المذهب قد آلفو فيه أعمالاً هامة ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن معظم القضاة الحنفية كانوا أول الأمر يأتون من المشرق لمدة قصيرة ومن المعروف أن عائلة "ابن العنابي قد ساهمت في التأليف على المذهب المالكي إلى الحنفية ولنذكر هناك تأليف "محمد بن العنابي " المعروف (شرح الدر المختار) وبالإضافة إلى ما ذكرنا ترك علماء الجزائر تأليف في الفتاوى و الوقف والفرائض وغيرها من القضايا التي تمس جوانب الدين المختلفة ورغم أن الباحثين قد نسبوا إلى "محمد ابن العنابي " فتاوى كثيرة فإنها عل كل حال غير مجموعة في كتاب واحد .[1]

المطلب الثاني : التعليم عن المالكية

إن الثقافة في البلاد الإسلامية كانت تتركز على العلوم الدينية من تفسير وحديث وفقه وعقائد وامتازت الجزائر في العهد العثماني أنه أضيف إلى الثقافة المذكورة من حفظة القرآن وممن لهم مبادئ فقهية وعقائدية كانت الثقافة المذكورة من حفظة القرآن وممن لهم مبادئ فقهية وعقائدية كانت تميزهم عن العموم في سلوكهم الشخصي فإن الفقهاء المالكيين حافظوا على مكانتهم حيث كانوا يمثلون أغلبية السكان وعلى سبيل المثال نذكر أن مدينة الجزائر التي تحولت إلى عاصمة البلاد في العهد العثماني تولى الرئاسة الدينية بها الإمام المالكي بجامعها الأعظم وهو العلامة المحدث الشيخ "محمد بن علي الجزولي " وقد ذكر لنا صاحب كتاب (تعريف الخلق برجال السلف) "الحفناوي " في تعريفه للفقه والتصرف واقف على أعراضهم جمع في فن التصرف كتاباً منها تشرح الحكم لابن عطاء الله

كما نجد العثمانيين عينوا القاضي الفقيه "الشيخ عبد الكريم بن الفكون " الجد شيخ الإسلام بقسنطينة يرثوه هذه الخطة لأبنائه فأحفاده طيلة مدتهم بحكم الجزائر و قسنطينة كانت أنذاك دار علم وهي العاصمة الغربية للدولة الحفصية .[2]

1) حدود المدرسة المالكية : لم يكن لدخول العثمانيين إلى الجزائر تأثير في انتشار المدرسة المالكية بل العكس من ذلك فقد كان مجيئهم وفرضهم للمذهب الحنفي عاملا مهما في بعثها تدريساً وتصنيفاً وقضاء

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص:79

[2] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص:137

وفتوى لتعم مختلف مناطق شمال البلاد شرقها ووسطها وغربها مثل عنابة وقسنطينة وبجاية والجزائر أهم الحواضر التي كانت تمثل المدرسة المالكية في الجزائر .

كانت المدرسة المالكية في الجزائر هي الوحيدة التي سادت لقرون طويلة فإنها ظلت كذالك في العهد العثماني ، تدرس أصول المذهب وفروعه في المدارس و الجوامع والحواضر العلمية في شتى أنحاء البلاد وكانت الفتوى على مذهب مالك هي الغالبة والشائعة بين الناس بعيداً عن الوسطية بين السلطة والحاكم حيث كان يميل أهله إلى المذهب الحنفي باعتباره المذهب الرسمي للدولة العثمانية . [1]

رغم أن الرحالة الفرنسي "فانتر ديبارادي" قد آثار في القرن 18م عن وجود ثلاث جامعات لتعليم المذهب المالكي في مدينة الجزائر وحدها ، فقد خلت الجزائر العثمانية من مؤسسة التعليم العالي توحد نظم التعليم وتحافظ على مستواه وتعكس نشاط تجاه العلماء وتحفظ قدراً معيناً من أساليب اللغة والذوق الأدبي العام فدروس " سعيد قدورة " و "علي الأنصاري" و "أحمد بن عمار " بالعاصمة دروس سعيد المقري في تلمسان ودروس آبي رأس في معسكر ودروس عمر الوزان وعبد الكريم الفكون واحمد العباسي وعبد القادر الراشدي في قسنطينة واحمد البوني في عنابة كانت مضرب المثال في العمق و الإحاطة والرقي . [2]

تعتبر مدرسة قسنطينة من أهم الحوافز العلمية في منطقة المغرب العربي أنتجت علماء من أبرزهم "عبد الكريم الفكون القسنطيني " ومدرسة بجاية والتي تعد من أهم المدارس الفقهية الموجودة في الساحل الجزائري التي كانت لها أثر ، واضح للمذهب المالكي بالإضافة إلى مدرسة توات التي تمثل النشاط الفقهي في الجنوب الجزائري والتي تعتبر من أهم المدارس الفقهية الموجودة في المنطقة . [3]

لعبت المؤسسات الدينية والتعليمية في الجزائر خلال الحكم العثماني دوراً مهماً في نشر العلم والحفاظ على مقومات الدين الإسلامي فاعتنت هذه المؤسسات بكل أنواع العلوم الدينية والدنيوية و النقلية والعقلية وفي

---

[1] صالح بوبشيش ، المرجع السابق ، ص: 146

[2] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص:273

[3] ميمون عبد الفتاح – عبد السلام طاهري ، المدارس الفقهية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ـ جامعة ـ المسيلة ، 2020 ، ص:60

كل ربوع الجزائر من غربها إلى شرقها ومن شمالها إلى جنوبها هذا ما يعكس ما مدى اهتمام الجزائريين في تلك الفترة بالعلم والعلماء فأنشأوا المساجد الزوايا والكتاتيب و الرباطات وأقاموا عليها وقفاً واقتنوا الكتب من كل أصقاع البلاد الإسلامية وأن شأوا المكتبات كل هذه المؤسسات منها ما بقي شاهداً على تلك الفترة منها ما دمرها المحتل الفرنسي .[1]

ومن الجدير بالذكر هنا ، أنه ليس كل فقهاء المالكية كانوا متمسكين بحرفية المذهب المالكي فإذا كان هناك من كانوا يصدرون في تدريسهم وفتواهم ، عن روح متحررة من التعصب للفروع المذهبية وإن لم يخرجوا عن القواعد العامة للمذهب ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مختصر خليل في فروع الفقه المالكي كان قد سيطر على الدراسات الفقهية المالكية في الجزائر خلال هذا العهد وصار محوراً للشروح وحواشي مختلفة وهو ما يمثل تحولا جذرياً في الدراسات الفقهية المالكية التي لم تكن قد عرفت بصورة واضحة مختصر خليل قبل هذا العهد وبهذه الصورة .[2]

المطلب الثالث : مظاهر التوافق بين المذهبين في مجال لتعليم

على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه العثمانيون لأجل دعم حضور المذهب الحنفي في الحياة العلمية تدريساً وتصنيفاً وتشريعاً إلا أن الانتصار للمذهب المالكي ظل هو الأخر قائماً على المستوى العلمي والشعبي للجزائريين طيلة فترة الحكم العثماني وهو ما يدل دلالة واضحة على وجود نوع من التعايش بين المذهبين في مجال التعليم والتأليف .[3]

في البداية تجدر الإشارة إلى أن أهم ما ميز الحالة العلمية في الجزائر خلال الحكم العثماني هو كثرة الدراسات القرآنية والحديثية والفقهية حتى أنه يمكن القول أن أغلب إنتاج الجزائر آنذاك كاد ينحصر في العلوم الشرعية و الصوفية والمجالات الأدبية .

---

[1] أ.محمد بلقاسم ، المؤسسات الدينية التعليمية في الجزائر خلال لحكم العثماني ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية و المتوسطية العدد3 ، جامعة تلمسان، 2016، ص:225

[2] أ.مسعود فلوسي ، تاريخ المذهب المالكي في الجزائر ج:1 جامعة باتنة كلية العلوم الإسلامية 2021 ص:30

[3] عبد الحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص: 132

فعلى المستوى التعليمي برز التعايش واضحاً بين علماء الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني ورغم انطواء الجزائر تحت حكم الخلافة العثمانية ونظمها التي تقر بالمذهب الحنفي كمذهب رسمي لها إلا الجزائر احتفظت بمكانة فقهائها المالكين وظل غالبية سكانها على المذهب المالكي باعتبار أن السلطة الجديدة(العثمانية) لم تفرض مذهبها بالقوة على الجزائريين .[1]

احتفظت الجزائر بنخبة فقهائها المالكيين رغم أن مذهب الدولة العثمانية الرسمي هو المذهب الحنفي للخلافة العثمانية وبعد اعتراف الخلافة العثمانية "لخير الدين باشا " بحكم الجزائر وانطواء الجزائر تحت حكم الخلافة ونظامها التي كان من بينها بغية إنتاج الإسلام الحنفي من المالكي [2]

ولم يكن علماء الفقه المالكي متعصبين ضد علماء المذهب الحنفي بل اعتبره أئمته مذهباً سنياً ، لهذا نجد بعض الأئمة من كبار العلماء والفقهاء المالكية في لجزائر انتقلوا من المذهب المالكي إلى المذهب الحنفي وتولوا مناصب هامة في ظل الحكم العثماني بالإفتاء والقضاء وغيرها .[3]

ومن أمثلة هؤلاء "أبو عبد الله محمد بن المسيح " القسنطيني (ت 1242 هـ) قاضي السادة الحنفية بقسنطينة كان مالكي المذهب فاستهل عثمان باي إلى المذهب الحنفي بالإضافة إلى علاقة التواصل العلمي التي كانت تجمع بين بعض علماء المذهبين مثال ذلك مصطفى بن رمضان العنابي الحنفي الذي درس على العالم الجزائري المغربي " محمد بن محمد بن شقرون بن أحد المقري وكذلك ابن المفتي الحنفي الذي ذكر في التقييدات أن من شيوخه محمد ابن نقيروا المفتي المالكي وهذا يدل على عدم وجود تعصب والترابط بين المذهبين على غرار مدرسة القشيش ومدرسة الأندلسيين ومدرسة شيخ البلد التي اختصت في إلقاء التدريس يشتمل على الفقه الحنفي .[4]

---

[1] المرجع نفسه ، ص:134

[2] سعيدوني والبوعبدلي , الجزائر في العهد العثماني ، ص:138

[3] عميراوي أحميدنت، المرجع السابق ، ص:70

[4] بوخالفة سالمة ، التعايش المذهبي (المذهب المالكي و المذهب الحنفي) في الجزائر خلال العهد العثماني مذكرة ماستر 2019 جامعة المسيلة ص:79

إن علماء المالكية الذين يوثق لهم كانوا يستفتون فيجيبون من غير تخصص احد الفتوى .[1]

ولعل من أبرز النماذج عن هذه المؤسسات الدينية التي ضمت هيئاتها التعليمية علماء وفقهاء من المذهبين كدليل على التعايش والتآخي القائم خاصةً في مجال التعليم والتدريس فزيادة على كون الجامع الكبير أو الأعظم (مالكي) مقراً لهيئة المجلس العلمي المكونة من ممثلين عن المذهبين الحنفي والمالكي ، فإن مسجد الأحناف المعروف باسم "خيضر باشا" الذي شيد سنة 1596 قد ضم هو الأخر ضمن هيئة موظفين مدارس المذهب المالكي هذا فضلاً على مسجد الجامع الجديد الحنفي الذي شيد سنة 1660 والذي شملت هيئته موظفين مدارس الفقه المالكي وهذا ما يدل على التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في مجال التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني .[2]

وجدت مدارس عليا بقيت متصلة بالمسجد إذ كانت بها تلقى الدروس على شكل حلقات ويتلخص التعليم فيها على الأدب والفقه المالكي والحنفي و التوحيد وقد اختص هذا التعليم على الفئات الميسورة تخرج منها مدرسين وعلماء وفقهاء ومفتين وقضاة وبهذا يظهر أنه كان للجزائر علماء وأدبين مشهورين و مقصداً لطلبة العلم من داخل البلاد وخارجها أمثال "ابن زاكور الفاسي " الذي اجتمع بعدد من علماء الجزائر سنة 1093 هـ ـ 1683 م .[3]

وفي سياق الحديث عن التعايش المذهبي بين المالكية والحنفية في المجال العلمي بالجزائر خلال العهد العثماني تجب الإشارة أيضا إلى المكانة المميزة التي حظي بها عدد من كبار فقهاء وعلماء المالكية لدى بعض الحكام

[1] ابن المفتي ، المصدر السابق ، ص:93

[2] عبد الحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص:135

[3] بلقاسم محمد ، المؤسسات الدينية التعليمية في الجزائر خلال الحكم العثماني المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية المتوسطية ـ مخبر الجزائر والحوض العربي للمتوسط (جامعة سيدي بلعباس) العدد:03 ـ 2016 ص: 2016.2017

العثمانيين ، تقديراً لعلمهم وعملهم إذ تمتع كل من الفقهيين المالكيين "أحمد البوني " و "محمد بن ميمون" الجزائري سمعة عامة ودينية عند الباشا "محمد بكداش " (1706-1710 م) .[1]

هذا فضلاً عن الاحترام الواسع الذي كان يتمتع به فقهاء وعلماء أسرة "الفكون " المالكية من قبل العثمانيين .[2]

ونفس الأمر بالنسبة لعلماء وفقهاء المذهب الحنفي فقد أشارت بعض الكتابات التاريخية إلى تحررهم من البغض عند فقهاء المالكية وعلمائها بالجزائر وصورت لنا بعض ملامح التعايش القائمة بينهم من خلال الإشارة إلى علاقة التواصل العلمي التي تجمعهم ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك مصطفى بن رمضان العنابي الذي كان كثير التنقل إلى مدينة الجزائر للأخذ عن شيوخ الحنفية لها وعن شيخ المالكية "ابن شقرون التلمساني " .

وكذلك العلاقة الوطيدة التي كانت تجمع الفقيه والعالم الحنفي "محمد بن علي بن محمد المهدي " المشهور "بابن علي بن آفندي أحمد بن عمار الجزائري " المالكي الذي تولى وظيفة الإفتاء على المالكية في الجزائر خلال العهد العثماني هذا الأخير الذي وصف شيخه ابن علي قائلا (شيخنا وأستاذنا شيخ الإسلام). [3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص:413

[2] _- Haedo F. de Diego, (1870- 1871), Topographie et Histoire général d'Alger, Revue Africains, N° 14, Tard : Monnereau et A- berbrugger, .p p 399

[3] نويهض عادل ، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ط:2 ، بيروت مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة ، ص:246

الفصل الثالث

انعكاسات التعايش المذهبي بين العلماء والفقهاء و السلطة العثمانية

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين علماء وفقهاء المذهبين الحنفي والمالكي

المطلب الأول : علاقة التفاهم والتعاون

المطلب الثاني : علاقة الصـراع والتنافس

المبحث الثاني : التقارب والقطيعة بين السلطة العثمانية وعلماء المذهبين الحنفي والمالكي

المطلب الأول : مظاهر التقارب والتعاون

المطلب الثاني: مظاهر القطيعة والتوتر

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين علماء وفقهاء المذهبين الحنفي والمالكي

المطلب الأول : علاقة التفاهم والتعاون

تميزت علاقة المدارس الفقهية في ما بينها وخاصةً بين مدرسي المالكية والحنفية بنوع من الصراع والتنافس على التوسع أحياناً وبالتفاهم والتعاون أحياناً أخرى ، إلا أن ذلك لا يعني أبداً كما قلنا أن أعلام المدرستين كانوا على صراع دائم بل العكس من ذلك فكما وجد الخلاف والنزاع بينهم وجد كذالك التفاهم والصداقة والصحبة فهذا ابن علي نفسه عقد صحبة مع تلميذه ابن عمار المالكي فقد ذكره هذا الأخير ووصفه بقوله (شيخنا وأستاذنا "شيخ الإسلام")وشبهه في قول الحكمة بسقراط ، وقد كانت بينهما مجالس أُنْسٍ وعلمٍ ومطارحاتٍ وعبر كل منهما في شعره عن هذه الصداقة الجميلة وكما ، أشاد ابن عمار بشيخه ابن علي أشاد هذا بابن عمار كثيراً فهو القائل فيه :

ما كل من صاغ القريض يجيده معنى ويصرفه على أوزانه

إلا ابن عمار فحسبك من فتى زان النشيد وعدٌّ في أعيانهِ . [1]

ومن بين مظاهر علائق الود و الحب بين المشايخ والعلماء هو الثناء على بعضهم البعض من ذلك العالم الجزائري ومؤرخها أبو راس الناصري الذي يثني على أحد مفتي المذهب الحنفي بمكة المكرمة في كتابه فتح الإله ومنتهَى بقوله : " ومنهم شيخنا الشيخ عبد الملك الشامي ثم القلعي ذو الجانب المرعي الذي ليس فضله يخفى الإمام الحنفي ، مفتي مكة المكرمة المشرفة والدوحة ذات الظل المورفة "

وهذا الشيخ الحسين الورثيلاني الذي عاش في القرن الثامن عشر الميلادي يذكر في رحلته "نزهة الأنظار " أنه لما زار مدينة قسنطينة من بين ما لقاهم من العلماء و الصلحاء الشيخ شعبان قاضي الحنفية ، كما كان علماء المذهبين يجتمعون في غير مناسبة يتبادلون عبارات المحبة والتآخي ويخرجون معاً سواء للتنزه أو في سبيل نشر العلم والإجازات ، فهذا الشيخ أحمد المقري يذكر أن حل بمحروسة الجزائر سنة 1618م

[1] صالح بوبشيش ، المرجع السابق ، ص-ص : 163-164

صحبة جماعة من الأعيان منهم مفتي الحنفية الخطيب محمود ابن حسين ابن قرمان وقد مدحه بقصيدة التي تظهر الحفاوة وتعكس المحبة والاحترام

ذاك الإمام أبو الثنا ذو المجد والرتبا المنفية

صدر الشريعةُ والذي أحيا علوم أبي حنيفةَ

حرس الإله جنابه من سطوة الدهر العنيفة

ومن مظاهر الألفة أيضا بين علماء المذهبين و أتباعهما أنه تم تحويل جامع السيدة من المالكية إلى الحنفية بسبب أهمية موقعه فقد كان له إماماً مالكياً كذالك ثم جعل له الأتراك إماماً حنفياً ، ورغم ذالك لم يثر حفيظة علماء المالكية وأتباعهم وقوبل الأمر بكل رحابة صدرٍ وأخوة فما كان ذلك يحدث لولا أن هناك تسامح وتألف بين أتباع المذهبين وعدم وجود ضغينة أو تربص ببعضهم .

ومن ملامح هذا التعايش أيضاً وفي سنة 1567م لما إزداد ظلم الأتراك وعزم السكان على الثورة ضدهم فإنهم فضلوا في الأخير العقل والحكمة بإبلاغ سيد مدينة الجزائر بشكواهم فقاموا بتكليف "عبد الكريم الفكون" صحبة المفتي عبد اللطيف المسبح وأعيان مدينة قسنطينة والأمثلة في هذا الصدد كثيرة فصفات العلماء الوقار والإنصاف بمكارم الأخلاق والتحلي بالحكمة وهي الفضائل التي تحجمهم عن النزول إلى التشرذم والخوض في مسائل ثانوية أو تغذية اختلافات مذهبية قد تكسر وحدة الأمة وما ذكر هو غيظ من فيض فروابط التعايش قوية وكثيرة بين أفراد مجتمع الجزائر ولو حدث عكس ما تناولناه لا شاع وتواتر ونقله المؤرخون وإن بدا خلاف المذهبين إنما هي نزاعات فردية لا غير. [1] هذا فضلا عن الاحترام الواسع الذي كان يتمتع به فقهاء وعلماء أسرة الفكون المالكية من قبل العثمانيين .[2]

فعلى الرغم من أن المذهب الحنفي كان يحمل في أول الأمر صورة مذهب السلطة إلا أن سكان الجزائر على مذهبهم في معاملاتهم اليومية والفقهية و الاجتماعية من بيع وشراء وزواج وطلاق وكراء

[1] بلقاسم جغيبل ، لخميسي فريح : التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء ، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد:05 ، العدد: 02 ، 2021 ، ص-ص: 516-518

[2] عبد الحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص:138

ومنازعات وغير ذلك من القضايا العامة وهو ما يفسر الروح الدينية والعاطفة الإيمانية لسياسة التعايش الديني للعثمانيين في الجزائر هذه السياسة التي دفعت كثيراً من الجزائريين إلى الأخذ بالمذهب الحنفي. [1]

إن هذه الأحداث لا تنفى أبداً ذلك التفاهم والتعاون اللذين طبعا علاقة المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني إذ تعايشا المذهبان داخل البلاد تعايشاً سليماً ولم تحدث تلك القطيعة بينهما بالرغم من تزكية الطبقة الحاكمة لعلماء الحنفية وفقهائها على حساب العلماء و الفقهاء المالكيين . [2]

ومن مظاهر الألفة و التفاهم نذكر قصيدة للعياشي المغربي يمدح شيخه عيسى الثعالبي بقصيدة طيبة اللفظ و المعنى مطلعها :

إذا غالبتك النائيات فغالب بفخر فضول العلم عيسى الثعالبي

فيرد عليه الثعالبي بقصيدة أخرى :

حي بابنة الفخر العلى والمناقب فريدة فردٍ في امتطاء المناصب

أنت تتهادى في مروط ملامحه تحررها ثيبها على كل كاعبٍ

وعند قراءتنا لتقييدات ابن المفتي نجده يمدح بعض علماء المالكية ويصفهم بالصلاح وقد أفتى على شيخه محمد النيقرو ، العالم الفقيه النحوي الأصولي والمنطقي المتكلمي الفرائضي المحدث على ابنه محمد فقيه نجيب الذي تولى مكان ابنه في التدريس . [3]

---

[1] **Venture de Paradis**, Tunis et Alger au 18 siècle, Paris, Sinbad, 1983, p 260

[2] حماش خليفة : العلاقات بين الجزائر والباب العالي : رسالة لنيل مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، الإسكندرية ، ص: 76

[3] ابن المفتي حسن ابن رجب شاوش ، المصدر السابق ، ص: 73

ولم يكن علماء الفقه المالكي متعصبين ضد علماء المذهب الحنفي بل اعتبره أئمته مذهباً سنياً ولهذا نجد بعض الأئمة من كبار العلماء والفقهاء المالكية في الجزائر انتقلوا من المذهب المالكي إلى المذهب الحنفي وتولوا مناصب هامة في ظل الحكم العثماني كالإفتاء والقضاء وغيرها . [1]

كما سعى العثمانيون إلى فتح جسور التعاون والتنسيق مع الفقهاء بمختلف صفاتهم ووظائفهم سواء منهم القضاة أو الأئمة أو المفتيين شريطة ألا يكونوا مشاغبين ومثيري بلبلة بين أوساط الأهالي وقد وجدوا الكثير منهم في الفترة الأولى من الحكم قبل أن يحدث الاحتكاك بين السلطة والفقهاء وكثيرٌ منهم يحمل الأذى في سبيل نصرة حكمهم والعمل على استقراره نذكر منهم الفقيه التلمساني أحمد بن محمد بن عبد الرحمان بن "زاغو التلمساني " الذي وصف بالفقيه العابد القائم بفروض الطاعة. [2]

المطلب الثاني : علاقة الصراع والتنافس

برغم ما قيل وكتب في حق المذهبين من تعاون وتفاهم بينهما هذا لا يستثني الصراع والنزال في عدة أمور واختلافات حدثت بينهما ولعلى من مظاهر ذلك ماتم ذكره وما جاء على لسان ابن المفتي رجب شاوش حول المفتي المالكي أحمد قدورة وبين النيار في مسألة الزوجة إن أساء إليها زوجها إلى أين يرجع سكناها حيث وصل النزاع بينهما إلى رفع القضية للأمير وانقسامها إلى قسمين أحدهما يفتي باسم المالكية و الأخر في صف مفتي الحنفية حيث كانت الكلمة الأخيرة لمفتي الحنفية وعزل أحمد قدورة . [3]

إن بعض تصرفات العثمانيين جعل التنافس بين العلماء يظهر وكأنه تنافس مذهبي فالعثمانيون يقربون المفتي الحنفي والقاضي الحنفي على المفتي المالكي والقاضي المالكي أما إذا نشب نزاع في قضية من القضايا وتم الاحتكام إلى المجلس وكانت المناظرة هنا تميل الكفة إلى الأحناف من طرف الباشا وهناك رواية لابن المفتي الحنفي أن ابن علي المفتي الحنفي كان يقدح بلسانه في المفتي المالكي " محمد بن نيكروا" وجاء في رحلة

[1] أحميدة عمراوي ، المرجع السابق ، ص: 77

[2] أوجرتني ، الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1520 – 1830 ، رسالة أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة قسم لتاريخ 2014 ، ص: 204

[3] ابن المفتي حسن ابن رجب شاوش ، المصدر السابق ، ص: 102

حمادوش وهو مالكي أن ابن علي غضب منه ذات مرة لأن ابن حمادوش لم يقم له تعظيماً وإجلالاً فالإلحاح في التنافس كانت له نتائج وخيمة على أخلاق العالم وتصرفاته بصفة عامة فانتشرت الرشوة والطمع والجل والتساهل في أمور الدين ومنح الإجازات بسهولة والتعدي على الأوقاف وغير ذلك ماهو ليس من أخلاق العلماء الحقيقيين . [1]

أما الحادثة الثانية فهي خصومة ابن علي مع محمد بن "نيكروا" مفتي المالكية سنة 1150هـ وهي الخصومة التي أدت إلى وفاة ابن "نيكرو" 1152هـ [2].

شاهد من المسألة أن هناك قضايا خلافية بين العلماء عامة وبين علماء المذهبين خاصة ، إلا أنها تخضع للحوار والمناظرة بحضور العلماء والأعيان وإذا استعصى الأمر ترفع للحاكم من بين المسائل والنوازل التي شغلت علماء ذلك الوقت مسألة الدخان حيث تناظرا حولها علماء الجزائر على اختلاف مذاهبهم .

وهي المسألة التي شغلت أيضاً علماء البلد من أبرزهم الشيخ عبد الكريم الفكون الذي ألف فيها رسالته المسماة " محدد السنان في نحور إخوان الدخان" ولم يجانبها الشيخ عبد القادر الراشدي حيث ألف فيها هو الآخر كتاباً سماه "تحفة الإخوان في تحريم الدخان" وعزر حججه بقول وأقوال العلماء من المالكية منهم سيدي أحمد الزروق من قوله مايلي :

وكم من أطود العلوم يافتى تحريم الدخان عنهم أتى

كسالم السنهوري واللقان الشيخ إبراهيم أهل الشان . [3]

وبعد حديثنا عن مظاهر التعايش المذهبي بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني تجب الإشارة إلى قضية مهمة وهي أن هذا التعايش لم يكن حقيقته تعايشاً مطلقاً بدليل حدوث عدة خلافات بين أعلام المذهبين والتنافس الشديد القائم بين المدارس الفقهية المالكية والحنفية من أجل التوسع والانتشار

[1] أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ، ص: 404

[2] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج: 21 ، ص:302

[3] بلقاسم جغيبل ، لخميسي فريح : المرجع السابق ، ص: 518

في ربوع البلاد هذا فضلاً على تدخل السلطة في كثير من الأحيان التي اشتد فيها الخلاف بين علماء المذهبين لصالح أعلام المذهب الحنفي .

فخلال المناظرة التي حصلت بين المفتيين محمد النبار الحنفي وأحمد قدور المالكي وقد قيل أنهما اختلافا اختلافاً شديداً وصل إلى تبادل الاتهامات بينهما وبعد انعقاد المجلس الشرعي بالجامع الكبير دعاهم الباشا عنده في قصره بحضور العلماء وقرر أخيراً الأخذ برأي المفتي الحنفي وعزل المفتي المالكي قدورة إن دل هذا على شيء إنما يدل على تدخل الحكام في حسم المناظرات التي كانت تجرى آنذاك لصالح علماء وفقهاء المذهب الحنفي .[1]

ونجد أبو القاسم سعد الله قد أعطى الصورة الحقيقية لذلك الصراع والتناحر بين علماء المذهبين في أمور عدة فكان بينهما ، تنافس هدام لذلك أن مجال عملهم كان محدوداً وبدلاً من أن يبحث العلماء عن مجالات أخرى للعمل والتقدم فيها دخلوا في حرب بين أنفسهم وكان سلاحهم فيها ليس العلم والأخلاق والكفاءة ولكن الجهل والصغار والضعف وهكذا شاع بينهم نتيجة ذلك السجن والتغريم والاهانة والنفي والعزل المشين وحتى الإعدام ومصادرة الأموال وقد أخذ التنافس شكلين على الأقل الفردي والعائلي ولعلى التنافس الأول أقل ضرراً من الثاني لأنه كان ينتهي بانتهاء المتنافسين بالعزل أو الموت ، وأما التنافس العائلي فهو طويل المدى وقد يستغرق أجيال يؤدي إلى التناحر الشديد والنتائج السلبية ومن النوع تنافس سعيد قدورة و القوجلي الذي أشرنا. إليه ومن جهة أخرى حاول المفتي محمد ابن نيكرو أن يتخلص من نائبه في الخطابة ولكن هذا لم يذعن له والتجأ إلى الخزناجي وإلى إثارة العامة على ابن نيكرو وانضم إلى خصومه وهم المفتي الحنفي محمد ابن علي ومحمد ابن ميمون قاضي بيت المال ومصطفى العنابي ، ومن جهة أخرى فإننا لا نشك في تحيز ابن المفتي و الفكون أحياناً في تناولهما للعلماء المعاصرين أو العلماء الذين تنافسوا مع أقاربهم على الوظيف .[2]

[1] عبد الحفيظ موسم ، المرجع السابق ، ص-ص : 143-144

[2] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج:01 ، ص-ص: 404-408

المبحث الثاني : التقارب والقطيعة بين السلطة العثمانية وعلماء المذهبين الحنفي والمالكي.

المطلب الأول : مظاهر التقارب والتعاون

يمكننا أن نصف الحكام في علاقتهم بالفقهاء كما جرت عليه العادة إلى قسمين متابينين قسم قدم فروض لطاعة والاحترام للفقهاء وقسم آخر رفض التعامل وكانت علاقته بهم سيئة ومضطربة ولم يكن فقهاء المالكية والأحناف في نفس المستوى من حيث طريقة التعامل التي تلقها فقهاء المذهبين من طرف السلطة الحاكمة فقد كان المفتي الحنفي الذي يمثل المذهب الرسمي للدولة يحظى برعاية خاصة في أغلب الأحيان [1]

عادة ما تكون حاجة السلطة إلى الفقهاء أكبر من حاجة الفقهاء لرموزها وأركانها فتبادر السلطة بمراسلة الفقهاء تطلب منهم العون والمدد خاصة حينما يتعلق الأمر بالمحافظة على السلطة في الأوقات العصيبة ، فيتفنن الحكام في كتابة رسائل الود والمحبة والتقرب من الفقهاء مالئينا أسطرها بالآيات والأحاديث النبوية شارحين الواجب الشرعي لهم ومذكرين إياهم بضرورة طاعة أمير المسلمين ونصرته وتبين لنا هذه الصورة من المراسلات ، التي تمت بين "يوسف باشا" و"الشيخ الفقيه أحمد بن ساسي البوني " ومما جاء في رسالة يوسف باشا "هذا والمراد إعلامكم أن كنا أول يوم عقد العزم على الجهاد لوهران واستخلاصها من أيدي حزب الشيطان وإنقاذها من ورطة الكفر والظلال" [2]

كان العلماء يمثلون الرأي العام في الجزائر خلال العهد العثماني فهم رغم ترفهم الطبقي كانوا أعلى طلبة بالناس في الدروس ومجالس الفتوى والقضاء والزوايا ولهذه المكانة التي كانت للعلماء كان العثمانيون يقدروهم ويخشوهم ويتقربون منهم ويمنحوهم الهدايا ويمكننا أن نقسم هذه العلاقة إلى طيبة وسيئة . [3]

وأكبر عمل يستطيع العالم أن يقوم به نحو الحاكم هو نصحه وتوضيح ما هو ديني وما هو غير ديني وحتى هذا النصح كان يعلق في قالب لا يحس منه الحاكم أن العالم يتدخل في شؤونه وكان بعض العلماء قد

[1] أوجرتني، المرجع السابق ، ص235

[2] أوجرتني ، المرجع السابق، ص332

[3] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي المرجع السابق ، ج01 ، ص409

وجدوا من التحريض على قتال الأسبان في وهران مجالاً حراً للتعبير عما في أنفسهم نحو السلطة ونحو الدين وهذا الموقف لا يعتبر تدخل من العلماء وإنما يعتبر تأييداً لما كان العثمانيون يقومون به ويعتبر تأليباً للرأي العام ضد الإسبان .[1]

بما انه لا يمكن في وسع السلطة الاستغناء عن العلماء في مجالات الحكم كالإدارة وضمان ولاء الأهالي خاصة وهذا لأنهم يمثلون الرأي العام وكذلك لثقة الناس فيهم أكثر من رجال السياسة قدرهم العثمانيون وتقربوا منهم وخشوا بأسهم وبالمقابل فإن العلماء كانوا هم في حاجة إلى الحكام سواء كانوأ دايات أو بايات طمعاً في المال والوظيف أو للتأييد ضد منافس لهذا نجدهم يتقربون من السلطة ورجالها بشتى الوسائل خاصة الشعر حيث وجد من العلماء مدح الحكام سواء عند توليهم للحكم أو عند انتصارهم وقد بالغوا في مدحهم هذا وأشهر من مدحه العلماء الداي محمد بكداش الذي نسب له النسب الشريف حيث ذكر أحمد البوني هذا في قصيدته الأولى التي ذكر له فيها سبب وشاية حساده به ونفيه من طرف الداي حسين خوجة الشريف جاء فيها :

ياطالبا للفصلِ والجود ثم العدل

والعلم والرياسة والحكم والكياسة

أعمد إلى الظريف بكداش الشريف .[2]

وبالمقابل شجع الحكام علماء " اسطنبول" على القدوم إلى الجزائر لهذا قدم إلى الجزائر العلماء والفقهاء بجانب و الدراويش وهناك أمثلة عديدة على ورود هذا النوع من المثقفين التي كانت مهمتهم بالدرجة الأولى التدريس ونشر العلم ويذكر لنا أبو القاسم سعد الله قائمة من هؤلاء أمثال : محمد بن علي الخروبي المعروف بالطرابلسي الذي قدم من السلطة العثمانية إلى الجزائر ثم قام منها بمهمات دبلوماسية في المغرب

[1] المرجع نفسه ص:410

[2] شدري معمر رشيدة ، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات ص40

الأقصى قبل أن يستقر في الجزائر ومنهم الشيخ فتح الله الذي استقر في قسنطينة بعد أن انتقل بين سورية واسطنبول ومدينة الجزائر . [1]

وذكر في كتاب "ديقو هايدو" أن سياسة العثمانيين الدينية في لجزائر خلال العهد العثماني تبين مدى اهتمام العثمانيون على مبدأ التسامح الديني الذي استغرب له الأجانب الأوربيون نظراً للروح العدائية التي كانت سائدة حين ذاك في أوروبا ومرجع هذا التسامح يعود بالدرجة الأولى إلى الدين الإسلامي الذي يحترم جميع العقائد والأديان الأخرى طبقاً لحرية مارسته الأديان في الإسلام [2]

وما يلاحظ أن الباشاوات كانت لهم الشهرة بتقريبهم للعلماء ومراعاتهم إما حباً في الدين والعلم وإما طمعاً في تأييدهم وإما حباً في والثناء وقد عثر الكاتب المؤرخ أبو القاسم سعد الله على ما أكده العياشي في رحلته من أن يوسف باشا كان يفهم مقاصد العلماء رغم أنه تركي ، فقد تبادل الرسائل مع بعض علماء عنابة مثل: محمد ساسي البوني وقد رد محمد ساسي البوني على آهل عنابة .[3]

وكان من أهم ميادين التعاون بين الفقهاء والسلاطين مقاومة العدوان الأجنبي فقد كانت مشاركته العلماء والطلبة في المعارك مشاركة فعالة بالإضافة إلى الدعاء من على المنابر و المباركة والتضرع إلى الله لنصرة المسلمين فقد كانوا يجارون بالشيخ والدعاء لله في المساجد والزوايا والاستنجاد به وقراءة صحيح البخاري تبركاً به فقد اتخذ الفكون في كتابه منشور الهداية أمثلة عن فقهاء نالوا حظوة كبيرة لدى السلطان أما لعلمهم الواسع وإما لموادعة السلطان لهم ومن الأمثلة التي أوردها نذكر "المولى علي" القاضي الجليل الذي أطنب "الفكون" في مدحه وذكر محاسنه وقدراته العقلية الكبيرة . [4]

---

[1] أحميدة عمراوي ، المرجع السابق ، ص: 57

[2] كورين شوفاليه ، الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر 1510-1541 م ، ترجمة جمال حمادنة الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، ص:74

[3] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص:412

[4] أوجرتني ، المرجع السابق، ص: 334-335

ووجد بعض العلماء ممن كان مبالاً للسياسة فيمدح حاكماً ويذم آخر مثل : المفتي ابن علي الذي اسند بكداش في لفتح الأول لوهران في قصيدته اعتذر له فيها عن تأخره على تهنئة كما أنه لام من سبق الداي بكداش من الحكام على تفاعلهم وأتهمهم بالرشوة والفساد وحب المال قال فيها :

إني وإن أجحفت أول مرة على خوض هذا البحر والغير العائم

فما هي إلا هيبة الملك قلما على مثلها في الناس يقدم قادم

كل رئيس يرتجي لخطو بها شاغل في لذاته وهو نائم

رضوا بالرش في دين حيث تخلقوا وقد رسخت في الأرض تلك الأراقم . [1]

وقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" حول التقارب بين السلطة والعلماء حيث قال: لم يكتف الأتراك بأن فرضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين وإنما صاروا يقدمون لهم أكبر الامتيازات و أثمنها وصارت أماكن سكناهم وضرائحهم بعد الموت مقدسة ، كما أن القانون لا يمس كل من لجأ إليه. [2]

ومن أمثلة التقارب نجد ما وجهها الديات والبايات لعلماء بيت الكتروسي بمازونة خير دليل على إحترام السلطة للعلماء حيث وصف السيد أحمد بن خدة في أحد الظائر (الولي الصالح القطب الناصح شريف السنين وحسب ميال العرب ومعاني الجود والكرم سيدي أحمد بن خدة ابن الوالي الصالح المعظم الشهير سيدي علي الكتروسي)كما وصف الشيخ محمد بن المهدي الكتروسي في ظهر أخر "العالم لأجل المرعي المبجل الزكي الأفضل السيد محمد بن المهدي العالم الأواه الخائف من مولاه المرحوم بكرم الله الحي القيوم السيد محمد بن المهدي برد الله ضريحه واسكنه من الجنان فسيحه) وقد وصلت درجات التقدير والاحترام إلى معاقبة كل من يسيء إلى العلماء وذلك من الخوف على الرغبة كما أظهر العثمانيون احترما مبالغاً فيه

[1] شدري رشيدة معمر ، المرجع السابق ، ص-ص: 144-145

[2] حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، ص-ص: 72-73

للعلماء والمرابطين الأحياء وبالغو أيضاً في تقديس أضرحة الأموات منهم حتى أصبحت أضرحتهم وزواياهم ملجأ للفارين والهاربين في وجه الأتراك .[1]

المطلب الثاني: مظاهر القطيعة والتوتر

هناك عدة أسباب ودواعي أدت إلى اضطراب وتوتر العلاقة بين الحكام العثمانيون والعلماء منها السياسة والضريبة وعلاقة الحكام بالرعية ودور الزوايا كل هذا ما دفع العلماء إلى الانتقال من صف المدافعين والسند القوي للحكام إلى صف المحرضين للسكان .[2]

اتسمت سياسة الأتراك في الآونة الأخيرة بعداوتها للعلماء ومحاولة منها إخضاعهم لنفوذهم ، كل هذا أدى إلى وقوع نوع من القطيعة بين الزوايا وأتباعها،اعتمدت السلطة على إبعادهم لأنهم يشكلون خطراً عليها من هذه الإجراءات القتل والعزل من الوظائف والمصادرة والمضايقة ووصل بهم الأمر حتى النفي خارج الوطن وكان مصير البعض منهم السجن ممن عارضوا السلطة .[3]

ويصف لنا حمدان بن عثمان خوجة الفترة التي وصل إليها الحكام العثمانيون في الآونة الأخيرة حيث يقول (من يريد أن يصبح بايا ما عليه أن يذهب إلى أقارب أحمد باشا ويقدم لهم الأموال حيث كانت المناصب تباع وتشترى وهذا ما ساعد رجال الحكم الذين كان ظلمهم يتجاوز القانون)[4]

وجاء على لسان العنتري ما يلي (أن الأتراك في بدء أمرهم عملوا بين الناس ولم يظلموا أحداً أو حين تمكنوا مارأو يظلمون الناس ويسفكون دماءهم ويأخذون أموالهم بغير حق ويعدون ولا يوفون ويؤمنون ويغدرون كما يعلم ذلك مما تقدم ..... اشتهر ا الترك بالظلم وجاروا ولم يزل ظلمهم يزداد حتى تم تجاوز الحد .[1]

---

[1] بوجلال قدور ، مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671-1830 ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2017، ص-ص: 176-177

[2] شدري رشيدة معمر ، المرجع السابق ، ص:148

[3] المرجع نفسه ، ص:174

[4] حمدان بن عثمان خوجة ،المرجع السابق ، ص-ص:112-113

عند التحاق الجزائر بالدولة العثمانية حاول العثمانيون تقريب إليهم رجال الدين من علماء ومرابطين وذلك لاستخدامهم كواسطة بينهم وبين السكان وبغية الجهاد ضد الأسبان والغزوات الصليبية على السواحل الجزائرية فالعلاقة تميزت في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ، خاصة بعد تحرير مدينة وهران سنة 1792 لتتحول من تحالف إلى قطيعة ونفور . [2]

ومع بداية القرن الثامن عشر كان للحكام الأتراك أن تتحول أنظارهم إلى داخل البلاد لإيجاد مصادر دخل بعد أن تضاءلت معالم الجهاد البحري وإبعاد التهديد المسيحي كانت نتيجة التوتر في علاقة الحكام الأتراك برجال الزوايا واستمرار هذه العلاقة بشيوخ الزوايا يعتبر بها نوع من الفتوى والتوتر في بعض الحالات فكانت ملامح العداء السافر والصراع المحتدم مع نهاية القرن الثامن عشر . [3]

نجد أن الحكام العثمانيون لم يعملوا على دمج التنظيمات الاجتماعية من جماعة ومشيخات ومرابطين في نظام واحد فعهدهم لم يكن في المستوى المطلوب فقلت ثقة الشعب فيهم لأنهم كانت مراعاتهم لمصالحهم وأمورهم الشخصية ولم يهتم بأحوال الرعية . [4]

وجاء على لسان المؤرخ "مؤيد محمود حمد المشهداني " عن الحكام العثمانيون ما يلي: كان من الأخطاء التي ارتكبها الأتراك عدم محاولتهم ربط المجتمع في الجزائر لحكمهم واستمرت علاقاتهم بالمجتمع الجزائري تتهم بالسوء وبطابع نفعي بحيث دون أية محاولة للتوحيد السياسي وهذا ما يظهر شكل واضح في تاريخ الثورات التي حدثت فيها ضد أي حكم أو حاكم . [5]

---

[1] محمد صالح العنتري ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة مراجعة وتقديم وتعليق يحي بو عزيز الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، ص: 81 ، 2007

[2] **Shuval**, **Tal** , (1998), La ville d'Alger vers la fin du 18 siècle. Paris : CNRS P345

[3] نصر الدين سعدوني وبو عبد الله ، المرجع السابق ، ص 39

[4] شدري رشيدة معمر ، المرجع السابق ، ص161

[5] ابن سحنون الراشدي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق وتقديم : المهدي البو عبدلي الجزائر مطبعة البعث ، 1973 ، ص56

إن انشغال الحكام طوال الفترة العثمانية بالدفاع عن الجزائر واهتمامهم بالجانب العسكري أدى كل هذا إلى إهمال الجوانب الحضارية لا سيما الثقافية العلمية منها التي لم تحظ بعيناتهم ولهذا لاغرابة في عدم تلقي علماء الجزائر العناية الكافية من رجال السلطة العثمانية الأمر الذي جعل أهل العلم يهجرون الجزائر .

إن العلاقة بين العلماء والسلطة العثمانية خاصة في مرحلة الدايات كانت جد حرجة تشابها الحروب والفتن والقلاقل والاضطرابات المتلاحقة كانت نتيجتها سلبية وكثيرة على نفسية العلماء والمرابطين وشيوخ الزوايا و الطرق [1]

مما أدى إلى حدوث القطيعة بين الزوايا وأتباعها وبين الحكام وعمدوا إلى القتل بمجرد تدخلهم في السياسة [2] مثل ما فعل محمد بكداش مع أحمد قدورة و علال قدورة [3]

إذ توترت العلاقات بين السلطة والفقهاء الرافضين مع الاقتراب منها حيث يعتبر سلوكاً اتبعه كثير من الفقهاء والعلماء آنذاك سلوكاً يبين رغبتهم في اعتزال السلطة ودواليب الحكم مبرزين اعتزال دار السلطان وكل ما يمد لها بصلة من أقرب القربات التي تحصلها المرء .

وقد برر علماء المقاطعة لدار السلطان موقفهم بوجود كثير من العلماء كانوا يتسارعون إلى أبواب السلاطين والحكام الجائرين وبدلاً من أن يقوموا بواجبهم في النصح تراهم يترددون على قصورهم ويخالطونهم ويسعون إليهم مما يمنح لهؤلاء الطغاة والحكام الفرصة في تكبيل هؤلاء العلماء وتكميم أفواههم بغير سيف ولا سوط حيث نجد من العلماء الذين حيدوا رفضهم الاقتراب من دار السلطان وبين السلطة الحاكمة الحقيقية العالم أحمد المقري الذي لم يكن رجل سياسة وزاهدا في الحكم ومراتبه فلم يذكر أنه كان له اتصالات مع سلطان أو باشا . [4]

[1] بو جلال قدور، المرجع السابق ، ص350

[2] شدري رشيدة معمر ، المرجع السابق ، ص163

[3] ابن المفتي حسن ابن رجب شاوش ، المصدر السابق ، ص106

[4] أوجيرتي ، المرجع السابق ، ص-ص 338-339

ومن حالات الانسداد السياسي بين الفقهاء والسلطة فقد ذكر ابن المفتي في تقييدا ته حيث يقول (وأول من خطب بالجامع الجديد بباب البحر بعد تمام بنائه ، قرباش أفندي وكان قرباش أفندي هذا عالماً جاء من بر الترك يجمع عليه الجموع وهو أمر يكرهه الولاة فنفوه) [1]

ومن السياسات التي مورست في حق العلماء والفقهاء حيث نجد الباشا بكداش نفسه هو الذي إنتقم من المفتي أحمد قدورة فأعدمه رغم علمه ومكانة أسرته ولقد لقي هو أيضاً نفس المصير [2]

إن من أهم الأساليب التي اتبعها الحكام ضد العلماء كذلك أيضاً هو تعرضهم لمختلف أصناف المتابعة و أشكال القهر وذلك بسبب دورهم السياسي والثقافي والاجتماعي الذي حضي به العلماء إذ تعتبر عملية العزل من الوظيفة من الأساليب القمعية التي اعتمدها الحكام العثمانيون وقد شكل عزل القضاة والفقهاء وسيلة لمحاولة ردع وتضييق الخناق على العناصر المعرضة لهم . [3]

هذا وقد كان تسلط واستبداد الحكام العثمانيين والبايات على وجه الخصوص التي أدت إلى النفي والهجرة القسرية والفرار ، فاستبداد الباي حسين أدى إلى خروج وهجرة الشيخ الشارق بن تكوك إلى المغرب بعد مقتل شيخه .....) [4]

ومن أمثلة وساطة العلماء بين السلطة والأهالي ما قام به "عبد الكريم الفكون" حين وجهه أهل البلد لما قاموا على واليها إلى المحروسة الجزائر دار سلطانها وصحبه أبو محمد اللطيف المسبح فلما انصرفوا خلعوا البيعة صادفهم خبر ذلك بعد استقرارهم بدار السلطنة فأتاهم خبر ما أحدث أهل البلد بعدهم بنهب وخلع رقبة البيعة من أعناقهم ففر الفكون والمسبح قاصدين زواوة فبعث في أثرهم وسجنهم ثم أطلق سبيلهم. [5]

---

[1] ابن المفتي حسن ابن رجب شاوش ، المصدر السابق ، ص102

[2] ابو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 416

[3] مختار مخفي ، العلماء والسلطة ، ص 162

[4] ابن سحنون الراشدي ، المصدر السابق ، ص51

[5] عبد الكريم الفكون ، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية تقديم وتحقيق وتعليق : أبو القاسم سعد الله دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ط 01 ، 1987 ، ص 48

ما يمكن التوصل إليه واستنتاجه أن سياسة العثمانيين التعسفية هي التي بدورها وسعت الهوة والفارق بين السلطة والعلماء ومما زاد في اتساعها هو فقر الجزائريين وشعورهم بخيبة أمل والضعف بعد غلاء الأسعار مما أدى بهم إلى تغيير الوضع عن طريق التمرد والقيام بالثورة ضد السلطة الحاكمة .[1]

[1] بو جلال قدور ، المرجع السابق ، ص: 352

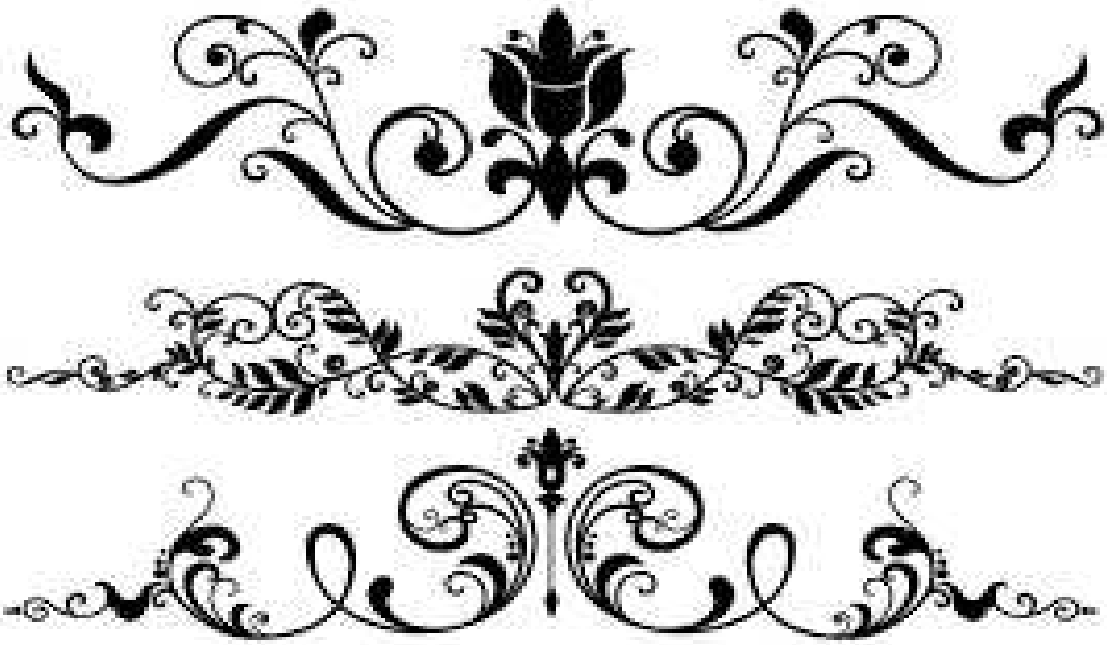

خاتمـــــــــة

خاتمة

لقد توصلت في الأخير بعد دراستي لموضوع التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية المظاهر

و الانعكاسات عن جملة من النتائج نقدمها فيما يلي :

1-اعتبار المذهب الحنفي في الجزائر المذهب الرسمي المعمول به والذي حظي بمكانة هامة من طرف العثمانيين وذلك بعد قدومهم للجزائر

2-أن المذهب المالكي تعرض للتهميش والمضايقة من طرف العثمانيين لكن نجد سكان الجزائر الأصليين قد تمسكوا بمذهبهم وهذا ما لمسناه في المعاملات اليومية والفقهية .

3-من ملامح ومظاهر هذا التعايش ما نجده في مجال القضاء والإفتاء وكذلك التحبيس بين المذهبين الحنفي والمالكي ضف إلى ذلك مجال التعليم الذي جمع بين المدرسين و الفقهاء .

4-اعتبار هيئة المجلس العلمي نموذجا للتعايش حيث يمثل المحكمة الشرعية و التي ضمت المفتيان والقاضي المالكي والحنفي ، وذلك لمعالجة القضايا الشرعية والفقهية بينهما حيث نجد أن الصراع سجل بين المذاهب الفقهية.

5- غم أن المجتمع الجزائري مالكي الأصل إلا أنه في مجال التحبيس والوقف يعتمد على المذهب الحنفي الذي قدم الكثير من التسهيلات والمعاملات في هذا المجال .

6-كان المجلس الشرعي هيئة هامة في الجزائر حيث تعرض عليه مختلف القضايا الشائكة للنظر فيها من الجانب الشرعي حيث يعتبر مرجعية فقهية يعود إليه القضاة في كلا المحكمتين المالكية والحنفية.

7- الحرية التامة والعنان المطلق للجزائريين في اختيار المحكمة التي يريدونها سواء مالكية أو حنفية أدى إلى ظهور هيئات ومؤسسات دينية وتعليمية التي ضمت فقهاء وعلماء في مجال التعليم والإفتاء والتدريس فكانت العلاقة بينهما علاقة تواصل علمي يلم بعلماء المذهبين .

8-إن نظرة المذهبين كانت مختلفة ومناسبة بخصوص التحبيس فالمذهب المالكي يرى ضرورة صرف التحبيس على المصلحة العامة بينما المذهب الحنفي يسمح بجواز انتفاع الموقوف بحيث لا يعود الوقف إلى الغاية التي حبس من أجلها .

9-على الرغم من الأهمية الكبيرة التي قدمها العثمانيون لأجل دعم حضور المذهب المالكي الذي ظل قائماً على المستوى العلمي للجزائريين وهو ما يدل على وجود نوع من التوافق بين المذهبين في مجال التعليم والتدريس .

10-إن المتتبع لمسار الحركة الفقهية في الجزائر يقر على الازدواجية بين الحنفية والمالكية خلال الوجود العثماني إذ أصبح التعايش بينهما جلياً واضحاً في عدة قضايا عامة .

11-يمكن التأكيد على أن التعايش المذهبي بين الأحناف والمالكية في الجزائر العثمانية قد سجل للتاريخ الإسلامي بشكل عام تجربة تاريخية واضحة للعيش المشترك في الإسلام وذلك من خلال صور الترابط والتآخي والاحترام الذي فرض احترامهما وطاعتهما على الشعب أولاً وعلى السلطة ثانياً .

12-إن العلاقة بين العلماء والفقهاء وكذلك السلطة الحاكمة اتخذت عدة أشكال ومظاهر فالعلماء والفقهاء فيما بينهما سادها نوع من التقارب والتعاون ولكن هذا لا يستثني وجود مظاهر للضغينة والعداوة التي سادها نوع من القطعية والتوتر الذي حصل في مواقف عدة .

13-كما تبين لنا أن السلطة العثمانية وقفت على مسافة واحدة بين علماء المذهبين ويظهر ذلك جلياً في حرية الأهالي في اختيار أحد المذهبين ولم تقرب العلماء أي مذهب على أخر بل استعملهم جميعاً لأغراض سياسية .

14-وفي الأخير إن هذه النتائج التي خرجت ا لا تعد سوى أن تكون مجرد آراء واستنتاجات قابلة للمناقشة والتعديل كما يمكن من خلالها اتخاذ مواضيع عديدة للدراسة في أوجه مختلفة ونرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في تحقيق ولو جزء بسيط من الأهداف المرجوة والإجابة على الإشكاليات المطروحة وفك اللبس والغموض حول التعايش والتوافق بين المذهبين في الجزائر العثمانية.

ملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01 وثيقة أرشيفية تعود للمجلس العلمي بالجامع الأعظم بالجزائر خلال القرن 18م

_ من الانترنت عن طريق محرك البحث قوقل

الملحق رقم 2: سجلات المحاكم الشرعية بين المحمكتين المالكية والحنفية

_من الانترنت محرك البحث قوقل

الملحق رقم3

أقـــدمُ عقـــد حُـــبُس مخطـــوط علـــى الجلـــد 958هـ/1551م

بسم الله الرحمان الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما حبس الفقيه الوجيه الحبيب الأصيل أبو عبد الله محمد بن المنعم المرحوم أبي الحسن علي بن المنعم المرحوم أبي عبد الله محمد بن جرواش جميع الجنة المعروفة بحدبت المشطـ الكائنة خارج بلب الواد احد أبوب الجزائر [redacted] المحـــوط بـــالله تعـــالي وبحـــدها شرقا بانحراف القبلة الطريق التي يسلك عليها للزغارة ومن جهة أخرى جنة مخلفة عن أحمد السفاج ومن جهة أخرى جنة تعرف)كذا(العريان وغربا جنة لـة بانحراف الشرق والطارق والصاعد للزغارة... على أولاده علي ومحمد [redacted] الكبيـــرين وعلـــى أولاده الصغار الآن في حجره وهم محمد والمبارك والسميرة وسلطانة وفاطمة وعلى من سيولد له بعد مدة ذكرا وأنثى إن قضى الله تعالى للذكر منهم في ذلك مثل حظ الأنثيين ثم على أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام لا يدخل في ذلك الأباء مع الأبناء ومن مات منهم عن غير عقب رجع نصيبه إلي الباقين منهم على الشرط المذكور فإذا انقرضوا عن آخرهم ولم يوجد منهم احد رجع حبسا على أولاد ابن عمه الفقيه محمد ابن احمد بن جرواش للذكور منهم على السواء والاعتدال بينهم بالسوية ثم رجع نصيبه إلي الباقين منهم على الشرط المذكور فإذا انقرضوا عن آخرهم ولم يوجد منهم احد رجع [redacted] ا حبسا على جامع الغزالي غزل الغزالين من هذا البلد الجزائر المحوط بالله تصرف غلاته عاما بعد عام على مايحتاج إليه الجامع المذكور من بناء لشراء وحصور وزيت وغير ذلك من مصالح الجامع المذكور بعد أن أقام منه مصالح الجنة المحبسة... بسا مؤبدا ووقفا دائما لا يغير عن حاله ولا يبدل عن سبيله حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين أراد المحبس المذكور بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم ولا يضيع الله اجر من أحسن عملا وتخلا المحبس محمد المذكور عن الجنة المحبسة المذكورة وأسلمها إلي ولديه علي ومحمد الكبيرين فقبضاها منه وحازاها لأنفسهما ولأخويها واحد وأربعون الآخرة عن تمام ثمانية وخمسين وتسعماية[1].

[1] وافية نفطي المرجع السابق ص 514

الملحق رقم 4 نموذج عقد حُبُس يبين ظاهرة الانتفاع المشروط للمستحقين

عقد حبس نفسة بنت يوسف بتاريخ أواخر ربيع الأول 1192هـ/ افريل 1778م[1]

[1] المرجع السابق ص 526

الملحق رقم 5: وثيقة مصورة نموذج من محضر المجلس العلمي حول الصدقات المرسلة لفقراء الحرمين الشريفين.[1]

[1] حمصي لطيفة المجتمع والسلطة القضائية، المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1710 - 1830 نموذجا ص 249

الملحق رقم 6 تشكيلة هيئـة المجلس العلمي انطلاقا من عقود المرافعات بالمحاكم الشرعية[1]

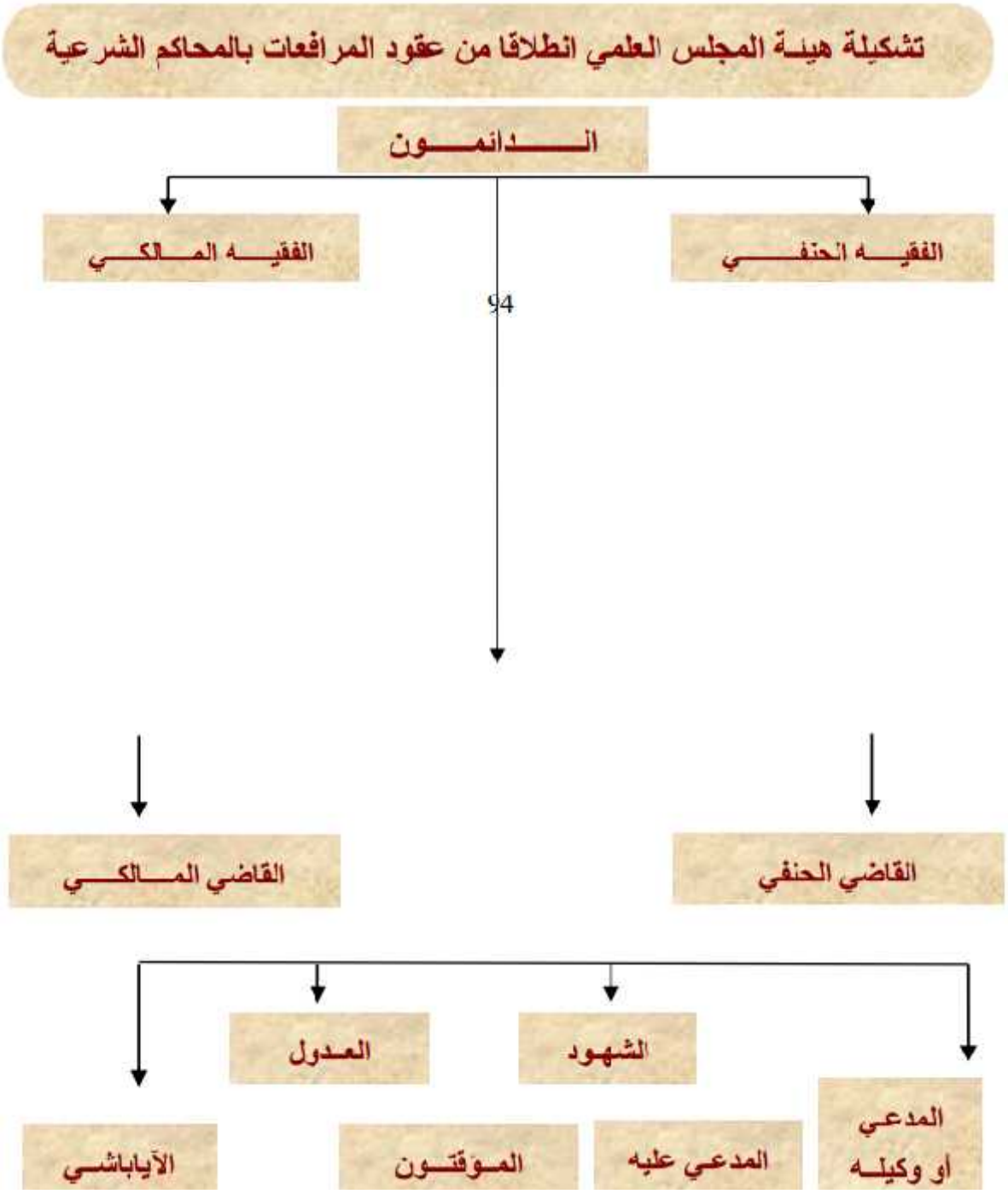

[1] حمصي لطيفة هيئة الافتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ص ص 94-95

الملحق :7سؤال حول الرجوع عن التحبيس في المذهب الحنفي[1]

م، ش،ع (2/4) و (21).

– سؤال حول التحبيس على المذهب الحنفي و الرجوع فيه إنْ احتاج لذلك.

الحمد لله (...) أراد رجل تحبيس جنة ابتداء على نفسه مقلد في ذلك لبعض علماء مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه ثم بعد وفاته على من شآ ثم ان تحوج في آخر عمره و اظهر مبيعها هل يسوغ له ذالك بينو لنا الجواب توجرون و ترحمون و السلام عليكم

و نص الجواب الحمد لله اذا كان كما ذكر فيجوز له ما رامه على قول بعض ائمة الحنفية كما هو مقدر و مبين في مـــواقعه و الله اعلم و كتب محمد بن مسلم وفقه الله الجواب اعلاه صحيح و عليه يـــوافق محمد بن سعيد وفقه الله الحمد لله والفتـــــه على ما اجاب به المفتيان حدده الفقير اليه سبحانه ابراهيم القاضي بمدينة الجزاير عفى عنه نص رسم التحبيس

الحمد لله بعد ان ملك المكرم الاجل السيد محمد الشماع بن علي المذكور هو مبتاعا في الرسم المحوق هاذا به جميع الجنة الكاينـــة بفحص تيقصرين خارج باب عزون احد ابواب الجزاير المحمدية بالله تعالى (...؟) هم حفدته بنات ولده من صلبه المـــرحوم الشاب محمد و هن فاطمة و خديجة و على زوجته حسنة بنت الحـــاج علي و ان توفيت او تزوجت يرجع حقها لمن عـــداها من المحبس عليهم المذكورين على ان للذكر منهم مثل حظ الانثيين و على اعقابهم و اعقاب اعقابهم ذكورهم و اناثهم ما تنـــاسلوا و امتدت فروعهم في الاسلام و من مات منهم عن عقب فلعقبه و من مات منهم من غير عقب رجع نصيبه لمن في درجته من المحبس عليهم لا يدخل الابنـــاء في وجـــود الآباء فان انقطع نسلهم و لم يبق واحد منهم رجعة الجنة المذكورة حبسا و وقفا على اختي المحبس المذكور و هما فاطمة و خديجة اخوته للام و على ابنة اخيه المرحوم احمد الدباغ و هي ام الحسن على التسوية بينهم و الاعتـــدال و اعقـــابهم و المرجع الاخير فقراء الحرمين الشريفين و ان تحوج هل يجـــوز له مبيعها دون قول للمحبس عليهم (...؟) اول ربيع الاول التين و ماية و الف ـــــــ[1] اوايل شهر الحـــرام خمسة و ماية و الف (...)

[1] بوخالفة وفاء ، التعايش المذهبي (المذهب المالكي والمذهب الحنفي) في الجزائر خلال العهد العثماني. ص ص 97

الملحق (8) بيان محاسبة السيد (كذا) قاضي السادات الحنفية ابن السيد[1]

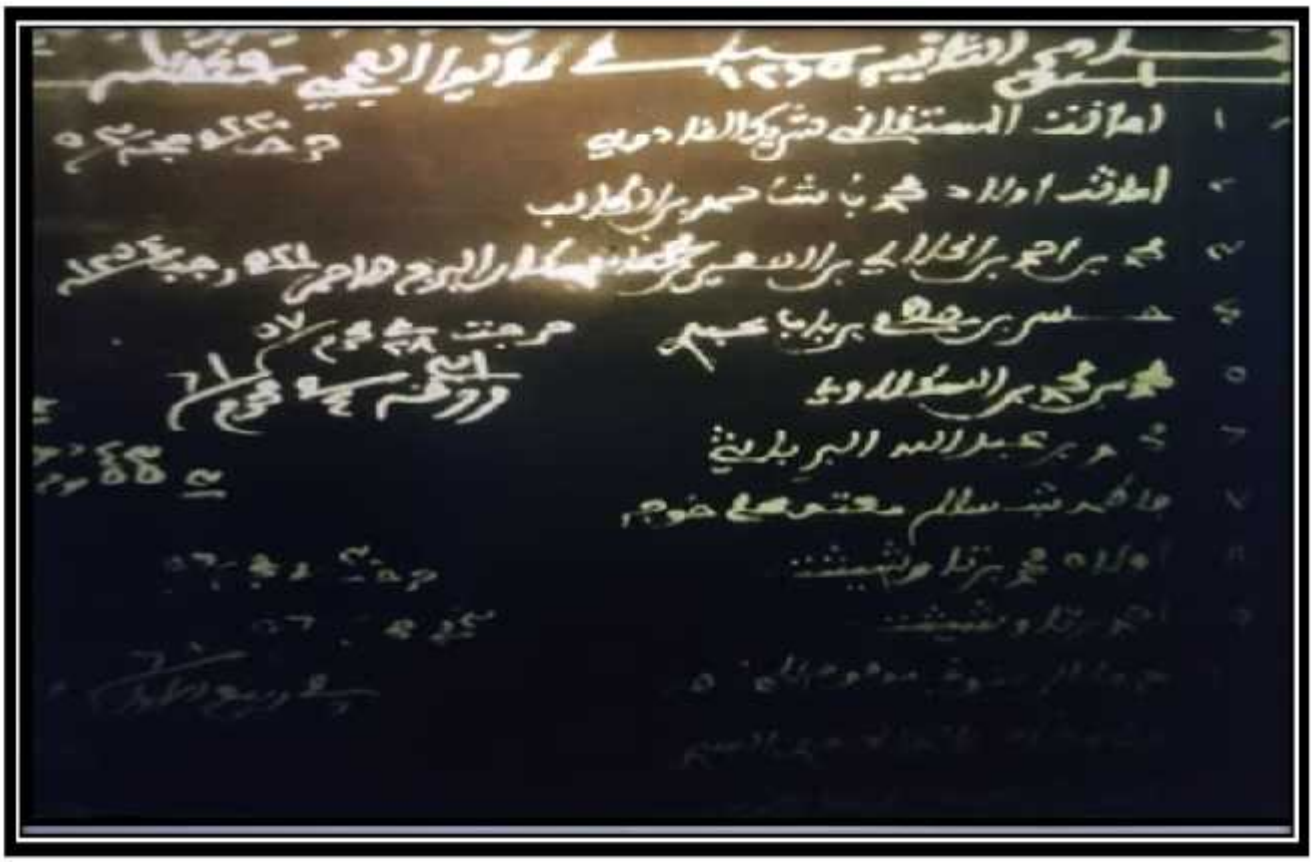

1) [1] بلقاسم (جغيبل) فريح (لخميسي) : التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء , المجلة التاريخية الجزائرية , المجلد 05ـ البعدد 02ـ 2021 ص 520.

الجدول رقم (09) الأحباس على المذهب الحنفي التي عقدت بالمحكمة المالكية:[1]

المحبس	المحبس عليهم	مرجع الحبس	التاريخ
قادن بنت ابراهيم	على نفسها ثم على ولديها وهما علي وعبد الرحمان ولدا محمود ثم على أولادهم	ح.ش.	1142ه/ 1729م
أبو زيد السيد عبد الرحمان بن المرحوم السيد الحاج ابراهيم شهر بوضربة	على أولادد علي ومحمد ومصطفى وفاطمة للذكر مثل حظ الأنثيين	ف.ح.ش.	1143ه/ 1730م
علي بن عبد العزيز بوالأنجاص به شهر	على نفسه ثم أولاده الموجودين ثم أولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين	ف.ح.ش.	1161ه/ 1748م

[1] وافية نفطي ، التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف أنموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي) ص 353

قائمة المصادر والمراجع

❖قائمة المصادر:

1) أبي زكرياء (يحي بن إبراهيم السلماسي)(ت:55هـ):منازل الأئمة الأربعة ابي حنيفة ومالك و الشافعي وأحمد،تحقيق:محمود بن عبد الرحمان قدح،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،السعودية،ط01 2002

2) ابن ميمون(محمد الجزائري): التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،تحقيق وتقديم:محمد بن عبد الكريم ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،ط2 1981م

3) ابن المفتي(حسين بن رجب شاوش):تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها،دراسة وتحقيق:فارس كعوان،بيت الحكمة ،الجزائر،ط01، 2009

4) ابن عبد البر (أبي عمر يوسف النمري القرطبي)(ت:463هـ):الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنه وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم، مكتبة القدس ، القاهرة .

5) بن العنتري محمد الصالح:فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة،مراجعة وتقديم وتعليق:يحي بوعزيز، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007

6) الحفناوي (أبي القاسم محمد): تعريف الخلف برجال السلف ، مطبعة بيرقونتانة الشرقية ، الجزائر 1906

7) خوجة (حمدان بن عثمان):المرآة،تقديم وتعريب وتحقيق:محمد العربي الزبيري، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006.

8) الذهبي (أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان) (ت: 972هـ): مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن،تحقيق وتعليق:محمد زاهر الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية،بيروت،ط04، 1419هـ.

9) الراشدي أحمد بن سحنون:الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم:المهدي البو عبدلي، الجزائر مطبعة البعث،1973م .

10) السيوطي(جلال الدين بن أبي بكر) (ت:911هـ):تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك،تحقيق:هشام بن محمد حيجر الحسني،دار الرشاد الحديثة،الدار البيضاء المغرب،ط01، 2010

11) شهاب الدين(أحمد بن حجر الهيثمي المكي)(ت972هـ):الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم ابي حنيفة النعمان،مطبعة السعادة،مصر.

12) الفكون (عبدالكريم):منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية،تقديم وتحقيق وتعليق:أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان،ط1، 1987

❖ القاضي عياض (ابن موسى ابن عياض السبتي) (ت:544هـ):ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج03،تحقيق:عبد القادر الصحراوي،مطبعة الرباط المغرب1968م

❖ المراجع:

1) بن العطار(أحمد بن المبارك):تاريخ بايات قسنطينة،تحقيق وتعليق وتقديم:عبد الله حمادي والنشر والتوزيع،الطبعة الجديدة،،دار الثائر للطباعة قسنطينة 2011.

2) بن عتو(بلبروات):المدينة والريف،سلسلة دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ج01،كوكب العلوم،الجزائر2016.

3) حميدة(عميراوي):قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديثة،المكتبة الوطنية2005.

4) حنيفي هلايلي:أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،دار الهدى للطباعة،ط01، 2008

5) رستم (سعد):الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات النشأة التاريخ العقيدة التوزيع الجغرافي،الأوائل للنشر والتوزيع،دمشق سوريا،ط03، 2005.

6) سعد الله (أبو القاسم):تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 ج01، دار الغرب الإسلامي ،ط01 ، بيروت 1998 .

7) سعد الله (أبو القاسم):تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 ج02، دار الغرب الإسلامي ،ط01 ، بيروت 1998

8) سعيدوني(ناصرالدين):البوعبدلي(المهدي): الجزائر في التاريخ العهد العثماني4،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر1984

9) عادل نويهض:معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الحاضر،مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر،بيروت لبنان،ط02 1980

10) عبد الرحمان ابن محمد الجيلالي،تاريخ الجزائر العام ،ج01،مكتبة الشركة الوطنية الجزائرية،الجزائر،ط02 ، عبد الغاني الدقر: الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ،أعلام المسلمين،23،دار القلم،دمشق،ط02، 1998 .

11) عمر الجيدي:مباحث في المذهب المالكي بالمغرب،الهلال العربية للطباعة والنشر،الرباط،المغرب،ط01، 1993 .

12) غطاس (عائشة):الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر،1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP الجزائر 2001

13) المامي (محمد المختار)المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسماته،مركز زايد للتراث والتاريخ،ط01،الإمارات العربية المتحدة 2002

14) محمد أبو زهرة:مالك حياته وعصره آرائه وفقهه،دار الفكر العربي، ط02، 1952.

15) نصير الدين النقيب(أحمد بن محمد):المذهب الحنفي مراحله وطبقاته وضوابطه و مصطلحاته خصائصه ومؤلفاته،سلسلة رسائل جامعية(90)مكتبة الرشد،الرياض،ط01، 2001.

16) هشام يسرى العربي، جغرافية المذاهب الفقهية،دراسة تحليلية لتاريخ المذاهب الفقهية وأماكن إنتشارها،دار البصائر القاهرة،ط01، 2005

17) وهبي سليمان غاوجي:أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، دار القلم ،دمشق،ط06، 1999

18) وحدة البحث العلمي بإدارة الافتاء:المذاهب الفقهية الأربعة أئمتها أطوارها أصولها آثارها،راجعه:أحمد الحجي الكردي وآخرون،ط01، 2010.

19) الياسين بن عمراوي:أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تأسيس المرجعية،جامعة الأمير عبد القادر،قسنطينة2007

ج . المذكرات :

1) أبو الدهاج (زاير) : العقيدة والدولة في المغرب الوسيط , فلسفة السلطة وحركة التاريخ , رسالة دكتوراه , كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة 2012 2013.

2) اوجرتني : الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1520،1830رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ـ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإ سلامية قسنطينة ' قسم التاريخ 2014 2015.

3) بوجلال (قدور) : مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات (1830 1671

4) بوخلوة (حسين):عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته و آثاره (1073 988هـ/ 1580 /1663) بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ و الحضارة الإسلامية , جامعة السانية وهران كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية 2008/ 2009.

5) بوزيان خديجة : المذهب الحنفي في المغرب الأدنى والأندلس على العهد الوسيط , مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي جامعة سعيدة شعبة التاريخ 2017 .

6) بوخالفة وفاء : التعايش المذهبي (المذهب المالكي والمذهب الحنفي) في الجزائر خلال العهد العثماني , مذكرة لنيل شهادة الماستر , جامعة محمد بوضياف , المسيلة , 2009.

7) حمصي(لطيفة):المجتمع والسلطة القضائية-المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1246/1122هـ/ 1830,1710م نموذجا ,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ , جامعة الجزائر قسم التاريخ 2012/2011م .

8) حماش(خليفة):العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1830/1798م رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر , جامعة الإسكندرية , كلية الأدب , قسم التاريخ والأثار مصر 1988م .

9) خلدون خليصة : القضاء في الجزائر في العهد العثماني (1830/1671م) مذكرة لنيل شهادة الماستر ـ جامعة محمد بوضياف المسيلة ـ 2020/2019م .

10) روابح (شهرة): الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة (296/184هـ /799م /908م), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التناريخ الوسيط , جامعة 08ماي 1945قالمة , كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية , قسم التاريخ تخصص تاريخ وسيط 2018/2017.

11) زايدي حمزة شحطوط بلال : المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي (قرن 3هـ ,5هـ / 8م ,11م) مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط , جامعة البويرة 2015.

12) شدري معمر (رشيدة): العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1830/1671م) , مذكرة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث , كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ 2006/2005م

13) وافية نفطي : الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م , مذكرة لنيل شهادة الماستر , جامعة باتنة .

14) ميمون ع الفتاح , عبد السلام طاهري : المدارس الفقهية في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماستر , جامعة محمد خيضر بسكرة .

15) شمس الدين محمد عبد اللطيف : أبو حنيفة النعمان وآراءه وفقهه الكلامية , مذكرة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية , جامعة الغسكندرية ,قسم الفلسفة1999 م.

د) المقالات والمجلات :

1) بلقاسم (محمد): المؤسسات الدينية والتعلمية في الجزائر خلال الحكم العثماني , المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية والمتوسيطية , العدد 3, جامعة سيدي بلعباس ,2016.

2) بوبشيش (صالح) : المدارس الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني , كلية العلبوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية ـ جامعة باتنة , الملتقى الوطني الاول (المذهب المالكي في الجزائر 02أفريل 2004م .

3) بوشنافي (محمد): علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (13/10هـ /06ـ19م) مجلة العصور الجديدة , العدد 16/ ; 17, 2014 ـ 2015.

4) بلقاسم (جغيبل) فريح (لخميسي) : التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء , المجلة التاريخية الجزائرية , المجلد 05ـ البعدد 02ـ 2021.

5) تريكي (زهاري) : معاوضة أوقاف الجامع الاعظم في مدينة الجزائر بين المذهبين المالكي والحنفي , مجلة أفاق العلمية مجلد 10العدد01, 2018م .

6) حمصي (لطيفة) : هيئة الإ فتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني , قراءة في وثائق المحاكم الشرعية , مجلة العلوم الإنسانية , مجلد ب , العدد 41 ـ جامعة قسنطينة 01جوان 2014م

7) حمداني (هجيرة) : نظرة حول تاريخ الاوقاف في الجزائر , مجلة كلية التربية الإ نسانية , بابل , العدد 32, نيسان 2017م , جامعة المدية .

8) حنيفي هلايلي : الحضور الأندلسي في مجتمع مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المساهمات الوقفية , المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية , تونس العدد 31, ديسمبر 2005م .

9) سعيدوني ناصر الدين : موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الارشيف الجزائري , المجلة التاريخية المغاربية , المجلد 17, العدد 58, 1990م تونس

10) موساوي فلة القشاعي : أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني (الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنيين 18م / 19م , مجلة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

11) موسم (عبد الحفيظ) :التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني , مجلة الناصرية للدراسات , جامعة سعيدة , المجلد 10, العدد 01جوان 2019م .

12) مسدور فارس , منصوري كمال : الأوقاف الجزائرية , نظرة في الماضي والحاضر , مجلة الاوقاف , العدد 15, السنة الثامنة , نوفمبر 2008م .

13) نفطي (وافية) ,التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف أنموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي) مجلة علوم الإنسان العدد 20سبتمبر 2016م

14) كوديد سفيان ، الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة إشارة إلى مواقع لأوقاف في الجزائر ـ المركز الجامعي ـ عين تيموشنت مجلة العلوم العدد 13 /2015

❖ المراجع باللغة الأجنبية

_- **Ben Hamouche**, **Mustapha** , (1999), hanafismes. malikismes et gestion urbain cas d'Alger à L'époque ottomane, Revue d'histoire maghrébine , Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (Tunis),, p p 88- 112

_- **Haedo F. de Diego**, (1870- 1871), Topographie et Histoire général d'Alger, Revue Africains, N° 14, Tard : Monnereau et A- berbrugger, .p p 399.

Venture de Paradis, Tunis et Alger au 18 siècle, Paris, Sinbad, 1983, p 260

_de grammant henri : (histoirri dalger _saus la daminmation turgue(1515 _1830) eanest leraux 'editeur paris 1987 p53

_ **Shuval**, **Tal** , (1998), La ville d'Alger vers la fin du 18 siècle. Paris : CNRS P345

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات :

العنوان.....**رقم الصفحة**

مقدمة **01**

الفصل الأول المذهب الحنفي و المالكي و واقعهما في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن المذهب الحنفي قبل وبعد مجيء العثمانيين 09

المطلب الأول : سيرة الإمام أبي حنيفة ومراحل تطور مذهبه.....09

المطلب الثاني : أصول المذهب الحنفي وحدوده الجغرافية.....15

المطلب الثالث : جذور المذهب الحنفي وكيفية دخوله إلى الجزائر.....19

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن المذهب المالكي وواقعه قبل وبعد مجيء العثمانيين..... 22

المطلب الأول : سيرة الإمام مالك ومراحل تطور مذهبه.....23

المطلب الثاني : جذور المذهب المالكي في الجزائر.....28

المطلب الثالث : مكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية..... 32

المبحث الثالث : أعلام المذهب الحنفي والمالكي ودورهما في الجزائر العثمانية..... 33

المطلب الأول :سيرة ودور بعض علماء المذهب الحنفي.....34

المطلب الثاني : سيرة ودور بعض علماء المذهب المالكي.....39

الفص الثاني : مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي

المبحث الأول : التعايش المذهبي من خلال مؤسسة القضاء ودورالإفتاء.....**45**

المطلب الأول : في مجال القضاء والإفتاء.....46

فهرس الموضوعات :

المطلب الثاني : العلاقة بين المحكمتين المالكية و الحنفية.....50

المطلب الثالث : هيئة المجلس العلمي نموذجا.....52

المبحث الثاني: مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف والتحبيس.....**55**

المطلب الأول : تعريف الوقف أو التحبيس.....56

المطلب الثاني : التعايش المذهبي وأثره في البناء المؤسساتي للأوقاف **58**

المطلب الثالث : التحبيس بين المذهب المالكي والحنفي.....62

المبحث الثالث : التعايش في مجال التعليم.....64

المطلب الأول : التعليم عند الحنفية.....65

المطلب الثاني : التعليم عند المالكية :.....68

المطلب الثالث : **مظاهر التوافق بين المذهبين في مجال لتعليم** **70**

الفصل الثالث : إنعكاسات التعايش المذهبي بين العلماء والفقهاء و السلطة العثمانية

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين علماء وفقهاء المذهبين الحنفي والمالكي.....74

المطلب الأول : علاقة التفاهم والتعاون.....75

المطلب الثاني : علاقة الصراع والتنافس.....78

المبحث الثاني : التقارب والقطيعة بين السلطة العثمانية وعلماء المذهبين الحنفي والمالكي.....80

المطلب الأول : مظاهر التقارب والتعاون.....81

المطلب الثاني: مظاهر القطيعة والتوتر.....85

خاتمة.....89

ملاحق.....91

قائمة المصادر والمراجع.....99

فهرس الموضوعات.....106

الملخص :

إن الدارس لمسار الحركة الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني يجب أنها قد عرفت مذهبين في الفقه الإسلامي هما :

- المذهب الحنفي / المذهب المالكي , حيث أن هذا الأخير قد ساد في ربوع الجزائر , لمدة طويلة من الزمن وذلك قبل مجيء العثمانيين إذ كانت معاملة الناس في ما بينهم حول القضايا الشرعية والمعاملات العامة وفق مذهب الإمام مالك , لكن مع مجيء العثمانيين إلى الجزائر في بداية القرن 16 عشر استقدموا معهم المذهب الحنفي والذي يعتبر مذهبا رسميا للدولة العثمانية , ومذهبا للسلطة الرسمية في إيالة الجزائر , لكن هذا لا يدعنا أن نشكك في مكانة المذهب المالكي وأنه لم يتعرض للتهميش والمضايقة من طرف العثمانيين ومن مظاهر وأمثلة ذلك التعايش نجده في مجال القضاء والإفتاء الذي تميز بالازدواجية في هيئته مابين الحنفية والمالكية بالإضافة إلى مجال التحبيس والوقف والتعليم , الذي جمع بين فقهاء ومدرسين عن المذهبين وبمنهج تدريسي يشتمل على فقه المذهبين .

إن هذا التعايش والتوافق بين المذهب المالكي والحنفي كانت له انعكاسات على المجتمع والسلطة الحاكمة حيث اتسمت بينهما علاقة التعاون والتنسيق في أمور عدة وفي كثير من القضايا العامة التي تتعلق بالمجتمع الجزائري لكن هذا لا يستثني أن التعايش ساده نوع من التوتر والقطيعة وكذا الضغينة في بعض الأمور والقضايا العامة التي شابه نوع من الصراع

02/ الكلمات المفتاحية :

الحركة الفقهية – العهد العثماني – المذهب المالكي – المذهب الحنفي – الجزائر – المظاهر – التعايش – القضاء والإفتاء – الازدواجية – التحبيس والوقف – التعليم – انعكاسات – التعاون والتنسيق – التوتر والقطيع.

Summary :

The student of the course of the jurisprudential movement in Algeria during the Ottoman era must have known two schools of Islamic jurisprudence:
The Hanafi school / Maliki school, as the latter prevailed in Algeria for a long period of time, before the advent of the Ottomans. The 16th century brought with them the Hanafi school of thought, which is considered an official doctrine of the Ottoman state, and a doctrine of the official authority in the province of Algeria. He was distinguished by the duality of his body between the Hanafis and the Malikis, in addition to the field of confinement, endowment and education, which brought together jurists and teachers of the two schools of thought, with a teaching curriculum that includes the jurisprudence of the two schools of thought.
This coexistence and compatibility between the Maliki and Hanafi sects had repercussions on society and the ruling authority, as the relationship of cooperation and coordination between them was characterized in several matters and in many general issues related to Algerian society, but this does not exclude that coexistence prevailed a kind of tension and estrangement, as well as grudge in some matters and issues. General marred kind of conflict.

02/ Keywords:
The jurisprudential movement - the Ottoman era - the Maliki school - the Hanafi school - Algeria - manifestations - coexistence - judiciary and fatwas - duality - confinement and endowment - education - repercussions - cooperation and coordination - tension and herd.